The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and graduate Studies
Faculty of Commerce
Master of Economies Development

الجامعـــــــة الإســـلاميـــة بغـزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــة التـــــجـــــــارة
ماجستير اقتصـــــاديات التنـــــمية

تقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1994-2016)

Estimation of the Aggregate Consumption Function in the Palestinian Economy (1994-2016)

إعدَادُ البَاحِث

بسام محمود عبدالمجيد صالح

إِشرَافُ
الأستاذ الدُكتُور
محمد إبراهيم مقداد

إِشرَافُ
الأستاذ الدُكتُور
سمير خالد صافي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي اقتصاديات التنمية بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

فبراير/ ٢٠١٨ م– جمادى الأولى ١٤٣٩هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تقدير دالة الاستهلاك النهائي الكلي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)

Estimation of the Aggregate consumption function in the Palestinian economy (1994-2016)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**بسام محمود صالح**	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم: ج س غ/35/
Ref:
التاريخ: 2018/02/28م
Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **بسام محمود عبدالمجيد صالح** لنيل درجة الماجستير في كلية **التجارة**/ قسم **اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

تقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1994-2016)

Estimation of the Aggregate Consumption Function in the Palestinian (2016-1994) Economy

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الاربعاء 12 جمادي الثانية 1439**هـ الموافق **2018/02/28**م الساعة **العاشرة والنصف صباحاً**، في قاعة **اجتماعات كلية التجارة** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. محمد إبراهيم مقداد	**مشرفاً ورئيساً**	.....
أ. د. سمير خالد صافي	**مشرفاً**	.....
د. علاءالدين عادل الرفاتي	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. سالم سليمان درويش	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية التجارة/قسم اقتصاديات التنمية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. مازن إسماعيل هنية

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك النهائي الكلي في الاقتصاد الفلسطيني في الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)، وإلقاء الضوء على واقع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية وبناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي الكلي ونصيب الفرد لكل من (إجمالي الدخل المتاح، الادخار الكلي، الدين العام) والاستقرار السياسي .

وتم استخدام المنهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستهلاك وإبراز أهم العوامل المؤثرة فيه. وقام الباحث بتحليل تطور الاستهلاك النهائي ومكوناته في فلسطين والمحددات المؤثرة في هذا الاستهلاك وذلك خلال فترة الدراسة، واستخدم المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لتقدير دالة الاستهلاك في الاقتصاد الفلسطيني من خلال البرنامج الإحصائي (EViews.9) .

توصلت الدراسة لوجود نزعة استهلاكية عالية في الأراضي الفلسطينية في فترة الدراسة بسبب الظروف الاستثنائية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت مساهمة الاستهلاك النهائي في إجمالي الناتج المحلي ١٢٢%، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتمثل في نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي الكلي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في نصيب الفرد لكل من (إجمالي الدخل المتاح، الدين العام)، بينما كانت العلاقة عكسية بين كل من المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الادخار الكلي، الاستقرار السياسي) والمتغير التابع، كما بلغ معامل التحديد المعدل لنموذج الدراسة (٩٩.١٣%)، ويعني ذلك أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته ٩٩.١٣% من التغير الحاصل في المتغير التابع، وأما النسبة المتبقية تعزى إلى متغيرات مستقلة أخرى لم يشملها النموذج إضافة إلى الخطأ العشوائي في التقدير .

قدمت الدراسة عدة توصيات نذكر منها ضرورة وضع سياسات اقتصادية تعزز من زيادة الإنتاج في النمو على حساب الاستهلاك، وتوعية المجتمع الفلسطيني بأهمية ترشيد الاستهلاك وأهمية الادخار، وعمل السلطة الفلسطينية على رسم السياسات التي تحد من آثار هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على مناحي حياة المجتمع الفلسطيني، والتأثير على محددات الاستهلاك للحد من عجز الموازنة والحد من زيادة معدلات الدين العام، إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي وتوفير البيئة الاستثمارية ليشجع كل من الاستثمار المحلي والأجنبي، وضرورة تحقيق المصالحة الفلسطينية لتوفير المناخ الاقتصادي المناسب .

Abstract

The study aimed at estimating the aggregate final consumption function in the Palestinian economy in the period (1994-2016). The study also aimed at highlighting the reality of consumption in the Palestinian Territories and building an econometric model that illustrates the relationship between the aggregate final consumption per capita as a dependent variable, and the per capita aggregate disposable income, aggregate saving, and public debt in addition to political stability as independent variables.

The descriptive approach was used to present the theoretical concepts related to consumption and to highlight the most important factors affecting it. The researcher analyzed the development of final consumption and its components in Palestine, and the determinants of this consumption during the study period. The quantitative approach was used to construct an econometric model for estimating the consumption function in the Palestinian economy by using the statistical program EViews.9.

The study concluded that there is a high consumption tendency in the Palestinian Territories during the study period because of their exceptional circumstances, where the final consumption contribution in the Gross Domestic Product reached 122%. The study concluded that there is a positive relationship between the dependent variable, which is the aggregate final consumption per capita, and the independent variables, which are (aggregate disposable income, public debt) per capita. However, the relationship was negative between each of the independent variables (aggregate saving per capita, political stability) and the dependent variable. The adjusted coefficient of R-Square was (99.13%). This means that the independent variables included in the estimated model account for 99.13% of the change in the dependent variable. The remaining ratio is due to other independent variables, which were not included in the model, in addition to the random error in the estimation.

The study presented several recommendations, including the need to develop economic policies that promote the increase in production at the expense of consumption. There is also a need to enhance the awareness of the Palestinian society about the importance of consumption rationalization and the importance of saving. The Palestinian Authority should work to formulate policies that limit the effects of Israeli occupation on the Palestinian society aspects of life, and adjust consumption determinants in a way that reduces both budget deficit and public debt rates. The study also recommends reviewing the Paris Economic Agreement and providing an investment environment to encourage both domestic and foreign investment, to achieve Palestinian reconciliation to provide the required economic environment in this context.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلا قَلِيلا ﴾

صدق الله العظيم

[الاسراء: ٨٥]

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى أبي قدوتي ومفخرتي حفظه الله ...

إلى نبع الحنان الطاهر أمي الغالية والحبيبة قدوتي ومفخرتي حفظها الله ...

إلى شريكة حياتي زوجتي الغالية حفظها الله ...

إلى نور عيني ابني أسامة وابنتي العسل آرام حفظهما الله ...

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء حفظهم الله ...

الى كل من ساندني وشجعني على الاستمرار وكان عوناً لي ...

إلى جميع هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع ...

الباحث

بسام محمود صالح

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله والشكر لله عز وجل الذي وفقني لإنجاز هذه الدراسة.
أتقدم بالشكر والتقدير لكل من الأستاذ الدكتور/محمد ابراهيم مقداد والأستاذ الدكتور/ سمير خالد صافي، لهما كل الشكر والعرفان.
كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور/ سالم سليمان درويش والدكتور/ علاءالدين عادل الرفاتي .
كما أتقدم بخالص الشكر وفائق التقدير والامتنان إلى من مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة أساتذتي الكرام.

الباحث

بسام محمود صالح

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... أ

ملخص الدراسة ..... ب

Abstract ..... ت

الإهداء ..... ج

شكرٌ وتقديرٌ ..... ح

فهرس المحتويات ..... خ

فهرس الجداول ..... ر

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية ..... ز

فهرس الملاحق ..... س

الفصل الأول الإطار العام للدراسة ١

١.١ مقدمة ٢

٢.١ مشكلة الدراسة ٣

٣.١ أهمية الدراسة ٣

٤.١ أهداف الدراسة ٤

٥.١ فرضيات الدراسة ٤

٦.١ منهجية الدراسة ٥

٧.١ الدراسات السابقة ٥

١.٧.١ الدراسات المحلية ٥

٢.٧.١ الدراسات العربية ٨

٣.٧.١ الدراسات الأجنبية ١٣

٨.١ التعقيب على الدراسات السابقة ١٨

الفصل الثاني مفاهيم عامة حول الاستهلاك الكلي ٢٠

١.٢ مقدمة ٢١

٢.٢ تعريف الاستهلاك ٢١

٣.٢ أقسام الاستهلاك ٢١

١.٣.٢ حسب الغرض ٢١

٢.٣.٢ حسب المستخدم ٢١

٣.٣.٢ حسب المصدر ٢٢

٤.٣.٢ حسب النوعية ٢٢

٥.٣.٢ حسب الاستقلالية (حسب علاقته بالدخل).....٢٢
٤.٢ العوامل المحددة للاستهلاك.....٢٢
١.٤.٢ عوامل كينز : ٢٢
٢.٤.٢ العوامل الأخرى التي تؤثر في الاستهلاك :.....٢٣
٥.٢ نظريات الاستهلاك.....٢٤
١.٥.٢ نظرية الدخل المطلق (AIH): ٢٤
٢.٥.٢ اسهامات كوزنتس: ٢٦
٣.٥.٢ نظرية الدخل النسبي (The Relative income hypothesis): ٢٧
٤.٥.٢ نظرية الدخل الدائم (The permanent income hypothesis) ٢٩
٥.٥.٢ نظرية عادات الاستهلاك (Habit Persistence Hypothesis).....٣٠
٦.٥.٢ نظرية دورة الحياة (LCH) : ٣٠
٦.٢ خلاصة الفصل ٣٢
الفصل الثالث واقع الاقتصاد الفلسطيني ٣٣
١.٣ مقدمة ٣٤
٢.٣ تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو ٣٥
٣.٣ مكونات إجمالي الناتج المحلي.....٤١
١.٣.٣ الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح ٤٢
٢.٣.٣ التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثماري): ٤٦
٣.٣.٣ الإنفاق الحكومي :.....٤٩
٤.٣.٣ صافي التجارة الخارجية (الميزان التجاري) : ٥٣
٤.٣ أهم عوائق الاقتصاد الفلسطيني ٥٧
١.٤.٣ العوائق الخارجية ٥٨
٢.٤.٣ العوائق الداخلية ٥٩
٥.٣ خلاصة الفصل ٦٣
الفصل الرابع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية ٦٤
١.٤ مقدمة ٦٥
٢.٤ تطور حجم الاستهلاك ٦٥
٣.٤ مكونات الاستهلاك.....٧٠
١.٣.٤ الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.....٧٠

٢.٣.٤ الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح..... ٧٠
٣.٣.٤ الاستهلاك النهائي الحكومي ٧١
٤.٣.٤ تحليل تطور مكونات الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية ٧١
٤.٤ محددات الاستهلاك ٧٩
١.٤.٤ الدخل القومي المتاح الإجمالي ٧٩
٢.٤.٤ الادخار القومي الإجمالي..... ٨٥
٣.٤.٤ حجم السكان..... ٩٠
٤.٤.٤ الدين الحكومي (العام) ٩٤
٥.٤ خلاصة الفصل ١٠٢
الفصل الخامس قياس دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني ١٠٣
١.٥ مقدمة ١٠٤
٢.٥ منهجية التحليل وصياغة النموذج القياسي..... ١٠٤
١.٢.٥ نموذج الدراسة ١٠٥
٢.٢.٥ مصادر البيانات المستخدمة في النموذج ١٠٥
٣.٢.٥ المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة ١٠٥
٣.٥ التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج..... ١٠٧
١.٣.٥ الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي ١٠٧
٢.٣.٥ التقدير القياسي لنموذج الدراسة..... ١٠٩
٣.٣.٥ نتائج اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر ١١٥
الفصل السادس النتائج والتوصيات..... ١١٩
١.٦ نتائج الدراسة ١٢٠
١.١.٦ النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية ١٢٠
٢.١.٦ النتائج المتعلقة بالدراسة القياسية..... ١٢١
٢.٦ التوصيات ١٢١
١.٢.٦ التوصيات المتعلقة بالحكومة..... ١٢١
٢.٢.٦ التوصيات المتعلقة بالقطاع الخاص ١٢٢
المصادر والمراجع ١٢٤
الملاحق..... ١٣٣

فهرس الجداول

جدول (١.٣): تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)..... ٣٦

جدول (٢.٣): تطور حجم الإنفاق الاستهلاكي الأسري والمؤسسات غير الربحية ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار ٤٣

جدول (٣.٣): تطور حجم التكوين الرأسمالي الإجمالي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار ٤٧

جدول (٤.٣): تطور حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار ٥٠

جدول (٥.٣): تطور التجارة الخارجية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار ٥٥

جدول (١.٤) تطور الاستهلاك النهائي ونصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة(١٩٩٤-٢٠١٦م) ٦٧

جدول (٢.٤): مكونات الاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار ٧٢

جدول (٣.٤): تطور الدخل القومي المتاح الإجمالي ونصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) ٨١

جدول (٤.٤): تطور معدلات الادخار الكلي ونصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)..... ٨٧

جدول (٥.٤): تطور الاستهلاك النهائي وتطور حجم السكان في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) ٩١

جدول (٦.٤) متوسطات معدلات النمو لكل من حجم السكان وإجمالي الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي العائلي للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)..... ٩٣

جدول (٧.٤): تطور الدين العام بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة ٩٧
(١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار ٩٧

جدول (١.٥): يوضح أهم المقاييس الاحصائية لمتغيرات الدراسة ١٠٧

جدول (٢.٥): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للبواقي..... ١١٢

جدول (٣.٥): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (Johansen & Juselius) ١١٢

جدول (٤.٥): نتائج تقدير النموذج القياسي المتعدد..... ١١٣

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية

شكل (١.٢): يوضح انتقال دالة الاستهلاك في الأجل القصير وفي الأجل الطويل ٢٥
شكل (٢.٢): يوضح دالة الاستهلاك في في الأجل القصير وفي الأجل الطويل..... ٢٧
شكل (٣.٢): يوضح دالة الاستهلاك لنظرية الدخل النسبي (RIH) ٢٨
شكل (٤.٢): يوضح دالة الاستهلاك لنظرية دورة الحياة (LCH)..... ٣١
شكل (١.٣): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين للفترة ٤١
(١٩٩٤-٢٠١٦م)..... ٤١
شكل (٢.٣) نسبة الإنفاق الاستهلاكي الأسري والمؤسسات غير الربحية من (GDP) في فلسطين للفترة
(١٩٩٤-٢٠١٦م)..... ٤٥
شكل (٣.٣) نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي من (GDP) في فلسطين للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) ٤٩
شكل (٤.٣) نسبة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من (GDP) في فلسطين للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) ٥٣
شكل (٥.٣): نسبة عجز الميزان التجاري من (GDP) في فلسطين للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)..... ٥٧
شكل (١.٤): معدل نمو الاستهلاك النهائي ونصيب الفرد منه في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة للفترة
(١٩٩٤-٢٠١٦م)..... ٧٠
شكل (٢.٤) معدل نمو مكونات الاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة
(١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار ٧٨
شكل (٣.٤): تطور الدخل القومي المتاح الإجمالي والاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة في الأراضي
الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار. ٨٥
شكل (٤.٤) تطور الادخار الكلي والاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة
(١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار ٨٩
شكل (٥.٤): تطور معدل نمو كل من الاستهلاك النهائي وحجم السكان في الأراضي الفلسطينية في الفترة
(١٩٩٤-٢٠١٦م)..... ٩٣
شكل (٦.٤): تطور الدين العام والاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة في الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون
دولار ١٠١
شكل (١.٥): منحنى فيلبس للعلاقة بين PAC ، PYD..... ١١٠
شكل (٢.٥): العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ١١١

فهرس الملاحق

ملحق (١): اختبار سكون البواقي ١٣٤
ملحق (٢): اختبار التكامل المشترك ١٣٥
ملحق (٣): تقدير النموذج القياسي ١٣٥
ملحق (٤): مرونات متغيرات الدراسة ١٣٦
ملحق (٥): اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) ١٣٦
ملحق (٦): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality) ١٣٧
ملحق (٧): اختبار المتوسط الحسابي للبواقي ١٣٧
ملحق (٨): اختبار تجانس حدود الخطأ (Homoscedasticity) ١٣٨
ملحق (٩): اختبار التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) ١٣٨
ملحق (١٠): اختبار العلاقة بين البواقي والمتغيرات المستقلة ١٣٩

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

١.١ مقدمة

يشكل الاستهلاك الكلي جزء هام في حسابات الدخل القومي ويساهم مع الادخار في التأثير على القدرة الإنتاجية في المدى الطويل، وكذلك التعرف على التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي والدورة التجارية إذ أن دوال الاستهلاك هي المفتاح لحل العديد من القضايا المتعلقة بالدورة التجارية.

تشير دالة الاستهلاك إلى علاقة الاستهلاك بالدخل، وتتفاوت نفقات الاستهلاك مع التغيرات في الدخل فعندما يزيد الدخل يزيد الاستهلاك ولكن بأقل من زيادة الدخل، وتشكل نفقات الاستهلاك النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان، ومن الضروري التعرف على كيفية إنفاق المجتمع للدخل في اقتصاد أي دولة من أجل فهم السلوك الاستهلاكي لهذا المجتمع، وفي البلدان المتقدمة يكون استهلاك السلع الكمالية أعلى بينما في البلدان النامية يستهلكون بشكل أساسي السلع الأساسية مثل الأغذية والملابس.

وقد تطورت نظريات الاستهلاك على مدى عقود، وتم بناء دوال استهلاك مختلفة حيث بعد أزمة الكساد العظيم في الثلاثينات أصبحت نظريات الاستهلاك محط اهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين، وكان العمل الأكثر شهرة من قبل كينز (١٩٣٦م) الذي وضع دالة الاستهلاك حسب فرضية الدخل المطلق، وقد تغيرت نظريات الاستهلاك تغيراً جذرياً بعد الخمسينات مع ظهور فرضية الدخل الدائم التي قدمها ميلتون فريدمان (١٩٥٧م)، وفرضية دورة الحياة التي وضعها مودقلياني وبرومبيرغ (١٩٥٧م).

وإلى جانب ذلك ترتبط التغيرات في الاستهلاك بالتغيرات في إيرادات الضرائب الحكومية حيث يجمع معظمها من خلال ضرائب الاستهلاك، والتفاوت في ميزان التجارة، والتضخم، وما إلى ذلك. فعيش الشعب الفلسطيني أوضاعاً صعبةً في الجانب الأمني والسياسي الناتجة عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي، مما شكل عدة عقبات وتشوهات كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي انعكس ذلك على مناحي الحياة المعيشية في الأراضي الفلسطينية، فجعل المجتمع الفلسطيني غير قادر على تلبية الطلب المحلي على كل من السلع والخدمات، حيث يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً استهلاكياً وذلك لأن معظم إجمالي الدخل المتاح يتم انفاقه على الاستهلاك، ويظهر ذلك جلياً على سبيل المثال لا الحصر من نسبة الاستهلاك النهائي لكل من

إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل القومي المتاح على التوالي ١١٩.٦٩% ، ٩٥.٣٦% في العام ٢٠١٦م .

ستتناول الدراسة محددات الاستهلاك الكلي في الأراضي الفلسطينية، من خلال تحليل بيانات سلاسل زمنية سنوية في الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) لتقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني والتي تحتوي على المكونات التالية (الدخل المتاح الإجمالي، الادخار الكلي، الدين الحكومي في فلسطين محسوبين بالأسعار الثابتة بالمليون دولار) .

٢.١ مشكلة الدراسة

يصنف الاقتصاد الفلسطيني بأنه اقتصاد استهلاكي حيث الاستهلاك النهائي يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢٥% في المتوسط خلال سنوات الدراسة، ومن ثم يكتسب الحديث عن تطور حجم الاستهلاك النهائي في فلسطين أهمية خاصة، إذ أن هذه الزيادات السنوية المتتالية في الاستهلاك النهائي عن الناتج المحلي يتم تمويلها من خلال الدخل المتاح الذي يتأثر حجمه بحجم المساعدات الخارجية، بمعنى آخر فإن الاستهلاك النهائي يمول بالدخل وهذه المساعدات الخارجية ومن ثم فإن تقدير دالة الاستهلاك الكلي في فلسطين سوف يساعد في تحديد التوجهات المستقبلية للاستهلاك ومحدداته.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في تقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني لذلك فإن سؤال الدراسة الرئيس يمكن صياغته على النحو التالي: ما هي العوامل الرئيسية المؤثرة في تقدير دالة الاستهلاك الكلي في فلسطين؟

٣.١ أهمية الدراسة

يحتل الاستهلاك أهمية قصوى في الناتج المحلي الإجمالي للدول إذ يعتبر منتهى النشاط الاقتصادي، حيث أن كل الصناعات والأنشطة الاقتصادية تهدف لإشباع حاجات المجتمع، فالاستهلاك يحفز عمليتي الإنتاج والاستثمار من جهة ويزيد الطاقة البشرية في العملية الإنتاجية من خلال توفير حياة كريمة لأفراد المجتمع.

وفي سياق الحديث عن الاقتصاد الفلسطيني فإن المجتمع يعيش حياة اقتصادية غير مستقرة ومتقلبة وذلك بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية مثل اغلاق المعابر، القيود على الحركة والتنقل، ونقص الموارد اللازمة التي من شأنها توفير حياة كريمة للمجتمع الفلسطيني والذي بدوره ينعكس سلباً على الاقتصاد الفلسطيني ككل، لذلك جاء هذا البحث لتقدير دالة الاستهلاك الكلي في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م).

وتكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

١- أنها تتناول بالتحليل الاستهلاك النهائي ودالته، وهو نشاط اقتصادي رئيس يؤثر في العديد من المتغيرات الاقتصادية.

٢- أنها تحاول تقدير دالة الاستهلاك الكلي في فلسطين الأمر الذي يساعد في تحديد حجم الاستهلاك في المستقبل ومدى تأثيره في حجم الادخار القومي.

٣- تكتسب الدراسة أهمية محددة باعتبار أن الاستهلاك النهائي يمثل أحد أهم أوجه الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي، وحيث أنه يتجاوزه في معظم السنوات فإن ذلك يزيد من أهمية تحليل ذلك ومعرفة أسبابه وتداعياته.

٤.١ أهداف الدراسة

بما أن الاستهلاك مكون رئيسي بارز من مكونات الدخل القومي للدولة وأحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع، حيث سعت كل دراسات الاستهلاك إلى محاولة معرفة محدداته، ويملك الاستهلاك الكلي تأثيراً كبيراً على اقتصاد أي دولة بدايةً من كونه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وانتهاءً بمدى أهميته في التخطيط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية على مستوى الدولة. ويتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تقدير دالة الاستهلاك الكلي في فلسطين باستخدام نموذج قياسي ملائم، ويترتب على الوصول لهذا الهدف تحقيق جملة من الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على النظريات التي تفسر سلوك الاستهلاك .

٢- تحليل تطور الاستهلاك النهائي خلال فترة الدراسة.

٣- التعرف على مكونات الاستهلاك النهائي ومعدلات تطورها.

٤- تحديد محددات الاستهلاك النهائي وتطورها خلال فترة الدراسة.

٥- تقديم مقترحات.

٥.١ فرضيات الدراسة

بناءً على دراسة ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة حول تقدير دالة الاستهلاك الكلي سوف تقوم هذه الدراسة باختبار الفرضية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي كمتغير تابع ونصيب الفرد لكل من (إجمالي الدخل المتاح، الادخار الكلي، الدين الحكومي) والاستقرار السياسي كمتغيرات مستقلة .

٦.١ منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والحصول على البيانات من مصادرها الرسمية، وذلك من خلال البيانات المنشورة على موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبيانات المنشورة على موقع سلطة النقد الفلسطينية ومراكز الدراسات والأبحاث والكتب.

وكذلك تم استخدام المنهج الكمي من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات السلسلة الزمنية (١٩٩٤-٢٠١٦م) لمحددات الاستهلاك الكلي الفلسطيني، وايجاد العلاقة بين المتغيرات في الحصول على النتائج المتعلقة بموضوع البحث باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews.9).

٧.١ الدراسات السابقة

في اطار موضوع الدراسة فان العديد من الباحثين تناولوا هذه الدراسة من نواحي متعددة حيث شكلت دراسات هؤلاء الباحثين الأساس الذي انطلقت منه دراستنا الحالية في بناء النموذج القياسي وتحديد أهم المتغيرات المستقلة التي تفسر المتغير التابع، وقد تنوعت هذه الدراسات بين المحلية وعددها (٤) دراسات، والدراسات العربية والتي بلغ عددها (١٠) دراسات، وأخيراً الدراسات الأجنبية التي كان عددها (١٠) دراسات، وهي كالتالي:

١.٧.١ الدراسات المحلية

١. دراسة. (غيث، ٢٠١٦م). محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم محددات الاستهلاك العائلي في فلسطين للفترة (١٩٩٤-٢٠١٥م) وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي .

وتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الكمي باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews9)، وتم بناء نموذجين قياسيين الأول Cons = f (Sav , Gvex , Inf ,Yd) والنموذج الثاني Gpc = f (Cons) .

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل التي تؤثر على نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي هي : نصيب الفرد لكل من (الدخل المتاح، الإنفاق العام والادخار) وأن الاستهلاك العائلي يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي .

ومن بين ما أوصت به الدراسة: ترشيد الاستهلاك والاستغلال الأمثل لما هو متوفر من موارد من خلال ترشيد النفقات وتوجيه الإنفاق العام إلى القطاعات التي تلعب دوراً بارزاً في خلق فرص العمل .

٢. دراسة. (سماره، ٢٠١٥م). العلاقة بين الدخل المتاح والاستهلاك وتقدير دالة الاستهلاك الفلسطيني

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الدخل المتاح الإجمالي، والاستهلاك السابق) والاستهلاك الحالي كمتغير تابع في الفترة (١٩٩٤-٢٠١٣م)، وتقدير دالة الاستهلاك الفلسطيني في المدى القصير حسب نظرية براون ومدى تأثير عدم الاستقرار السياسي على استهلاك المجتمع الفلسطيني، وكذلك تقدير دالة الاستهلاك في المدى الطويل حسب نظرية فريدمان .

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي الكمي القياسي لتحديد العلاقة بين المتغيرات وتقدير دالة الاستهلاك .

وتوصلت الدراسة إلى أنه في المدى القصير كل زيادة بوحدة واحدة لكل من إجمالي الدخل المتاح (GDI) والاستهلاك السابق فإن الاستهلاك الحالي يزداد على التوالي بمقدار ٠.٤٤ وحدة، ٠.٦٢ وحدة، وبعد ازالة آثار عدم الاستقرار السياسي باستخدام المتغير الوهمي فإننا نجد أن كل زيادة بوحدة واحدة لكل من GDI والاستهلاك السابق فان الاستهلاك الحالي يزداد بمقدار على التوالي ٠.٣٠ وحدة، ٠.٧٦ وحدة، وبالتالي ادخار أكبر بما ينعكس ذلك ايجاباً على الاقتصاد الفلسطيني، أما بالنسبة للاستهلاك في المدى الطويل فلا يختلف الأمر كثيراً حيث ان كل زيادة بوحدة واحدة لكل من GDI والاستهلاك السابق فان الاستهلاك الحالي يزداد على التوالي بمقدار ٠.٤٥ وحدة، ٠.٥٥ وحدة، حيث أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تشويش قرارات الإنفاق والادخار في المجتمع الفلسطيني، فيتوجه أفراد المجتمع الفلسطيني للادخار والاستثمار في الخارج بسبب وجود المخاطر العالية في الأراضي الفلسطينية الناجمة عن الاحتلال واجراءاته، وبالإضافة إلى ذلك فان الفلسطينيين يستخدمون ثلاث عملات مختلفة في وقت واحد تفضي إلى مواجهتهم صعوبات في تتبع معاملاتهم وحساب دخلهم ونفقاتهم .

وأوصت الدراسة بأن يأخذ صناع السياسات هذه النتائج بعين الاعتبار في تقييم قرارات السياسة المالية المتعلقة بالإصلاحات الضريبية و الإنفاق على السواء، والعمل على توفير بيئة مستقرة ومحفزات للاستثمارات للحد من تسربها إلى الخارج بسبب وجود أخطار كبيرة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي واجراءاته.

٣. دراسة. (الحرازين، ٢٠١٥م). تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (١٩٩٥-٢٠١٣م) والتعرف على وضع الادخار في الأراضي الفلسطينية وبناء نموذج قياسي يظهر طبيعة ومدى العلاقة بين الادخار والعوامل الاقتصادية التالية (الاستهلاك النهائي، التكوين الرأسمالي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل المتاح، معدل البطالة، المنح والمساعدات الخارجية، نسبة القوى العاملة المشاركة، الدين العام) وتم استخدام المنهج الكمي باستخدام برنامج (EViews7).

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الاستهلاك النهائي والادخار وعلاقة موجبة بين الادخار وكل من (نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح، الدين العام، المنح والمساعدات الخارجية، البطالة، القوى العاملة المشاركة).

ومن بين ما أوصت به الدراسة: العمل على ترشيد الاستهلاك بالمجتمع الفلسطيني والبحث عن آليات وأدوات مالية لسوق فلسطين المالي تتناسب مع الاقتصاد الفلسطيني.

٤. دراسة. (العجلة، وأبومدلله، ٢٠١٣م). تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية

هدفت الدراسة إلى تحليل تطور الدين العام الفلسطيني وآثاره على الوضع المالي في فلسطين من خلال تحليل مؤشرات الدين واتجاهاته في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١م) .

وقد استخدم الباحثان المنهج التحليلي الاقتصادي في تحديد ظواهر البحث ومتغيراته وتحليل هذه الظواهر والوصول إلى تفسيرات للواقع الذي تقدمه استناداً إلى الأصول النظرية وواقع الاقتصاد الفلسطيني .

وتوصلت الدراسة إلى أن الدين الخارجي احتل النسبة الأكبر من حجم الدين، وبلغت هذه النسبة في المتوسط ٦٦.٣% سنوياً حيث أن حوالي ثلثي الدين هو دين خارجي لدول ومؤسسات دولية وإقليمية، وأن الدين الخارجي ساهم حصراً بدور مهم في تطوير البنية التحتية وساهم في زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، معززاً لدور الإنفاق الحكومي كمصدر للنمو الاقتصادي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية في فلسطين .

ومن أهم توصيات الدراسة بأنه لابد من وضع استراتيجية متكاملة لإدارة الدين العام ومنهجية واضحة للاقتراض وبما يتلاءم مع القدرات المالية، وزيادة الاهتمام بالدراسات ذات العلاقة بالدين العام الفلسطيني وذلك لزيادة الكفاءة والفعالية لما له أثر كبير على أداء الاقتصاد.

٢.٧.١ الدراسات العربية

١. دراسة. (الحسن، ٢٠١٦م). دراسة الاستهلاك في السودان – تطبيق معادلة الانحدار المتعدد

هدفت الدراسة إلى تطبيق نماذج الانحدار المتعدد على دالة الاستهلاك في السودان للفترة (١٩٨٥-٢٠١٢م)، وتوضيح وبيان أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك المتمثلة في (الادخار، الدخل المتاح، التضخم، سعر الصرف، حجم السكان) والعمل على التنبؤ بقيم الظاهرة المدروسة من خلال الحصول على أفضل دالة لها .

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع وتطور الظاهرة وتجميع البيانات محل الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الظاهرة وتم استخدام المنهج القياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات وتقدير النموذج عن طريق الانحدار المتعدد باستخدام (EViews.6) .

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك وكل من الدخل المتاح وحجم السكان، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك وكل من الادخار والتضخم وسعر الصرف، حيث أن النموذج المقدر خلال الفترة هو أفضل نموذج لدالة الاستهلاك في السودان .

كما أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الاستهلاك لترك فائض من الدخل المتاح وزيادة المدخرات واستغلال حجم السكان في التشغيل لزيادة الدخل القومي والنمو الاقتصادي وبالتالي استخدام النموذج للتنبؤ بالقيم المستقبلية لحجم الاستهلاك .

٢. دراسة. (بن ناجي، ٢٠١٥م). محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تبيان محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة (١٩٨٠-٢٠١٢م)، وتقدير دالة الاستهلاك العائلي في الاقتصاد الجزائري .

اتبع الباحث في دراسته كل من المنهج الوصفي والمنهج القياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات، حيث أن الاستهلاك كمتغير تابع وكل من (الدخل، الدخل المتاح، النمو السكاني،

المستوى العام للأسعار) كمتغيرات مستقلة، وتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام برنامج (EViews-8).

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين الاستهلاك والمتغيرات المستقلة، وأن المتغيرات المستقلة كانت ذات معنوية إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$)، وبلغت القوة التفسيرية للنموذج 99%، وتجدر الإشارة إلى أن كل زيادة في الدخل المتاح بوحدة واحدة سيزيد الاستهلاك بمقدار ٠.١٦٣٨، وحسب معاملات الانحدار فقد كان الدخل المتاح هو المحدد الرئيس للاستهلاك.

كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على توزيع أكثر عدالة للدخل بصفته المحدد الرئيس للاستهلاك، والتخفيف من العبء الضريبي على الدخل ووجوب وضع سياسات حكومية لحماية المستهلك.

٣. دراسة. (الحمداني، ٢٠١٤م). تقدير دالة الاستهلاك الكلي العراقية وقياس العوامل الأخرى المحددة للإنفاق الاستهلاكي

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك الكلي في العراق للفترة (١٩٩٠-٢٠١١م)، واختبار العوامل الأخرى المحددة للإنفاق الاستهلاكي.

وقد استخدمت الدراسة الاستبانة حيث تم إجراء دراسة استطلاعية لمعرفة الدخل الفردي المتاح للفئات الدخلية المختلفة، ومقدار الاستهلاك لكل فئة لتقدير دالة الاستهلاك الكلي في محافظة بغداد، واستخدم الباحث البيانات المقطعية الخاصة بدخل الأفراد واستهلاكهم خلال مدة معينة، وقد سلط الضوء على العوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكي مثل ميول المستهلك العراقي وتوقعاته، ودرجة التحضر والتوزيع العمري للسكان، وأثر السلع الجديدة الاستهلاكية خاصة السلع الكمالية التي تدخل الأسواق باستمرار، والدخل القومي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل يعتبر المحدد الرئيس للاستهلاك الكلي العراقي، فكل زيادة في الدخل بوحدة واحدة يزداد الاستهلاك بمقدار ٠.٨٨٦ .

ومن أهم ما أوصت به الدراسة أنه على الدولة توفير السلع المعمرة الاستهلاكية لتشجيع الاستهلاك، وقيام الدولة بصرف أجور الرعاية الاجتماعية للعاطلين عن العمل بما يؤدي إلى ارتفاع حد الكفاف، كما يجب على الدولة اعداد السياسات والخطط الاقتصادية لرفع مستوى دخل المواطن العراقي .

٤. دراسة. (علي، ٢٠١٤م). محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السودان

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك الخاص في السودان واستعراض نظريات الاستهلاك لمعرفة أهم محددات الإنفاق الخاص في السودان للفترة (١٩٧٢-٢٠١١م).

واستخدم الباحث كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات باستخدام برنامج (EViews)، فكان الاستهلاك كمتغير تابع و(الدخل المتاح، الاستهلاك في الفترة السابقة، الادخار، التضخم) كمتغيرات مستقلة .

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من (الدخل المتاح، التضخم) والاستهلاك، وتم استبعاد متغيري الادخار والاستهلاك السابق لعدم دلالتهم الإحصائية ، وأن الدخل كان المحدد الرئيسي للاستهلاك في السودان وبلغت القوة التفسيرية للنموذج 89% .

ومن بين توصيات الدراسة ضرورة استخدام النموذج في التنبؤ لقوته التفسيرية الكبيرة، والقيام بالمزيد من البحوث ذات العلاقة بالموضوع، والعمل على ترتيب الحاجات الاستهلاكية حسب الضرورة.

٥. دراسة. (عبدالرحمن، ٢٠١٣م). تقدير دالتي الاستهلاك والادخار في السودان

هدفت الدراسة إلي معرفة محددات الاستهلاك والادخار في السودان وذلك من خلال بناء نموذج الاستهلاك والادخار في السودان خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠م) .

وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي، ومن فروض البحث هنالك علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل المتاح في السودان، وعلاقة طردية بين استهلاك الفترة السابقة والاستهلاك الحالي، وهنالك علاقة عكسية بين الاستهلاك والادخار في السودان، ووجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والادخار في السودان .

وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل هو المحدد الرئيسي للاستهلاك في السودان وهنالك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك والدخل المتاح في الفترة الحالية، كما أن الاستهلاك في الفترة السابقة ليس لديه تأثير على الدخل الحالي في السودان، ووجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الادخار والاستهلاك الحالي .

ومن بين توصيات الدراسة العمل على ترشيد الاستهلاك وزيادة المدخرات وإتباع سياسة فعالة للحد من استهلاك السلع الكمالية، والعمل على تخفيض أسعار السلع والخدمات الأساسية ليتمكن الأفراد من الادخار .

٦. **دراسة. (عباس، ٢٠١٣م). انماط الاستهلاك في الاقتصاد العراقي وتحليل دوال الاستهلاك باستخدام منهجية التكامل المشترك**

هدفت الدراسة إلى تحليل التغيرات في انماط الاستهلاك في الاقتصاد العراقي وتحديد العوامل المؤثرة فيه للفترة (١٩٨٠-٢٠١٠م) عن طريق تحليل دوال الاستهلاك، حيث شهد خلال هذه الفترة الاقتصاد العراقي عدة تغيرات اقتصادية أثرت في قيم واتجاهات الاستهلاك.

كما واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي التحليلي لدوال الاستهلاك.

وكانت متغيرات الدراسة كالتالي: الدخل القومي، الإنفاق الاستهلاكي الكلي، الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، الإنفاق الاستهلاكي العائلي، الرقم القياسي العام للأسعار، نصيب الفرد من الدخل و الإنفاق الاستهلاكي العائلي السابق.

وقد خلصت الدراسة بأن الإنفاق الاستهلاكي الكلي وكذلك الحكومي يقررهما مستوى الدخل القومي، بينما على العكس من منطق النظرية الاقتصادية فقد ظهرت العلاقة بين الاستهلاك العائلي وبين الدخل القومي ضعيفة جداً وسالبة، حيث أن جميع أنواع الإنفاق الاستهلاكي ترتبط بالإنفاق السابق ضمن نظرية دوزنبري (الدخل النسبي) خاصة الإنفاق الاستهلاكي العائلي، اذ أن الإنفاق السابق يعد العامل الحاسم في تحديد مستويات واتجاهات الإنفاق العائلي الذي يرتبط بالتوقعات أكثر من ارتباطه بالدخل القومي أو حصة الفرد من الدخل القومي.

٧. **دراسة. (عبدالكريم، ٢٠١١م). محددات دالة الاستهلاك في السودان**

هدفت هذه الدراسة لبناء نموذج يمثل دالة الاستهلاك في السودان في الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٨م)، وتم استخدام المنهج الوصفي في الإطار النظري والمنهج التحليلي القياسي مستخدماً طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج التحليل القياسي(EViews6)، وافترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين الاستهلاك في السودان و كل من (الدخل المتاح الحالي، الدخل المتاح للفترة السابقة، الاستهلاك للفترة السابقة، السكان)، ووجود علاقة عكسية ما بين الاستهلاك وكل من (التضخم وتكلفة التمويل المصرفي) .

وتوصلت الدراسة إلى أن الدالة الخطية هي أفضل دالة لنموذج الاستهلاك في السودان مع وجود علاقة طردية بين الاستهلاك في السودان والمتغيرات المستقلة (الدخل المتاح، حجم السكان، الاستهلاك السابق)، ووجود علاقة عكسية بين الاستهلاك في السودان والتضخم، وعدم

وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الاستهلاك وكل من الدخل المتاح السابق وتكلفة التمويل المصرفي، وأن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج تفسر (٩٩%) من التغيرات التي تحدث في الاستهلاك .

٨. دراسة. (بشرول، ٢٠١١م) . تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك العائلي ومعرفة أهم العوامل المؤثرة عليه في الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩م) وإيجاد نموذج يمكن من خلاله التنبؤ بالظاهرة.

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المفاهيم والجوانب المحيطة بالموضوع والمنهج القياسي التحليلي، وتم استخدام أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ الذي يأخذ بعين الاعتبار عدم استقرار السلاسل الزمنية، وكانت متغيرات الدراسة كالتالي: (الدخل العائلي المتاح، الثروة، الدخل المتوقع، التضخم، الدخل السابق، الاستهلاك السابق) كمتغيرات مستقلة والاستهلاك العائلي كمتغير تابع.

وتوصلت الدراسة إلى عدم امكانية اعتبار الدخل والثروة المحددان الوحيدان للاستهلاك العائلي حيث توجد عدة عوامل اقتصادية (كالتضخم والدخل المتوقع) وعوامل غير اقتصادية (فروقات شخصية وطبيعة البيئة) لا يمكن تجاهلها لأثرها على الإنفاق الاستهلاكي العائلي، وأن ٩٩.٣٦% من تغيرات الاستهلاك العائلي يفسرها كل من الدخل العائلي المتاح، الدخل السابق واستهلاك الفترة السابقة .

ومن بين أهم توصيات الدراسة ضرورة اعطاء أهمية كبيرة للاستهلاك كمحرك أساسي للاقتصاد، والعمل على تصحيح مستوى الأجور والحد من غلاء أسعار المواد الاستهلاكية لحماية القوة الشرائية للفرد.

٩. دراسة. (هلاوي، ٢٠٠٨م). محددات الاستهلاك في السودان

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى أفضل تقدير لنموذج يحدد العلاقة بين متغيرات الدراسة فالاستهلاك الكلي كمتغير تابع و(الدخل المتاح، الاستهلاك في الفترة السابقة وحجم السكان) كمتغيرات مستقلة للفترة (١٩٧٥-٢٠٠٥م).

واستخدمت الدراسة كل من المنهج الوصفي التحليلي لإلقاء نظرة على المفاهيم التي تفسر الاستهلاك والمنهج الاقتصادي القياسي لقياس أثر أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيراً على الاستهلاك السوداني.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاستهلاك دالة في الدخل المتاح والاستهلاك السابق وحجم السكان وكانت القوة التفسيرية للنموذج ٩٨% .

كما أوصت الدراسة باستخدام النموذج في التنبؤ وذلك لقوته التنبؤية الكبيرة والقيام بعمل دراسات وبحوث عديدة في مجال الاستهلاك في السودان.

١٠. دراسة. (عثمان، ٢٠٠٣م). دالة الاستهلاك – حالة تطبيقية على الأردن

هدفت الدراسة إلى تحليل اتجاهات الاستهلاك الخاص والكلي للفترة (١٩٨٠-١٩٩٩م)، واختبار أهم وأبرز نظريات دالة الاستهلاك المتمثلة في النظرية الكلاسيكية، النظرية الكنزية، نظرية آنجل، نظرية دوزنبري، نظرية فريدمان ونظرية دورة الحياة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الإحصائي الكمي القياسي لتحديد علاقة واتجاه المتغيرات على الاستهلاك الخاص وعلى الاستهلاك الكلي، والمتمثلة في المتغيرات المستقلة : (الدخل المتاح، الثروة، الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك السابق، عدد السكان، صافي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، عدم الاستقرار السياسي) .

فقد خلصت الدراسة إلى وجودة علاقة طردية ذات دلالة احصائية في بين الاستهلاك الخاص وكل من (الدخل المتاح، الاستهلاك السابق، والثروة) ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك الكلي وكل من (الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك السابق، عدد السكان وصافي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج) وعدم وجود علاقة إحصائية مع متغير عدم الاستقرار.

وأبرز ما أوصت به الدراسة: الحد من الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية، وتبني سياسات تحفيزية لدعم مساهمة المواطنين في الشركات الكبرى والصناعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.

٣.٧.١ الدراسات الأجنبية

١. دراسة. (Tanweer, Zafar , 2017). تحليل السلاسل الزمنية لدالة الاستهلاك الكلي في باكستان

A Time series analysis of aggregate consumption function for Pakistan

هدفت الدراسة إلى تحليل دالة الاستهلاك الكلي في باكستان للفترة (١٩٧٣-٢٠١٠م)، انطلاقاً من أن الاستهلاك الكلي يشكل جزء هام في حسابات الدخل القومي ونظراً للدور القوي

الذي يلعبه كل من الاستهلاك والادخار الكلي في التأثير على القدرة الإنتاجية في المدى الطويل في الاقتصاد والتعرف على التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي .

وتم استخدام المنهج التحليلي والمنهج القياسي لتقدير دالة الاستهلاك في الاقتصاد الباكستاني .

وقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة مستقرة وطردية بين الدخل والاستهلاك وأن الاستهلاك الحالي يعتبر مؤشر جيد للتنبؤ بالاستهلاك المستقبلي .

٢. دراسة. (Manzoor, Lodh, 2016). تقدير دالة الاستهلاك الخاص في الصين

Modelling private consumption

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك الصيني الخاص للفترة (١٩٨٧-٢٠١٢م) بتطبيق فرضيات كل من الدخل المطلق والدخل الدائم .

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام (EViews6)، حيث أن (الدخل، الثروة، معدل البطالة، معدل الفائدة) كمتغيرات مستقلة والاستهلاك الخاص الحقيقي كمتغير تابع .

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية مستقرة بين الاستهلاك الخاص الحقيقي وكل من الدخل والثروة في المدى القصير والطويل، بينما يمتلك معدل الفائدة والبطالة أثر سلبي على الاستهلاك الخاص ولكنه غير دال إحصائياً في المدى الطويل ودال إحصائياً في المدى القصير.

٣. دراسة. (Santos,2015). تقدير دالة الاستهلاك في إطار فرضية الدخل الدائم: مقارنة بين نيجيريا وجنوب أفريقيا

Estimating consumption function under Permanent Income Hypothesis: A comparison between Nigeria and South Africa

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة الاستهلاك في نيجيريا وجنوب افريقيا حسب فرضية الدخل الدائم باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للاستهلاك النهائي الأسري والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل الفائدة الحقيقي للفترة (١٩٨٠-٢٠١٣م) .

وأفضت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية طويلة المدى بين الاستهلاك والدخل لكل من الدولتين، ووجدت الدراسة أنه بالنسبة لنيجيريا فإن سلوك المستهلكين يتطلع إلى الأمام بمعنى أن سلوكهم الاستهلاكي يستند إلى الدخل المستقبلي المتوقع، وأن سلوك المستهلكين في جنوب أفريقيا يستند إلى التوقع المستقبلي ولكنه ليس بدرجة المستهلك النيجيري .

كما توصلت أيضاً إلى أن تأثير السياسة الحكومية في تخفيض الضرائب سيكون لها أثر أكبر على الاستهلاك إذا كان المستهلكون ينظرون إلى هذه السياسة على أنها دائمة، ولذلك فإن التخفيضات الضريبية التي تستهدف الشريحة الدنيا من توزيع الدخل من المرجح أن تكون أكثر توسعية من التخفيضات الضريبية التي تستهدف الشريحة العليا، وذلك لأن الأسر ذات الدخل المنخفض لديها الميل الحدي للاستهلاك أعلى.

٤. دراسة. (Ilona ,2015). النظرية الكنزية والاقتصاد الحديث لروسيا الاتحادية

Keynesianism and modern economy-Russian federation

هدفت الدراسة إلى تحليل القوانين الأساسية للنظرية الكنزية بواسطة بناء نموذج انحدار خطي، باستخدام البيانات للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠م) لفحص قابلية التطبيق للنماذج التي تم بنائها للتنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية، وقد كانت متغيرات الدراسة كالتالي: الاستهلاك الكلي كمتغير تابع و(الناتج المحلي الإجمالي، والدخل الإجمالي) كمتغيرات مستقلة لمعرفة أي المتغيرين أكثرهما كفاءة .

وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل الإجمالي هو المتغير الأكثر ملاءمة للاستخدام وأن الاستهلاك يعتمد على الدخل الحالي والسابق.

٥. دراسة. (Abubaker ,Asmaddy, 2015) الدين الحكومي والاستهلاك الخاص

Federal government debt and private consumption

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص والديون الحكومية في المدى الطويل والقصير في ماليزيا في الفترة (١٩٧٠-٢٠١٢م) .

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي وتم استخدام أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لأخذ عدم استقرار السلاسل الزمنية بعين الاعتبار، وكانت متغيرات الدراسة بالأسعار الحقيقية للفرد كالتالي: الاستهلاك العائلي كمتغير تابع و(الدخل العائلي المتاح، الدين الحكومي، والاستهلاك العام) كمتغيرات مستقلة، وبناء نموذج قياسي لدالة الاستهلاك لتقييم العلاقات بين المتغيرات.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي وكل من (الدين الحكومي (٠.١٦)، الدخل العائلي المتاح (٠.٨٤١) والاستهلاك العام (٠.٠٤٢)) في المدى الطويل، بينما في المدى القصير توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي وكل من(الدين الحكومي (٠.١٩)، الدخل العائلي المتاح (٠.٦٣) وعلاقة عكسية مع الاستهلاك العام (٠.٠٥)) .

وأوصت الدراسة بضرورة انتهاج سياسة مالية توسعية فعالة لما لها من قدرة على تحسين الطلب الكلي بتأثيرها على الاستهلاك الخاص.

٦. **دراسة. (Khan, 2014) دالة الاستهلاك الكلي لبنغلاديش**

Aggregate Consumption Function of Bangladesh

هدفت الدراسة إلى تقدير الميل الحدي للاستهلاك MPC في دولة بنغلاديش خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣م).

كما استخدمت المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي باستخدام المربعات الصغرى (OLS). توصلت الدراسة أن في إطار النموذج الكينزي تم العثور على قيمة (MPC= ٠.٤٥) وحسب نموذج فريدمان وجد أنها تساوي (٠.٤٤)، وقد أظهرت قيمة APC انخفاضاً مع ارتفاع الدخل في إطار نموذج كينز وفريدمان .

وخلصت الدراسة إلى أن تأثير الأصول السائلة، ومعدل الفائدة على الودائع والتحويلات المالية على الاستهلاك الكلي كان تأثيراً سلبياً ولكنه غير معنوي، وكان تأثير حجم السكان إيجابياً ولكنه غير معنوي أيضاً.

٧. **دراسة. (Matus, 2012). الاستهلاك والدخل في سلوفاكيا**

Consumption and Income in Slovakia

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين الاستهلاك العائلي كمتغير تابع و(الدخل، الثروة) كمتغيرات مستقلة في جمهورية سلوفاكيا للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥م). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي لدراسة أثر وعلاقة كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستهلاك و(الدخل، الثروة) .

ومن بين ما وأوصت الدراسة به اتباع الشركات سياسة أجور قادرة على تنشيط الاقتصاد الوطني ككل وضرورة الاهتمام برأس المال البشري الذي يعتبر الأساس في نجاح الشركات العاملة داخل الدولة.

٨. **دراسة. (CHEN, 2010). دالة الاستهلاك لسكان الريف في مقاطعة هونان بالصين**

Consumption function of rural residents in Hunan – China

هدفت هذه الدراسة إلى ايجاد دالة استهلاك تناسب محافظة هونان- الصين للفترة (١٩٧٨-٢٠٠٩م) .

واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي التحليلي باستخدام (EViews6) لدراسة أثر وعلاقة المتغيرات المستقلة (صافي الدخل، الادخار، مستوى المعيشة) للفرد على المتغير التابع (الاستهلاك لمواطني الريف) .

ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة وجود ارتباط ايجابي قوي بين الاستهلاك الفردي وصافي الدخل الفردي .

وقد أوصت الدراسة بضرورة توسيع الطلب الاستهلاكي لسكان محافظة هونان وتطوير الاقتصاد وتحسين مستوى الدخل لسكان الريف واتمام نظام الضمان الاجتماعي في المناطق الريفية والمحافظة على الثقة الاستهلاكية لسكان الريف.

٩. **دراسة. (Gopakumar, Raghavender, 2009) تقدير دالة الاستهلاك في الهند**

Estimation of India's Consumption Function

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على الاستهلاك في الهند وبناء نموذج قياسي بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩م).

حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي التحليلي، وكانت متغيرات الدراسة المستخدمة في النموذج الاستهلاكي النهائي الخاص كمتغير تابع، و(الدخل الشخصي المتاح، معدل الفائدة، التضخم) كمتغيرات مستقلة .

وأهم ما خلصت إليه الدراسة استحواذ الدخل الشخصي المتاح على التأثير الإيجابي الأكبر على الاستهلاك بالنسبة للمتغيرات الأخرى.

١٠. **دراسة. (Robert, Teunis, 2005). أثر الدين الحكومي على الاستهلاك الخاص في بلدان منظمة التعاون والتنمية**

The Impact of Government Debt on Private Consumption in OECD Countries

تهدف الدراسة إلى تحليل دور الدين الحكومي كمحدد للاستهلاك الخاص في دول منظمة التعاون والتنمية وتم استخدام بيانات١٧دولة للفترة (١٩٨٣-٢٠٠٣م) .

واستخدمت البيانات المقطعية وكانت المتغيرات للدراسة كالتالي (الاستهلاك الحقيقي، الدخل العائلي المتاح الحقيقي، ثروة الأصول السكنية الحقيقية، ثروة الأسهم الحقيقية، الدين الحكومي الحقيقي) للفرد .

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين كل من الدخل العائلي المتاح والثروة والاستهلاك الخاص، كما وخلصت كذلك إلى أنه في حالة الدول قليلة الدين يكون مستوى الدين الحكومي غير مرتبط بالاستهلاك الخاص، لكن في الدول عالية الدين يكون مستوى الدين الحكومي ذا تأثير سلبي قوي على الاستهلاك الخاص .

وأوصت الدراسة إلى وجوب العمل على سياسة مالية فاعلة لمواجهة التقلبات في الدورة التجارية وخاصة بالنسبة للدول المثقلة بالديون .

٨.١ التعقيب على الدراسات السابقة

يأتي التعليق على الدراسات السابقة في سياق أن لكل دراسة أهداف محددة سعى الباحثون لتحقيقها، كما وتعتبر الدراسات الأحدث في تناول موضوع الاستهلاك، وتتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في تناول الاطار النظري للاستهلاك ومحدداته، وفي محاولة لإيجاد نقاط الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، ففي بداية الامر تمت محاولات عديدة لدراسة السلوك الاستهلاكي ولكن نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية واختلاف طبيعة البيئة المعيشية في الدول تم إبراز أهم العوامل والمحددات المؤثرة على الاستهلاك كل حسب ظروف دولته وعينة دراسته .

- فيما يتعلق بالدراسات المحلية لم تتناول بمعظمها الحديث عن الاستهلاك الكلي بشكل مباشر ومستفيض حيث أنها تناولت الموضوع محل الدراسة بشكل جزئي وغير مباشر.
- في حين تناولت معظم الدراسات الأجنبية والعربية العوامل المؤثرة على الاستهلاك سواء كان استهلاكاً عائلياً أو خاصاً وبعضها تناول الاستهلاك الكلي .
- واتفقت معظم الدراسات على ضرورة تحليل سلوك المستهلك وتبيان مدى تأثير الدخل على هذا السلوك الاستهلاكي كأحد أهم المتغيرات المؤثرة على الاستهلاك بأنواعه، كما تم الاشارة لضرورة ايجاد آليات فعالة لحماية القدرة الشرائية للمواطن كما أن على الحكومات القيام بإعادة النظر في مختلف أسعار السلع الاستهلاكية وتصحيح مستوى الأجور والقيام بإصلاحات اقتصادية واسعة .

- **ما الذي أضافته الدراسة**

في ظل التوترات الاقتصادية التي تعيشها الدول النامية والتي تعد دولة فلسطين جزءاً منها، نظراً للوضع الاستثنائي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية، وعلى الرغم من تطرق الدراسات العربية والأجنبية لموضوع الاستهلاك بشكل موسع حيث تم دراسة العديد من العوامل المؤثرة على الاستهلاك وتم تقدير دوال الاستهلاك الخاص والعائلي والكلي حسب المتغيرات المهمة المؤثرة محل الدراسة.

جاءت الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع محددات الاستهلاك وما يميز الدراسة وهو محاولة تقدير دالة الاستهلاك الكلي الفلسطيني حيث لم تتطرق الدراسات المحلية بشكل مباشر لتقدير دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني، وانما كان أغلب تركيزها على دراسة الاستهلاك العائلي، كذلك فإن الدراسة تغطي فترة زمنية محددة قد تختلف وقد تتقاطع مع الدراسات السابقة وهذه الفترة هي (١٩٩٤-٢٠١٦م).

حيث تعمل الدراسة الحالية على محاولة تقدير دالة الاستهلاك الكلي للسلطة الفلسطينية، ومحاولة تقديم المقترحات الأكثر واقعية وانسجاماً مع ظروف الدولة، وأيضاً تقديم المقترحات الأكثر عدلاً لتحقيق التوازن بين مصالح الأفراد، وأخيراً إثراء هذا المجال خاصةً مع قلة هذه الدراسات المحلية بالموضوع محل الدراسة حيث أن الدراسة معتمدة على أحدث البيانات المنقحة من المصادر الرسمية.

الفصل الثاني
مفاهيم عامة حول الاستهلاك الكلي

الفصل الثاني
مفاهيم عامة حول الاستهلاك الكلي

١.٢ مقدمة

يعتبر الاستهلاك من أبرز المواضيع التي تناولها الفكر الاقتصادي بالدراسة من حيث مؤثراً ومتأثراً بالنشاط الاقتصادي، كما أنه منتهى النشاط الاقتصادي ومحركاً لعملية الإنتاج والتنمية، سيتم التعرف على مفهومه وأهم محدداته والنظريات المتعلقة بذلك .

٢.٢ تعريف الاستهلاك

الاستهلاك حسب كينز هو الإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية ، ويقسم الاستهلاك إلى استهلاك سلعي واستهلاك خدمي (بولحية، ٢٠١٥م، ص٣٥)، يعرف الاستهلاك بأنه استخدام السلع والخدمات بغرض اشباع الحاجات المرتبطة بالأفراد بمعني هو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات (نوري، ٢٠٠٧م، ص١٦)، ويعرف كذلك بأنه التدمير المادي للسلع الاستهلاكية، وهو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية (الفتلاوي، والزبيدي، ٢٠٠٩م، ص٢١٢)، ان الاستهلاك جزءان أحدهما يعتمد على الدخل فيتغير لتغيره وبمعدل معين، والجزء الثاني فهو ذاتي لا يتأثر بالدخل ويشار إليه بأنه الاستهلاك عندما يكون الدخل مساوياً الصفر(الوزني، والرفاعي، ٢٠٠٥م، ص١٦٤).

٣.٢ أقسام الاستهلاك

١.٣.٢ حسب الغرض

أولاً الاستهلاك الوسيط: هو قيمة السلع والخدمات التي يتم استهلاكها كمدخلات في عملية الإنتاج، باستثناء الأصول الثابتة التي يسجل استهلاكها كاستهلاك لرأس المال الثابت.
ثانياً الاستهلاك النهائي: هو قيمة الإنفاق على استهلاك السلع والخدمات من قبل الأسر والمؤسسات الحكومية والأهلية(بشرول، ٢٠١١م، ص٤-٥).

٢.٣.٢ حسب المستخدم

أولاً: استهلاك خاص: هو استهلاك السلع والخدمات من قبل الأفراد والعائلات في سبيل اشباع حاجاتهم.
ثانياً: استهلاك عام: فهو يكون من قبل الوحدات الحكومية وشبه الحكومية.

٣.٣.٢ حسب المصدر

أولاً: استهلاك سوقي: هو استهلاك السلع والخدمات التي يكون مصدرها من السوق .
ثانياً: استهلاك ذاتي: هو استهلاك السلع والخدمات التي يتم إنتاجها ذاتيا دون الحاجة إلى السوق بغية تلبية الحاجات المطلوبة.

٤.٣.٢ حسب النوعية

أولاً: استهلاك سلعي: هو استهلاك السلع التي لها وجود مادي.
ثانياً: استهلاك خدماتي: هو استهلاك السلع التي ليس لها وجود مادي كالتعليم والاتصالات.

٥.٣.٢ حسب الاستقلالية (حسب علاقته بالدخل)

أولاً: الاستهلاك المستقل: وهو الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل بمعنى أنه اذا كان مستوى الدخل مساو لصفر تكون قيمة الاستهلاك ايجابية .
ثانياً: الاستهلاك التابع: وهو الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل حيث يوجد بينهما علاقة طردية.

٤.٢ العوامل المحددة للاستهلاك

١.٤.٢ عوامل كينز :

يعتبر الدخل المتغير الجوهري الذي يتوقف عليه الاستهلاك حسب كينز، ولكنه أيضاً يعتقد أن العوامل غير الدخلية يمكن أن تؤثر على السلوك الاستهلاكي الكلي، الا أن تأثيرها في الفترة القصيرة يكون ضئيل، ويقسم كينز العوامل غير الدخلية إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية: (مجيد،٢٠٠٧م، ص١١٧)

أولاً العوامل الذاتية: وتتمثل في السلوك النفساني، وهي تقلل أو تزيد من رغبة المستهلك في الشراء، ويتأثر السلوك الاستهلاكي للأفراد داخل المجتمع نتيجة التغير في أسلوب الدعاية والاعلان، التغير في جاذبية السلع، التغير في التوقعات المستقبلية حول مستويات الأسعار، التوقعات حول عرض السلع وتوفرها في السوق، وأيضاً احتمالات تغير مستويات الدخول في المستقبل .

ثانياً العوامل الموضوعية : ومن أهم هذه العوامل:

١. **إعادة توزيع الدخل** : ان التغير الحاصل في إعادة توزيع الدخل من شأنه أن يؤثر على الإنفاق الاستهلاكي الكلي عندما يكون الميل المتوسط للاستهلاك مختلفاً عند مستلمي الدخل

وهنا ستتحول دالة الاستهلاك الكلي وقد يحصل تغير في انحدار هذه الدالة، فالمستفيدين من إعادة توزيع الدخل يتمتعون بميل حدي للاستهلاك أكبر من المستهلكين الذين تم تحويل جزء من دخولهم إلى المستفيدين .

٢. **البيع بالتقسيط** : يعني الحصول على السلع الاستهلاكية بالبيع الآجل، حيث يزداد حجم مشترياتهم الكلية على الحساب، خاصة اذا تحمل المستهلكون تكاليفاً منخفضةً ليحصلوا على هذه السلع الاستهلاكية، وسيؤدي ذلك لانتقال دالة الاستهلاك الكلية للأعلى .

٣. **الثروة** : تدخل الثروة في كثير من الأحيان في دالة الاستهلاك الكلي كمحدد للاستهلاك، حيث يؤدي ارتفاع قيمة الممتلكات العقارية والاوراق المالية لدى بعض الأفراد إلى زيادة ميلهم إلى الإنفاق على الاستهلاك وذلك نظراً لمركزهم المالي الجيد، وبالتالي زيادة قدرتهم على الإنفاق الاستهلاكي وتحول دالة الاستهلاك الكلي إلى أعلى والعكس صحيح .

٤. **سعر الفائدة** : لقد كان ينظر إلى سعر الفائدة في التحليل الكلاسيكي على أنه الثمن المدفوع للأفراد مقابل تضحيتهم بالاستهلاك الحاضر، وبالتالي اعتبر سعر الفائدة العامل المحدد للاستهلاك، لكن الأمر في التحليل الكنزي لم يعد كذلك ومع ذلك يشير الاقتصاديون إلى أن سعر الفائدة قد يؤثر على الاستهلاك عن طريق تغير تكاليف الاقتراض، أو بتأثيره على القيمة الجارية للثروة عند ارتفاع أسعار السندات نتيجة انخفاض أسعار الفائدة على سبيل المثال.

٢.٤.٢ العوامل الأخرى التي تؤثر في الاستهلاك :

بالإضافة لما تم ذكره سنعطي نبذة مختصرة عن أهم العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك (الحبيب، ١٩٩٤م، ص١١٨– ١١٩).

أولاً المحاكاة: حيث يحاول الفرد لتقليد المحيطين به في نمط استهلاكهم ولو كان ذلك على حساب معظم أو كل دخله، فانتقال الأفراد من منطقة منخفضة الدخل إلى منطقة مرتفعة الدخول لمقيميها، سيدفع الأفراد القادمين على مسايرة النمط الاستهلاكي الدارج في هذه المنطقة، وتقليد المقيمين ويصبح لهم نمط استهلاكياً جديداً (الحبيب، ١٩٩٤م ، ص١١٨).

ثانياً: التوقعات الخاصة بالأسعار: يتأثر الاستهلاك بالتوقعات الخاصة بالأسعار، فتوقع الأفراد زيادةً في الأسعار مستقبلياً يحفزهم لزيادة استهلاكهم الحالي والعكس صحيح، ويعتمد ذلك بطبيعة الحال على نوعية السلع وطبيعتها ومدى قدرة الأفراد على تخزينها في الحالة الأولى ومدى قدرتهم كذلك على الاستغناء عنها في الحالة الثانية (الحبيب، ١٩٩٤م، ص١١٩).

ثالثاً: السياسات الحكومية: تلعب السياسات الحومية كالضرائب على سبيل المثال لا الحصر، حيث زيادتها يؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح وبالتالي ينعكس على الاستهلاك، وفرض جمارك عالية على بعض السلع خاصة الكمالية منها يؤدي كذلك لخفض الإنفاق على هذه السلع (الحبيب، ١٩٩٤م، ص٢٣١)

رابعاً: خداع النقود: يحدث خداع النقود عندما ترتفع الدخول النقدية للمستهلكين في الوقت الذي ترتفع فيه الأسعار بنسبة أكبر من الارتفاع في الدخول النقدية، وذلك يعني انخفاضاً في دخولهم الحقيقية، حيث في البداية ينخدع المستهلكون بارتفاع دخولهم النقدية وبالتالي يرتفع استهلاكهم ظناً منهم بأن هذه الزيادة جاءت نتيجة زيادة دخلهم، ومع مرور الوقت يشعرون بأن دخولهم الحقيقية قد انخفضت عن ذي قبل مما يجبرهم على تخفيض استهلاكهم أو يبقون عليه ولكن على حساب مدخراتهم السابقة (الحبيب، ١٩٩٤م، ص٢٣٢).

خامساً: الآثار الديموغرافية: إن الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الاقبال على الاستهلاك، والبعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعدى ذلك إلى التوزيع العمري للسكان، وكذلك البعد التعليمي والثقافي وغير ذلك، فاذا كانت الزيادة السكانية تعني زيادة الاستهلاك في المطلق، فالتوزيع العمري للسكان والمستوى التعليمي والثقافي يخلق أنماطاً استهلاكية متجددة ومتنوعة باستمرار مرتبطة بالحداثة والانفتاح على سبيل المثال (الوزني، والرفاعي، ٢٠٠٥م، ص١٦٩).

٥.٢ نظريات الاستهلاك

تعددت النظريات التي تناولت تفسير ظاهرة الاستهلاك وسيتم عرض أهم النظريات المتعلقة بالاستهلاك و شكل دالة الاستهلاك لكل نظرية.

١.٥.٢ نظرية الدخل المطلق (AIH):

فحسب النظرية يتحدد الاستهلاك بالمستوى المطلق للدخل، وأن العلاقة الأساسية بين الدخل والاستهلاك تتمثل في دالة الاستهلاك في الأجل القصير، فإذا حددنا في رسم بياني نقاط الاستهلاك الكلي المقابلة لمستويات الدخل الكلي لعشر سنوات وقمنا برسم خطاً يمر بالنقاط، سنجد أن الخط مسطحاً بشكل نسبي ويقطع المحور الرأسي عند مستوى موجب للاستهلاك وهذا الخط هو Csr_0 في الشكل رقم (١.٢)، وعلى اعتبار أن العلاقة الأساسية هي دالة الاستهلاك للأجل القصير فإن مؤيدي هذه النظرية يرون أن هذه الدالة سوف ترتفع، ومع مرور الزمن ينشأ عنها دالة استهلاك الأجل الطويل، حيث إذا حددنا النقاط الخاصة ببيانات إحصائية لفترة عشر

سنوات أخرى، فمعظم النقاط ستكون أعلى النقاط العشر الأولى وعلى يمينها، وعند رسم خطاً يصل بين هذه النقاط فإنه سيكون مسطحاً نسبياً ويتقاطع مع المحور الرأسي عند مستوى موجب للاستهلاك، لكن هذا الخط Csr1 يكون فوق خط دالة الاستهلاك قصيرة الأجل الأصلية Csr0، وكذلك لو كررنا نفس العملية لفترة من عشر سنوات أخرى سنجد سلسلة من دوال الاستهلاك للأجل القصير (ابدجمان، ١٩٩٩م، ص١٤١-١٤٢).

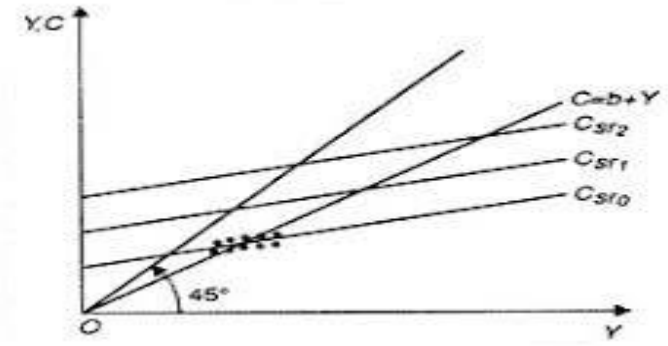

شكل (١.٢): يوضح انتقال دالة الاستهلاك في الأجل القصير وفي الأجل الطويل

المصدر (ابدجمان،١٩٩٩)

وإذا تم تحديد جميع النقاط المقابلة للبيانات الاحصائية لكل السنوات ورسمنا خطاً يتوسط جميع النقاط فسنجد أن الخط قريب جداً من نقطة الأصل أو يمر بها، ويمثل هنا دالة الاستهلاك في الأجل الطويل، وانتقال دالة الاستهلاك للأجل القصير المسطحة نسبياً يعطي انطباعاً بأن الدالة في الأجل الطويل تكون أشد انحداراً نسبياً، ويوجد أسباب عدة لانتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى كهجرة العمال من الريف إلى الحضر، حيث أن العمال الحضر ينفقون جزءاً أكبر من الدخل على استهلاكهم مقارنة مع العمال الريفيين، فالهجرة الداخلية من الأرياف إلى الحضر تزيد من الإنفاق الاستهلاكي، والسبب الآخر لانتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى هو إنتاج أنواع جديدة من السلع والتي تتسم بالدعاية والاعلان التسويقي لهذه السلع الجديدة مما يزيد من الاستهلاك .

كما أن جيمس توبن والذي اعتبر انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى في الأجل القصير بسبب زيادة ثروة الأمة والتي تتكون بحسب جيمس من أصول سائلة والودائع المصرفية والادخار، حيث كلما زادت حيازة الأصول مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى زيادة في الاستهلاك، فهو يعتقد أنه بجانب الدخل ونمو أصول الدولة تسبب ارتفاع دالة الاستهلاك ما دام الميل المتوسط للاستهلاك ثابتاً عبر الزمن.

فرضيات نظرية الدخل المطلق:

أولاً: تحدث التغيرات في دالة الاستهلاك بسبب التغير في الدخل والعلاقة بينهم طردية، وتكون دالة الاستهلاك ثابتة ومستقرة في الأجل القصير.

ثانياً: حسب كينز فإن الأفراد يسعون لزيادة استهلاكهم مع ارتفاع دخلهم والعكس صحيح، والميل الحدي للاستهلاك يتناقص عند زيادة الدخل، وبالتالي يكون الميل الحدي موجباً وأصغر من الواحد بسبب قانون تناقص المنفعة الحدية للثروة .

ثالثاً: ينخفض الميل المتوسط للاستهلاك بارتفاع الدخل: ويرى مؤيدو نظرية الدخل المطلق أن الدالة الأساسية هي دالة الاستهلاك في الأجل القصير، ودالة الاستهلاك في الأجل الطويل تنجم عن انتقال دالة الاستهلاك في الأجل القصير إلى أعلى، واذا بقيت العوامل التي تسبب انتقال دالة الاستهلاك في الأجل القصير فسوف تبقى دالة الاستهلاك في الأجل القصير فقط .

انتقادات نظرية الدخل المطلق:

أولاً: صيغة دالة الاستهلاك لكينز تتناسب مع البيانات المقطعية ولا تتناسب مع استعمال تحليل السلاسل الزمنية .

ثانياً: توجد عدة عوامل أخرى بالإضافة إلى العوامل التي ذكرها كينز لتفسير موضوع الاستهلاك.

٢.٥.٢ اسهامات كوزنتس:

بذلت جهود عبر التاريخ الاقتصادي القياسي لاختبار العلاقة بين الاستهلاك والدخل وفقاً لفرضية الدخل المطلق، جميع الدراسات التجريبية التي كانت إما مقطعية أو سلاسل زمنية قصيرة المدى أيدت فرضية كينز في الاستهلاك، ومع ذلك فإن الدراسة الأساسية التي قام بها كوزنتس في العام ١٩٤٦ والفائز بجائزة نوبل كانت نقطة تحول، وذلك لأن دراسته استخدمت سلسلة زمنية طويلة المدى، فأظهر كوزنتس أنه باستثناء سنوات الكساد، تذبذب APC في الولايات المتحدة خلال الفترة (١٨٦٩-١٩٣٨) بين ٠.٨٤ و ٠.٨٩، بحيث أنه حتى إذا زاد الدخل كثيراً حافظ الاستهلاك على جزء ثابت من الدخل حسب الشكل رقم (٢.٢) ويشار إلى هذه التناقضات التجريبية لكوزنتس بلغز الاستهلاك كما وصفها فريدمان (١٩٥٧) حقيقة متناقضة مع الافتراضات التي أدلت بها نظرية الدخل المطلق وبالتالي فأهم نتائج كوزنتس: (مجيد، ٢٠٠٧م، ص ١٥٦-١٦٣)

أولاً: الميل المتوسط للاستهلاك في المدى الطويل لا يتجه للانخفاض عند ارتفاع مستوى الدخل.

ثانياً: دالة الاستهلاك في المدى الطويل تعبر عن العلاقة التناسبية بين الدخل والاستهلاك، فثبات الميل المتوسط للاستهلاك يتطلب زيادة كل من الاستهلاك والدخل بنفس النسبة.

ثالثاً: الميل المتوسط للاستهلاك في فترة الركود يكون أعلى من الميل الحدي في المدى الطويل، أما في فترة الرواج نجد الميل المتوسط للاستهلاك أقل من الميل الحدي في المدى الطويل .

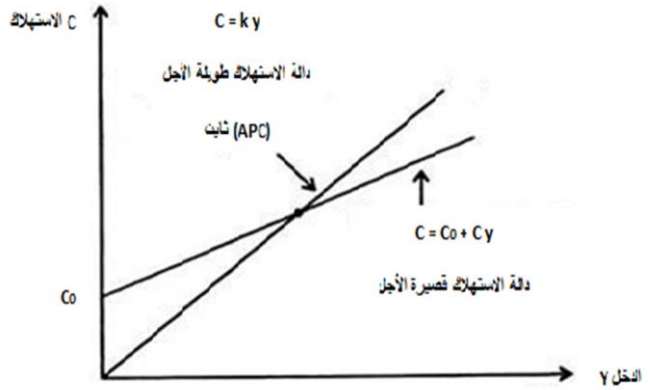

شكل (٢.٢): يوضح دالة الاستهلاك في في الأجل القصير وفي الأجل الطويل

المصدر: (بشرول،٢٠١١م)

٣.٥.٢ نظرية الدخل النسبي (The Relative income hypothesis):

فحسب نظرية ديزنبري (RIH) للعام ١٩٤٩م فإن الاستهلاك يكون دالة للدخل الجاري منسوباً للمستوى الأعلى للدخل السابق، حيث يرى ديزنبري أن هناك اتجاهات قوية لدي الناس لمحاكاة جيرانهم والسعي لرفع مستوى الحياة، فلو أن دخول الأفراد تزايدت بحيث يظل توزيع الدخل كما هو فإن الاستهلاك يتزايد كنسبة من زيادة الدخل، وأن استهلاك العائلات لا يرتبط بدخلها المطلق فحسب ولكنه يرتبط كذلك بتوزيع الدخل الوطني أي بالوضع النسبي للعائلات بعضها البعض، وبعبارة أخرى بدخلها النسبي أي مستوى الدخل في سلم دخول مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، فإذا افترضنا أن تركيب توزيع الدخل الوطني ظل ثابتاً من فترة إلى أخرى مع ارتفاع مستمر لهذا الدخل، نجد في هذه الحالة كل عائلة تنتقل من مستوى دخل إلى مستوى دخل أعلى ولكن وضعيتها النسبية في سلم الدخول تبقى نفسها، وبناءً على الحقيقة القائلة بأن الدخل يزيد في الأجل الطويل فإن دالة الاستهلاك المناظرة سوف تكون هي دالة الاستهلاك في الأجل الطويل المشار إليها في السابق، وبالتالي ففي ظل نظرية الدخل النسبي تصبح الدالة

الأساسية للاستهلاك هي دالة في الأجل الطويل، فتنشأ دالة الاستهلاك في الأجل القصير عن تغيرات دورية في الدخل (ابدجمان، ١٩٩٩م، ص١٤٣-١٤٤).

فرضيات نظرية الدخل النسبي:

أولاً: يكون الميل المتوسط للاستهلاك ثابتاً ومساوياً للميل الحدي للاستهلاك عند التزايد المستمر للدخل ويكون أعلى من مستوى دخل القمة السابق .

ثانياً: يزداد الميل المتوسط للاستهلاك عن الميل الحدي للاستهلاك عند انخفاض الدخل الحالي عن مستوى دخل القمة السابق .

ثالثاً: الميل المتوسط ينخفض كلما تناقص الميل الحدي للاستهلاك عند تزايد الدخل الحالي. وكما هو موضح في الشكل رقم (٣.٢)، حيث يفترض أن الدخل يزيد باستمرار حتي Y_0 والاستهلاك يزيد إلى C_0، وكذلك لو افترضنا أن الدخل انخفض إلى Y_1 وبدل انخفاض الدخل إلى C_1 فإن الأفراد الذي يرتبط مستوى حياتهم بالدخل Y_0 سيحاولون الاحتفاظ بهذا المستوى واستهلاك قدر أكبر نسبياً من دخلهم، وبالتالي يترتب على ذلك انخفاض الاستهلاك فقط إلى C_1، أما اذا انخفض الدخل أكثر وليكن إلى Y_2 تحدث نفس الظاهرة، فبدلاً من انخفاض الاستهلاك إلى C_2 في نطاق دالة الاستهلاك في الأجل الطويل فانه ينخفض إلى $C"_2$ وسبب ذلك سعى المستهلكين للاحتفاظ بمستوى الاستهلاك السابق وهو الأعلى. وفي حالة افتراض نمو الدخل، فالاستهلاك يتزايد على أساس دالة الاستهلاك في الأجل القصير حتى تتحقق دالة استهلاك الأجل الطويل، وحين يصل الدخل السابق (والاستهلاك) إلى قمته يبدأ الاستهلاك في الزيادة في نطاق دالة استهلاك الأجل الطويل كلما ارتفع الدخل. ومع افتراض أن الدخل وصل إلى Y_3 والاستهلاك وصل إلى C_3، فلو انخفض الدخل ينخفض الاستهلاك على أساس دالة الاستهلاك في الأجل القصير، وبالتالي فإن التغيرات الدورية في الدخل تولد دالة الاستهلاك في الأجل القصير، فعند انعدام الدورات الاقتصادية فسنلحظ فقط دالة الاستهلاك في الأجل الطويل.

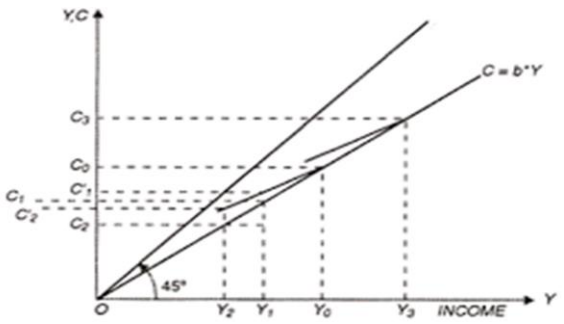

شكل (٣.٢): يوضح دالة الاستهلاك لنظرية الدخل النسبي (RIH)

المصدر: (ابدجمان،١٩٩٩م)

انتقادات نظرية الدخل النسبي:

أولاً: اهمال دور وأثر الثروة في الاستهلاك، فالاختلاف في الثروة يسبب اختلافاً في الميل المتوسط للاستهلاك حتى إذا تساوت الدخول .

ثانياً: تهتم النظرية بالمتغيرات النوعية كالعادات برغم صعوبة تقديرها وتحليلها بالطرق الإحصائية .

ثالثاً: في حالة الكساد سينخفض الاستهلاك بنفس نسبة الدخل مما سيؤدي لتغيير الأفراد أنماطهم الاستهلاكية التي اعتادوا عليها .

٤.٥.٢ نظرية الدخل الدائم (The permanent income hypothesis)

اقترح ميلتون فريدمان (١٩٥٧) فرضيته للدخل الدائم (PIH) التي تؤكد أن الأسر تنفق جزء ثابت من دخلها الدائم على الاستهلاك، وخلافاً لنظرية الدخل المطلق (AIH) .

فرضيات نظرية الدخل الدائم: وهي أن المستهلك يحاول المحافظة على نمط معين من الاستهلاك بالرغم من التقلبات التي تحدث في دخله من فترة لفترة، ويقصد بالدخل الدائم متوسط دخل المستهلك المتوقع خلال فترة حياته، وطبقاً لهذه النظرية يتم تقدير قيمة الدخل الدائم عن طريق تقدير القيمة الحالية لجميع الدخول المستقبلية للفرد من العمل والمصادر الأخرى المتوقعة إضافة إلى قيمة الثروة الحالية التي يمتلكها، ويكون الإنفاق حسب النظرية عبارة عن نسبة ثابتة من الدخل الدائم ($C = by$) ، وتمثل b الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل، y عبارة عن الدخل الدائم، وهنا إذا حدثت زيادة في الدخل الجاري للفرد فلن يكون له تأثيراً إلا في حال إن كانت هذه الزيادة تتصف بالديمومة وتؤدي لزيادة الدخل الدائم، فأي زيادة طارئة كالحصول على جائزة فهي تعتبر دخلاً طارئاً (Transitory income)، وفي هذه الحالة لا يتأثر الاستهلاك حيث يقترب الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الطارئ إلى الصفر، علماً أنه إذا تم الحصول على زيادة طارئة ففي الحياة الواقعية تتجه هذه الزيادة إلى الاستهلاك، وهنا يوضح فريدمان أنه في هذه الحالة نظريته تنطبق على الإنفاق الاستهلاكي على الخدمات والسلع غير المعمرة وعلى خدمات السلع المعمرة، وأما الجزء الأكبر من الإنفاق الاستهلاكي الذي مصدره من الدخل الطارئ يتركز على السلع الاستهلاكية المعمرة، وهذه السلع لا يشتريها الفرد بصفة دورية كالتلفاز وبالتالي فالميل الحدي للاستهلاك من الدخل الطارئ تقارب الصفر، وذلك لأن معظم الدخل الطارئ يوجه بعد ذلك إلى الادخار (الحبيب، ١٩٩٤م، ص٢٢٥-٢٢٦).

انتقادات نظرية الدخل الدائم:

أولاً: أثبت عدة اقتصاديين أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الطارئ يكون موجباً، خلافاً لما طرحه فريدمان أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الطارئ يقترب من الصفر.

ثانياً: توصل عدة اقتصاديين الى أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما زاد الدخل الدائم.

٥.٥.٢ نظرية عادات الاستهلاك (Habit Persistence Hypothesis)

وقد اقترح توماس براون فرضيته (HPH) للعام ١٩٥٢م بناءً على عادات الاستهلاك والتي تؤثر على مستوى الاستهلاك الجاري، حيث يؤكد براون على أن تأثير هذه العادات الاستهلاكية على الدخل مستمر ومتصل، وغير منحصر في الحالات التي ينخفض فيها الاستهلاك عن استهلاك القمة، ولقد ركز براون على أثر هذه العادات الاستهلاكية على مستوى الدخل المستمر ولم يتخذه على الحالات عند انخفاض مستوى الدخل من استهلاك القمة، وبالتالي حسب نظرية العادات الاستهلاكية فان الاستهلاك الجاري دالة في الدخل الجاري والاستهلاك السابق، وقد اقترح براون الصيغة الخطية لهذه العلاقة كالتالي :

$$C_t = \beta_0 + \beta_1 Y_t + \beta_2 C_{t-1}$$

حيث أن : (C_{t-1}) تمثل الاستهلاك المتباطئ وهو استهلاك الفترة السابقة، وتعكس (β_0) آثار عادات الاستهلاك السابقة و(β_1) تمثل الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير، ($1- \beta_1/\beta_1$) تمثل الميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل (حسين، وسعيد، ٢٠٠٤م، ص١٥٣).

٦.٥.٢ نظرية دورة الحياة (LCH)

تنص نظرية دورة الحياة التي قدمها كل من مودقلياني وبرومبرج واندرو (١٩٤٠-١٩٨٠م) للتوفيق بين التناقضات في نتائج كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، وبالإضافة إلى ذلك كان الغرض من النموذج هو التعرف على أثر الأصول السائلة على الاستهلاك، وخلافاً لنظرية الاستهلاك الكينزية التي تعتمد كلياً على الدخل المطلق للأفراد، فإن مفهوم نظرية دورة الحياة يفترض أن جميع الأفراد يستهلكون نسبة ثابتة من دخلهم نسبياً طيلة حياتهم، وتفترض نظرية دورة الحياة أن الأفراد أو الأسر تحاول تعظيم الفائدة المستمدة من استهلاكها طوال دورة الحياة، ولذلك يجب أن يكون الاستهلاك متواصلاً حتى إذا كان الدخل

من خلال دورة الحياة متقطعاً، ويتم الادخار في المقام الأول لتمويل الاستهلاك خلال فترة التقاعد (بشرول، ٢٠١١م، ص٨٧)

فرضيات نظرية دورة الحياة :

١. الدخل ثابت حتى التقاعد ويصبح صفراً بعد ذلك.
٢. معدل الفائدة صفر .
٣. الاستهلاك ثابت على مدى دورة الحياة .
٤. غياب الوصية (التوريث).

ووفقاً لفرضية دورة الحياة فإن الميل المتوسط للاستهلاك أكبر في الأسر المعيشية المتقدمة في العمر، وذلك لأن المسنين يديرون حياتهم اعتماداً على مدخرات حياتهم في حين أن الشباب هم أكثر اقتراضاً ومن ناحية أخرى يميل إلى تحقيق دخل أعلى مع انخفاض الاستهلاك وزيادة الادخار، ويعبر الشكل رقم (٤.٢) عن نظرية دورة الحياة .

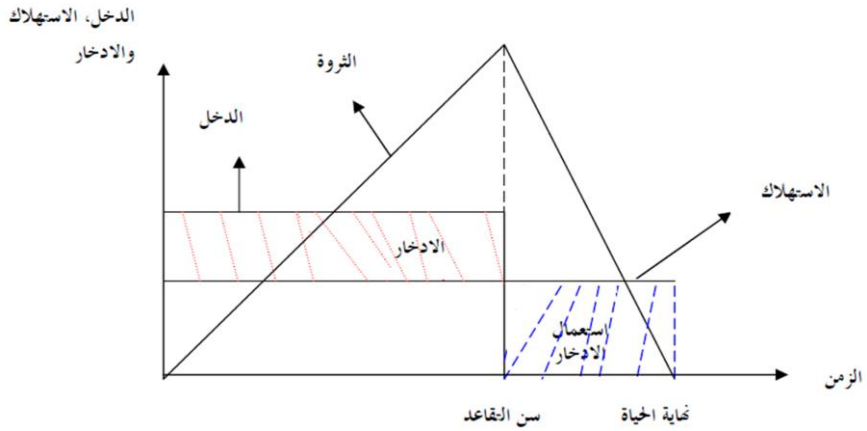

شكل (٤.٢): يوضح دالة الاستهلاك لنظرية دورة الحياة (LCH)

المصدر: (جباره،٢٠٠٩م)

حيث أن المستهلك يعمل على الاستهلاك بنفس النسبة من ثروته المتمثلة في دخله من كل من العمل وممتلكاته بالإضافة للدخل الذي سيحصل عليه بقية حياته بغض النظر عن مستوى دخله الحالي، ونفرض أن Y_t تمثل دخل الفرد من عمله خلال الفترة t ، Y_t^e تمثل قيمة الدخل المتوقع طوال فترة حياته، بينما تمثل A_t صافي قيمة الأصول التي بحوزة الفرد في بداية السنة t ، وتكون دالة استهلاك الفرد حسب نظرية دورة الحياة كالتالي :

$$Ct = C(Y_t , Y_t^e, A_t)$$

وعند ارتفاع دخل الفرد الجاري عن دخله المتوقع سيؤدي ذلك لزيادة القيمة الصافية لموارده، حيث أنه إذا كانت الزيادة عابرة (طارئة) فلن تحدث تغير في استهلاك الفرد، ولكن إذا كانت الزيادة بشكل دائم كعلاوة العمل فسيكون تأثيرها بشكل ضئيل على الاستهلاك الحالي للفرد، بينما ستتوزع الزيادة بشكل متساوي على استهلاك الشخص على بقية حياته.

٦.٢ خلاصة الفصل

تم التعرف من خلال هذا الفصل على مفهوم الاستهلاك في الفكر الاقتصادي، وتم ذكر أقسام وأنواع الاستهلاك، وتم إبراز العوامل المحددة للاستهلاك، وكان الدخل هو المتغير الأبرز والأكثر تأثيراً على الاستهلاك، وأخيراً تم التعرف على العديد من نظريات الاستهلاك، حيث كانت البداية مع نظرية الدخل لكينز والتي تركز على أن العلاقة الأساسية بين الدخل المطلق والاستهلاك هي في المدى القصير، فتقريباً جميع الدراسات التجريبية التي كانت إما مقطعية أو سلاسل زمنية قصيرة المدى أيدت فرضية كينز في الاستهلاك، وقد جاء كوزنتس الذي استخدم سلسلة زمنية طويلة المدى والذي خلص إلى استقرار الميل المتوسط للاستهلاك في المدى الطويل فيصبح مساوياً للميل المتوسط للاستهلاك، وهي حقيقة متناقضة مع الافتراضات التي أدلت بها نظرية الدخل المطلق، ومن النظريات التي عملت على تفسير هذا التناقض وهي نظرية الدخل النسبي (RIH) والتي تفترض أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل الحالي فقط بل على دخول الآخرين في البيئة المحيطة نفسها، وكذلك على معدلات ونمط الاستهلاك في الفترات السابقة، كما نصت نظرية الدخل الدائم (PIH) على أن الدخل يتكون من دخل دائم وعابر وأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي بين الدخل الدائم وليس الدخل العابر، وبالنسبة لنظرية دورة الحياة (LCH) لمودقلياني والتي تنص على اختلاف الدخل من فترة لأخرى، فالميل المتوسط للاستهلاك يكون منخفضاً في مراحل حياة الفرد الأولى سعياً منه للادخار في المقام الأول لتمويل الاستهلاك خلال فترة التقاعد، وحسب نظرية العادات الاستهلاكية (HPH) لبراون والتي تنص على أن الاستهلاك الجاري دالة في الدخل الجاري والاستهلاك السابق .

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد الفلسطيني

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد الفلسطيني

١.٣ مقدمة

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة والفتية، ومنذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧م وهو يعمل بشكل مخطط مباشر وغير مباشر على اضعاف أي نشاط بنيوي للاقتصاد الفلسطيني ليجعله مدمجاً وتابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، حيث فرض الاحتلال الإسرائيلي عدة قيود لعرقلة أي آفاق تنموية للاقتصاد الفلسطيني، حيث ظل الاحتلال محدداً أساسياً للنمو الاقتصادي الفلسطيني، مما أوجد تشوهات واختلالات هيكلية لبنية هذا الاقتصاد، ويشير تقرير الانكتاد عام ٢٠٠٨م إلى وجود هدراً واضحاً للموارد الطبيعية الفلسطينية وضياع فرص النمو في مختلف الفترات وفي عديد من القطاعات، مما جعل الاقتصاد الفلسطيني يعاني بشكل مزمن من التشوه والضعف وحالة من عدم الاستقرار، كما وصف البنك الدولي في عام ١٩٩٣م البيئة الاقتصادية في فلسطين بالقصور الواضح والمعقد وغير قابل للتوقع خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي.

وعند توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ودولة الاحتلال الإسرائيلي، تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤م مناطق الضفة وقطاع غزة، حيث أبرمت السلطة الفلسطينية عدة اتفاقيات اقتصادية مع الدول العربية وعقد اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي ودول العالم، وعلى رأسها توقيع البروتوكول الاقتصادي (بروتوكول باريس) عام١٩٩٤م الذي حدد طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي من جهة واقتصادات الدول الأخرى من جهة أخرى، ولكن الترتيبات المالية الناجمة عن بروتوكول باريس مكنت سلطات الاحتلال من التحكم بالموارد المالية مما جعلها ورقة ضغط سياسية واقتصادية يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى المماطلة في تنفيذ الالتزامات التي وقعت عليها ضمن اتفاق أوسلو والتحكم والسيطرة على المعابر (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٦م، ص٥٥).

ولإبراز الوضع الاقتصادي الفلسطيني الحالي كان لابد على الباحث من ذكر وتحليل أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني ومنها تطور الناتج الإجمالي المحلي ومكوناته ومعدلات نموه، وما هي المعوقات لهذا الاقتصاد الفتي خلال فترة الدراسة وذلك لإعطاء لمحة عن وضع الاقتصاد الفلسطيني.

٢.٣ تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أفضل المؤشرات لمستوى النشاط الاقتصادي، بحيث يتم من خلاله قياس حصيلة النشاط الاقتصادي السنوي للدولة وحالة نمو الاقتصاد أو تراجعه، إذ أنه مؤشر يقيس إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية من خلال المخرجات من السلع والخدمات للاستعمال النهائي التي ينتجها اقتصاد ما بواسطة المقيمين من سكانه وخلال فترة زمنية محددة ولا يشمل الحسومات على خفض قيمة استهلاك رأس المال الثابت أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧م، ص٥٢)،

شهدت الأراضي الفلسطينية في الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) عدة تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، ولا زالت انعكاساتها على الأداء الاقتصادي الفلسطيني والمستوى المعيشي للفلسطينيين واضحة، فمع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية مدعومة بالدعم السياسي والمالي للبناء المؤسسي واقامة البنية التحتية، بدأت عجلة الاقتصاد الفلسطيني في الدوران، لكن ما لبث هذا الاقتصاد وأن عانى من الاخفاق بسبب إجراءات الاحتلال التعسفية، فقد أوصى صندوق النقد الدولي بضرورة زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي عن عام ٢٠١٦م بمقدار ٤% لمنع حدوث تدهور اجتماعي واقتصادي أكثر خطورة من الوضع الحالي (UNCTAD,2017,p2)، وفيما يلي جدول (١.٣) يوضح تطور إجمالي الناتج المحلي في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦) :

تقود دراسة الجدول (١.٣) إلى مجموعة من الملاحظات:

نلاحظ وجود نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٩م)، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة (من٣,٠٨٠.٧٠ مليون دولار إلى ٤,٧٤١.٦٠ مليون دولار) بنسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه على التوالي٥٣.٩١%، ٢٠.٤٣% والجدير بالذكر أنه في هذه الفترة حدثت انتفاضة النفق عام ١٩٩٦م وقوبلت بإجراءات تعسفية من قبل الاحتلال الإسرائيلي والذي اتبع سياسة مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات وسياسة الإغلاق، حيث بلغ عدد أيام الاغلاق ١٣٨ يوماً في عام ١٩٩٦م (ماس، ١٩٩٧، ص١٠)، وتم تجميد تحويل العوائد الضريبية للسلطة الفلسطينية مما سبب تراجعاً في معدل النمو آنذاك إلى أن وصل إلى ١.٢٢%، وبلغ تراجع النمو لكل من الضفة وغزة على التوالي ١.٥١% و ٠.٦٥%، حيث ارتفعت معدلات البطالة إلى ٢٨.٤% في عام ١٩٩٦م مقارنة مع عام ١٩٩٥م والتي كانت قد بلغت حوالي ١٨.٢% (ماس، ١٩٩٧م، ص٣٤)، وبدأت الفجوة بين الضفة وغزة في الاتساع بسبب ارتفاع حصة الضفة

الغربية من عدد العاملين في إسرائيل برغم تركيز السلطة الفلسطينية على سياسة التوظيف على قطاع غزة، ولكن إجمالاً سادت الفترة (١٩٩٤-١٩٩٩م) مرحلة من الانتعاش النسبي.

جدول (١.٣): تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	نصيب الفرد (بالدولار)	معدل النمو(%)	
			الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد
1994	3,080.70	1,330.18	.	.
1995	3,300.00	1,330.65	7.12%	0.03%
1996	3,340.10	1,270.00	1.22%	-4.56%
1997	3,830.00	1,377.70	14.67%	8.48%
1998	4,379.00	1,525.78	14.33%	10.75%
1999	4,741.60	1,601.89	8.28%	4.99%
2000	4,335.90	1,421.61	-8.56%	-11.25%
2001	3,932.20	1,256.29	-9.31%	-11.63%
2002	3,441.10	1,068.66	-12.49%	-14.94%
2003	3,923.40	1,185.32	14.02%	10.92%
2004	4,329.20	1,273.29	10.34%	7.42%
2005	4,796.70	1,370.49	10.80%	7.63%
2006	4,609.60	1,276.90	-3.90%	-6.83%
2007	4,913.40	1,324.37	6.59%	3.72%
2008	5,212.10	1,364.42	6.08%	3.02%
2009	5,663.60	1,441.12	8.66%	5.62%
2010	6,122.30	1,515.42	8.10%	5.16%
2011	6,882.30	1,654.40	12.41%	9.17%
2012	7,314.80	1,705.08	6.28%	3.06%
2013	7,477.00	1,691.63	2.22%	-0.79%
2014	7,463.40	1,640.31	-0.18%	-3.03%
2015	7,719.30	1,649.42	3.43%	0.56%
2016	8,037.00	1,670.89	4.12%	1.30%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦م)

ففترة الانتعاش النسبي الممتدة من الفترة (١٩٩٤-١٩٩٩) والتي من أهم عواملها عودة عدد كبير من الفلسطينيين إلى الأراضي الفلسطينية، وتزايد العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر، وتقديم المنح والمساعدات للسلطة الفلسطينية والتي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل النفقات الحكومية التطويرية، حيث بلغت حوالي ٤١٧ مليون دولار بنسبة زيادة حوالي ١.٩% في عام ١٩٩٩م مقارنة مع عام ١٩٩٨م الذي شهد انخفاض المساعدات الدولية بحوالي ٢٠% (ماس، ٢٠٠٠م، ص١٣)، وذلك دعماً لاتفاق أوسلو والعملية السياسية، وكذلك أجبر المجتمع الدولي الاحتلال الإسرائيلي على التخفيف من حدة اجراءاته العقابية ضد سكان الأراضي الفلسطينية، وعند متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦م) من خلال الجدول (١.٣) يتضح لنا أنه مر بتقلبات حادة تتجه نحو الهبوط تارةً ونحو الصعود تارةً أخرى يلخصها الباحث في التالي:

شهد الاقتصاد الفلسطيني تدهوراً شديداً خلال الفترة الممتدة بين (٢٠٠٠-٢٠٠٢م) وذلك بسبب الاجراءات القمعية والتدميرية للاحتلال الإسرائيلي، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط في هذه الفترة ٣٩٠٣.٠٧ مليون دولار مسجلاً انخفاضاً حاداً بنسبة ١٧.٦٨% عن مستواه البالغ ٤,٧٤١.٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٩م، حيث شهدت الأعوام ٢٠٠٢،٢٠٠١،٢٠٠٠ نمواً بالسالب في الناتج المحلي الإجمالي على التوالي (-٨.٥٦%)، (-٩.٣١%)، (-١٢.٤٩%)، كما وبلغ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالسالب للأعوام الثلاثة على التوالي (-١١.٢%)، (-١١.٦٣%)، (-١٤.٩٤%) ويرجع ذلك بسبب انتفاضة الأقصى التي جاءت رداً على الزيارة الاستفزازية لرئيس حزب الليكود آنذاك شارون في ٢٠٠٠/٩/٢٨م للمسجد الأقصى، ففرض الاحتلال الإسرائيلي اجراءات عديدة أهمها الحصار الاقتصادي والاغلاق الشامل للمناطق الفلسطينية، حيث كانت حصيلة الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني حتى منتصف ٢٠٠١ حوالي ١٠٣٢ مليون دولار (ماس، ٢٠٠١م، ص٢٦) بعد أن كانت قد بلغت في أواخر عام ٢٠٠٠م حوالي ٨٦٢.٤ مليون دولار (ماس،٢٠٠٠م، ص٩)، كما عمل الاحتلال على تعطيل حركة الأفراد والسلع، فمنع العمال من الوصول لأماكن عملهم، وتوقف عن تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من ايرادات المقاصة بالإضافة إلى تدمير مرافق بنيتها التحتية، وحسب تقرير البنك الدولي الذي تنبأ بارتفاع نسبة الفقر لتصل إلى ٤٤% عام ٢٠٠١م (البنك الدولي، ٢٠٠٠م).

ويتضح كذلك من الجدول (١.٣) خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م) تحسناً في أداء الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي لهذه الفترة حوالي ٤,٣٤٩.٧٧ مليون

دولار مرتفعاً بنسبة ٢٦.٤١% عن عام ٢٠٠٢م، فسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نمواً ٢٨.٢٤% للعامين (٢٠٠٥-٢٠٠٢م)، وجاء هذا التحسن نتيجة الجهود العربية والدولية في الضغط على دولة الاحتلال للتخفيف والحد من اغلاق الحدود والعمل على تسهيل حركة البضائع والأفراد واستئناف تحويل الايرادات الضريبية إلى السلطة، كما ارتفعت المنح والمساعدات الخارجية بنسبة ٢٠%، حيث شكل الدعم العربي الرسمي والشعبي نسبة ٦٣.٥% من مجمل هذه المساعدات (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤م، ص١)، مما انعكس على تحسن في أداء الاقتصاد الفلسطيني والحد من تراجعه نسبياً وشهدت هذه المرحلة شبه استقرار سياسي، فبلغ متوسط معدل النمو في كل من الضفة وغزة على التوالي ٩.٢٤% و ١٦.٦٦%، وكشف الانتعاش الاقتصادي في هذه الفترة بعض نقاط الضعف الهيكلية في الاقتصاد حيث ظهرت قطاعات البناء والزراعة إلى جانب الإدارة العامة كمصادر أساسية للنمو الاقتصادي، وحسب مجموعة البنك الدولي فبالرغم من أن التصنيع قد ساهم في الانتعاش بحصة متواضعة من الناتج المحلي الإجمالي وبقيت دون مستواها لعام ١٩٩٥ (البنك الدولي، ٢٠٠٦م، ص٥).

سجل في عام ٢٠٠٦م تراجعاً في معظم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى تدهور أداء الاقتصاد الفلسطيني، فتراجعت مساهمة القطاعات الإنتاجية وتقدمت مساهمة القطاعات الخدمية مما ساهم في زيادة تشوه البنية الهيكلية لاقتصاده، وسجل انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي من٤,٧٩٦.٧٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٥م إلى ٤,٦٠٩.٦٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٦ مسجلاً تراجعاً ونمواً سلبياً بحوالي (-٣.٩٠%)، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة ووصل إلى بنسبة نمو سلبي (-١٧.٥١%) وتراجع معدل النمو في الضفة بنسبة من ٥.٩٢% إلى ٤.٢٢%، وبلغ معدل البطالة حوالي ٢٤.٢%، وذلك نتيجة لفرض دولة الاحتلال ودول العالم الأخرى حصاراً منع أي انتعاش في القطاعات الإنتاجية، وحسب تقرير البنك الدولي عن عام ٢٠٠٦م فيقدر بثلاثة أرباع الفلسطينيين يعانون من اكتئاب حاد، فالاقتراض والحوالات والمعونات ساهمت في منع انهيار الناتج المحلي الفلسطيني (البنك الدولي، ٢٠٠٧م، ص٦) ففي أعقاب فوز حركة حماس بالأغلبية في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، فرضت قيوداً مشددة على تعامل البنوك والمصارف مع السلطة الفلسطينية، وأوقفت دولة الاحتلال تحويل العوائد الجمركية التي تجبيها نيابة عن السلطة الفلسطينية والتي تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون دولار، كما وأعلنت العديد من الجهات المانحة عن وقف مساعداتها (صندوق النقد العربي ،٢٠٠٦م، ص٢٤٩).

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (٢٠٠٧-٢٠١١م) وسجل متوسطاً بحوالي ٥,٧٥٨.٧٤ مليون دولار بنسبة نمو ٢٤.٩٣% مقارنة مع ٤,٦٠٩.٦٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٦م، واعتباراً من يونيو ٢٠٠٧م بدأ الناتج المحلي في التزايد، حيث حقق بعض الانتعاش وذلك نتيجة لرفع العقوبات المالية وتحسن ثقة القطاع الخاص والسياسة الحكيمة للإنفاق في ظل الحكومة الجديدة برئاسة د. سلام فياض، وتحسن الأوضاع الأمنية في كبرى مدن الضفة الغربية، وتخفيف القيود على التجارة الخارجية وعبور الأفراد، وبصورة رئيسية ساهمت المنح والمساعدات المقدمة من الدول المانحة إلى السلطة الفلسطينية في تحسن الأوضاع عموماً (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨ -٢٠١١م)، فبرغم نشوب الاقتتال الداخلي في غزة منتصف عام ٢٠٠٧م، والعدوان عليها في نهاية عام ٢٠٠٨م ومطلع ٢٠٠٩م، ففي الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٨م) اقتصر نمو الناتج المحلي الفلسطيني فقط على الضفة الغربية بنسبة ١١.٨٢%، بينما سجل تراجعاً سلبياً في غزة بنسبة ٨.٥٨% والذي سجل تراجعاً كبيراً في نمو قطاع الزراعة والأسماك بنسبة ٤٣% بسبب انقطاع التيار الكهربائي نتيجة نقص الوقود (البنك الدولي، ٢٠١٢م، ص٣)، وأما في الفترة (٢٠٠٩-٢٠١١م) بدأ الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بالتعافي فارتفع بنسبة ٣١.٠٦% حيث تجاوزت نسبة النمو في الضفة الغربية التي بلغت آنذاك نسبة ١٨.٥١% وسجل بالمتوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ٩.٧٢% لهذه الفترة، غير أن في بيان صحفي للانكتاد في جنيف ٢٠١٢/٩/٥م أفاد بأن النمو المتحقق عام ٢٠١١م خاصةً في قطاع غزة ينبغي عدم اساءة فهمه لكونه ناجم عن أنشطة الإعمار عقب الدمار التي تسببت به العمليات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٨م حيث لا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة أقل بنسبة ١٠% عن مستواه عام ٢٠٠٥م (الانكتاد، ٢٠١٢م).

وفي الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤م) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي تباطأ معدل نموه بنسبة ٦.٢٨% في العام ٢٠١٢م مقارنة مع نسبة نمو ١٢.٤١% عام ٢٠١١م، ويفسر هذا التباطؤ الملحوظ بتراجع نسبة النمو في الضفة الغربية من ١٠.٦% إلى ٦.٠٣% للفترة (٢٠١١-٢٠١٢م)، بالإضافة إلى التراجع الكبير في معدلات النمو المتحققة في قطاع غزة والتي انخفضت من ١٧.٧% إلى ٧% خلال نفس الفترة (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٢م، ص١٧)، ويرجع التراجع الكبير في معدل النمو لقطاع غزة إلى انحسار تأثير الانتعاش وحدوث تراجع شديد في قطاع الزراعة وصيد الأسماك من جراء الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وسوء الأحوال المناخية، وكان الدافع الرئيسي للنمو في الضفة الغربية إلى توسع قطاع الخدمات والأنشطة العقارية والصحة والتعليم بالإضافة لتجارة الجملة والتجزئة (البنك الدولي، ٢٠١٣م،

ص٤٥)، وخلال عام ٢٠١٤م كان قد بلغ النمو في الضفة الغربية نسبة ٥.٣١% وبالمقابل سجل نمواً سلبياً في قطاع غزة بمعدل (-١٥.٠٨%)، مما أدى للنمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بنسبة (-٠.١٨%) مقارنة بنسبة نمو ٦.٢٨% و٢.٢٢% للعامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م على التوالي، وجاء هذا التراجع في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة الذي ألحق أضراراً بالغة بالبنية التحتية والمرافق العامة، والتدمير الواسع للمساكن والأنفاق الحدودية، وانخفاض حاد في نشاط البناء ونقص الوقود وزيادة أزمة الكهرباء في غزة (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٥م) بالإضافة إلى استمرار الحصار الإسرائيلي على القطاع.

وفي الفترة (٢٠١٥-٢٠١٦م) نجد أنه في عام ٢٠١٥م ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى٧,٧١٩.٣٠ مليون دولار وبمعدل نمو ٣.٤٣% وبلغ نمو نصيب الفرد منه حوالي ٠.٥٦% مقارنة مع العام السابق، وبلغ نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه على التوالي ٤.١٢%، ١.٣٠% خلال عام ٢٠١٦م، وفي هذه الفترة سجل متوسط معدل النمو في الضفة الغربية نسبة ٢.٨٣% بينما بلغ بدرجة أعلى النمو في قطاع غزة مسجلاً متوسطاً لمعدل النمو بنسبة ٦.٨٨% نتيجةً لعملية الاعمار النشطة في قطاع غزة وانتظام تحويلات المقاصة، بالإضافة للتخفيف النسبي للحصار الإسرائيلي (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٦م، ص١٢)، وفي العام ٢٠١٦م بالكاد واكب نمو الناتج المحلي الإجمالي النمو السكاني في الضفة الغربية الذي بلغ ٣%، ولم يكن له أثر إيجابي كبير على دخل الفرد، وفي غزة وعلى الرغم من انتعاش الاقتصاد وتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧% لم يعكس هذا النمو سوى أنشطة إعادة الاعمار لإصلاح الأضرار الواسعة النطاق التي سببتها العملية العسكرية الإسرائيلية في العام ٢٠١٤م، ومنذ إبرام اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٥م تقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة ٢٣ % (UNCTAD,2017,p2) .

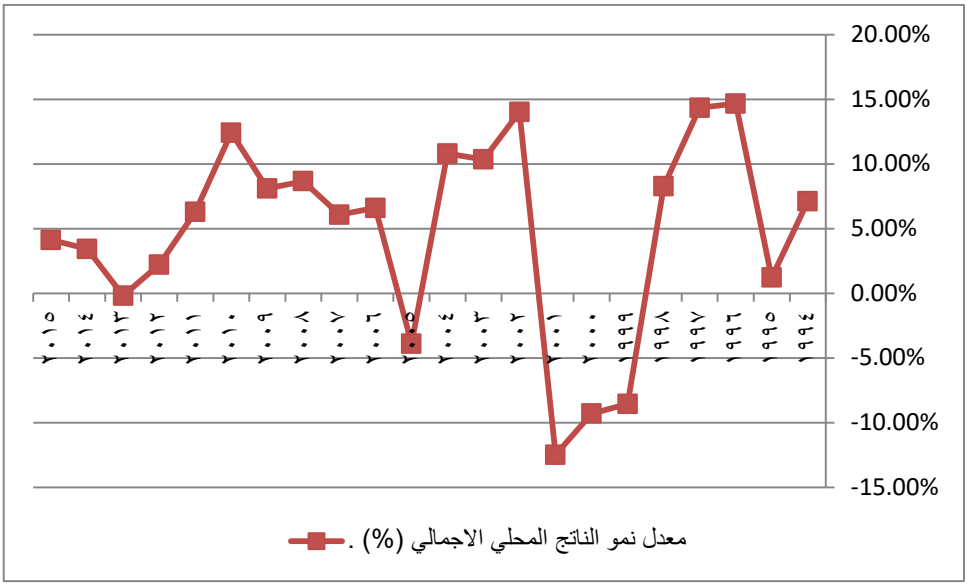

شكل (١.٣): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١.٣).

وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني والبالغ عام ٢٠١٦م حوالي ٤.١٢% كان أعلى بالنسبة لمعدل النمو في الدول المجاورة حيث بلغ لكل من الأردن ولبنان ومصر ١.٩% ، ١.٤% ، ٢.٦% على التوالي لنفس العام (منظمة الاسكوا،٢٠١٦م، ص١٠).

٣.٣ مكونات إجمالي الناتج المحلي

الإنفاق الكلي هو طريقة لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق مكوناته، حيث أنه مجموع المصروفات النقدية لقاء الحصول على سلع وخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويتكون الإنفاق الكلي من مجموع إنفاق القطاع الاستهلاكي الحكومي والأسري والمؤسسات غير الهادفة للربح والاستثماري وصافي التجارة الخارجية (GDP= C+I+G+(EX-IM))، حيث بلغ مجمل الإنفاق الكلي في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠١٦م لكل من الاستهلاك النهائي والاستثمار وصافي الصادرات من السلع والخدمات على التوالي ٩,٦١٩.٣٠ مليون دولار، ١,٥٨٥.٨٠ مليون دولار، (٣,١٢٧.٢٠-) مليون دولار، وتجدر الإشارة إلى أن مجموع كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار والصادرات بلغ ١٢,٧٨٧.٩مليون دولار بزيادة عن الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ في نفس العام ٨,٠٣٧.٠ مليون دولار بفارق ٤,٧٥٠.٩

مليون دولار، وهذا يشير لوجود هوة كبيرة بين استخدام الموارد وإنتاجها محلياً وبالتالي يبرز مدى العجز في الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على تمويل الإنفاق الكلي، فاستثماراته معتمدة على المنح والمساعدات الدولية وإنفاقه الاستهلاكي عرضة للصدمات والتقلبات الخارجية.

١.٣.٣ الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح

وهو عبارة عن مجموع استهلاك الأسر المعيشية، واستهلاك المؤسسات غير الهادفة للربح (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧م، ص٣٦).

ويتسم الاقتصاد الفلسطيني بكونه اقتصاداً استهلاكياً كباقي الدول النامية، وذلك بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي شوهت وقلصت من القدرات الإنتاجية الفلسطينية، وأنشأت آليات متنوعة لربط دورتي الدخل والناتج في الاقتصاد الفلسطيني بالإنفاق الاستهلاكي دون الإنفاق الاستثماري، لاسيما وأن هذا الإنفاق يمول جزء كبير منه من مصادر خارجية كالمساعدات الدولية وتحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج (صندوق النقد العربي، ٢٠١١م، ص٢٧٨)، وتزايد الإنفاق الاستهلاكي للأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح في فترة شبه الاستقرار الممتدة (١٩٩٤-١٩٩٩م) حوالي ٣٩.٧%، وبلغ خلال فترة الدراسة بالمتوسط ٤,٩٤٢.٧ مليون دولار مستحوذاً على ما نسبته ٩٥.٦٦% من إجمالي الناتج المحلي، أي أن المجتمع الفلسطيني لديه نزعة استهلاكية عالية، وهذا مؤشر سلبي يوضح مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني، والجدول (٢.٣) يوضح تطور حجم الاستهلاك النهائي للأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح ونسبته من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦):

تقود دراسة الجدول (٢.٣) إلى مجموعة من الملاحظات :

شهدت الفترة (١٩٩٤-١٩٩٥م) نمواً في الإنفاق الاستهلاكي بمعدل ٧.٦٩% بزيادة قدرها ٢.٨٧% عن الناتج المحلي الذي بلغ نموه ٧.١٢% متماشياً مع بداية ضخ المساعدات الدولية.

بسبب أحداث النفق في الضفة الغربية عام ١٩٩٦م والإجراءات الإسرائيلية المذكورة سابقاً، حيث انخفض الإنفاق الاستهلاكي وسجل نمواً سلبياً بمعدل (-١.٩٤%) وسجل نمو الناتج المحلي بحوالي ١.٢٢%.

وبلغ الإنفاق الاستهلاكي ٤,٠٩٩.٠٣ مليون دولار كمتوسط للفترة (١٩٩٧-١٩٩٩م) مسجلاً نمواً بمعدل ٢٣.١٤%عن العام ١٩٩٦م، وكما بلغ بالمتوسط الناتج المحلي

٤,٣١٦.٨٧ مليون دولار بنسبة نمو ٢٩.٢٤% مقارنة مع العام ١٩٩٦م، وذلك نتيجة الاستقرار السياسي النسبي الذي ساد هذه الفترة.

جدول (٢.٣): تطور حجم الإنفاق الاستهلاكي الأسري والمؤسسات غير الربحية ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الإنفاق الاستهلاكي الأسري والمؤسسات غير الربحية	معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي	نسبة الإنفاق الاستهلاكي من GDP
1994	3,080.70	3,152.2	.	102.32%
1995	3,300.00	3,394.7	7.69%	102.87%
1996	3,340.10	3,328.7	-1.94%	99.66%
1997	3,830.00	3,753.4	12.76%	98.00%
1998	4,379.00	4,139.5	10.29%	94.53%
1999	4,741.60	4,404.2	6.39%	92.88%
2000	4,335.90	4,048.1	-8.09%	93.36%
2001	3,932.20	3,852.9	-4.82%	97.98%
2002	3,441.10	3,502.4	-9.10%	101.78%
2003	3,923.40	4,025.7	14.94%	102.61%
2004	4,329.20	4,445.2	10.42%	102.68%
2005	4,796.70	4,975.5	11.93%	103.73%
2006	4,609.60	4,705.3	-5.43%	102.08%
2007	4,913.40	5,058.8	7.51%	102.96%
2008	5,212.10	5,032.1	-0.53%	96.55%
2009	5,663.60	5,359.5	6.51%	94.63%
2010	6,122.30	5,527.1	3.13%	90.28%
2011	6,882.30	6,120.2	10.73%	88.93%
2012	7,314.80	6,832.3	11.64%	93.40%
2013	7,477.00	6,558.8	-4.00%	87.72%
2014	7,463.40	6,788.9	3.51%	90.96%
2015	7,719.30	7,209.7	6.20%	93.40%
2016	8,037.00	7,466.9	3.57%	92.91%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، ٢٠١٦م)

شهدت الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢م) تراجعاً في الإنفاق الاستهلاكي حيث بلغ بالمتوسط ٣,٩٠٣.٠٧ مليون دولار مسجلاً نمواً سلبياً بحوالي (-١٧.٦٨%) مقارنة مع العام ١٩٩٩م، وذلك لازدياد مستويات الإحساس بعدم الأمان لدى الفلسطينيين بسبب العدوان الإسرائيلي على الضفة بما يسمى عملية السور الواقي، مما خلف دماراً واسعاً في عدة مجالات.

ومع عودة الأوضاع مرة أخرى للاستقرار النسبي شهدت الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م) ارتفاعاً في الناتج المحلي مسجلاً بالمتوسط ٤,٣٤٩.٧٧ مليون دولار بمعدل نمو ١١.٤٤% عن الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢م)، متأثراً بنمو الإنفاق الاستهلاكي الذي بلغ بالمتوسط ٤,٤٨٢.١٣ مليون دولار مقارنة مع الفترة ذاتها (٢٠٠٠-٢٠٠٢م) ونمواً بمقدار ١٧.٩٢% .

وفي العام ٢٠٠٦م سجل نسبة تراجعاً في نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الاستهلاكي على التوالي (-٣.٩٠%)، (-٥.٤٣%) بسبب الحصار المالي والسياسي الذي فرض من قبل المجتمع الدولي، وحجب المنح والمساعدات الخارجية عن السلطة الفلسطينية مما أدى إلى عجزها عن دفع التزاماتها كرواتب موظفيها، نتيجة لنتائج الانتخابات التشريعية.

تجدر الإشارة لعودة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧م فحقق نسبة نمو ٦.٥٩%، وذلك نتيجة نمو الاستهلاك النهائي والبالغ ٧.٥١% مقارنة مع العام الماضي، ويرجع ذلك لفك الحصار الدولي عن السلطة الفلسطينية بعد تشكيل حكومة د .سلام فياض في الضفة الغربية واستئناف تقديم المنح والمساعدات الدولية .

ونتيجة للعدوان الإسرائيلي على القطاع أواخر عام ٢٠٠٨م مما سبب تراجعاً في الإنفاق الاستهلاكي في قطاع غزة، وبالتالي أثر على معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الفلسطيني ليصل إلى (-٠.٥٣%).

وسجل استقراراً نمو الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م، وفي الإنفاق الاستهلاكي ليصل معدل نموه ٣.١٣%، علماً بوجود انخفاض حاد في الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح بمعدل ٣١.٩٨% في الضفة الغربية .

ونظراً لتجارة الأنفاق والتسهيلات على الحدود المصرية حيث سجل عام ٢٠١٢م مقارنة مع العام ٢٠١١م نمواً في الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ١١.٦٤%.

بلغت نسبة نمو الإنفاق الاستهلاكي في العامين ٢٠١٣م و٢٠١٤م حوالي ٣.٥١% وشهدت هذه الفترة دماراً وخسائراً خلفها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، كما أجريت دراسة للفترة (٢٠١٤-٢٠٢٤م) من قبل مؤسسة راند الدولية بفرض وجود حل الدولتين سيؤدي لارتفاع

دخل الفرد الفلسطيني بمعدل ٣٦% مما سيشجع الاستهلاك ويحسن مستوى معيشة الفرد (ماس، ٢٠١٥م، ص٤٨) .

وسجل نمو متوسط كل من الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الاستهلاكي على التوالي ٤.١٢%، ٣.٥٧% في عامي٢٠١٥م و٢٠١٦م، وذلك بسبب الإنفاق الدولي والحكومي الإغاثي لأهالي قطاع غزة على أثر العدوان الإسرائيلي في صيف ٢٠١٤م، وشهد الربع الأول لعام ٢٠١٥م زيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي عن إجمالي الناتج المحلي بحوالي ٢٤% (ماس ، ٢٠١٥م ، ص٣) .

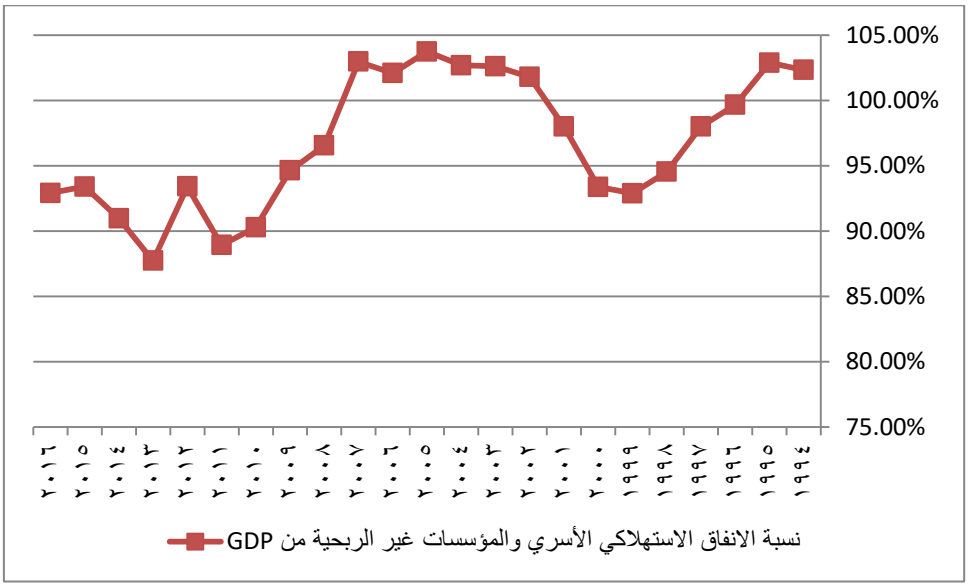

شكل (٢.٣) نسبة الإنفاق الاستهلاكي الأسري والمؤسسات غير الربحية من (GDP) في فلسطين للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢.٣).

وتدل هذه الأرقام على أن الإنفاق الاستهلاكي يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، و يرجع ذلك لعدم التوازن والاختلال الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني ولمدى الهشاشة المزمنة التي يعاني منها، مما يجعله معتمداً بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية، كما أن الباحث سيتطرق بشكل تحليلي وتفصيلي أوسع للاستهلاك الكلي ومكوناته في جزئية الاستهلاك في فلسطين.

وبلغ الإنفاق الاستهلاكي الكلي لكل من الأردن ولبنان ومصر ٩٨.٧٣%، ٨٤.٢٧%، ٩٤.٢% على التوالي لنفس العام، حيث من الملاحظ أن كل من فلسطين وهذه الدول تتمتع بنزعة استهلاكية عالية (البوابة العربية للتنمية، ٢٠١٦م).

٢.٣.٣ التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثماري):

هو الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة زائداً الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة زائداً قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء(صندوق النقد العربي،٢٠١٥م، ص٣٨٥)، ويعتبر التكوين الرأسمالي الإجمالي تيار من الإنفاق المتواصل على الأصول الاستثمارية كالآلات والمعدات، كما يعرف بأنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر مستقبلاً (شبيب، ٢٠٠٩م، ص١٥)، ويبين التكوين الرأسمالي الإجمالي حيازة الأصول المنتجة مخصوماً منها قيمة الأصول التي تم التصرف بها وذلك من أجل تكوين رأس المال الثابت والمخزونات أو السلع القيمة، ويشير هذا المفهوم في الاقتصاد الكلي إلى إجمالي ما يراكمه الاقتصاد من أصول ثابتة خلال فترة زمنية معينة دون الأخذ بالاعتبار التغير في المخزون (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧م، ص٤١).

وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في التكوين الرأسمالي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني يعود بشكل كبير لعدم استقرار الأوضاع في أراضي السلطة الفلسطينية واعتماد شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني على المساعدات الدولية وتحويلات ذويهم من الخارج، بالإضافة لتذبذب تقديم المنح والمساعدات والضغوط المالية على موازنة السلطة الفلسطينية، مما يضطرها إلى توجيه معظم انفاقها نحو النفقات الجارية وعلى الخصوص رواتب موظفيها، ومنذ نشأة السلطة الفلسطينية نما التكوين الرأسمالي الإجمالي في فترة شبه الاستقرار الممتدة (١٩٩٤-١٩٩٩م) بحوالي ٨٠%، وقد بلغت أعلى مساهمة للتكوين الرأسمالي الإجمالي بحوالي ٣٩.٥٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩م، كما تشير البيانات لفترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م) أن نسبة الاستثمار الكلي بلغت بالمتوسط ٢٥.٩٢% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يلي جدول (٣.٣) يوضح تطور الاستثمار في فلسطين خلال فترة الدراسة:

تقود دراسة الجدول (٣.٣) إلى مجموعة من الملاحظات:

شهدت الفترة (١٩٩٤-١٩٩٩م) تزايداً في حجم الاستثمار حيث بلغ بالمتوسط ١,٢٦٠.٢٨مليون دولار بنسبة نمو حوالي ١٣.٢٤% وما بنسبة ٣٣.٣٥% من متوسط إجمالي الناتج، وسجل أعلى معدل نمو للاستثمار خلال فترة الدراسة في عام ١٩٩٩م بنسبة ٣٧.٦٥% وما نسبته ٣٩.٥٢% من إجمالي الناتج، نتيجة لفترة الاستقرار النسبي في المجال الأمني والسياسي.

جدول (٣.٣): تطور حجم التكوين الرأسمالي الإجمالي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	التكوين الرأسمالي الإجمالي	معدل نمو التكوين الرأسمالي الإجمالي	نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي من الناتج
1994	3,080.70	1,041.60	.	33.81%
1995	3,300.00	1,046.50	0.47%	31.71%
1996	3,340.10	1,051.60	0.49%	31.48%
1997	3,830.00	1,186.40	12.82%	30.98%
1998	4,379.00	1,361.50	14.76%	31.09%
1999	4,741.60	1,874.10	37.65%	39.52%
2000	4,335.90	1,312.20	-29.98%	30.26%
2001	3,932.20	1,035.70	-21.07%	26.34%
2002	3,441.10	877.50	-15.27%	25.50%
2003	3,923.40	1,117.10	27.30%	28.47%
2004	4,329.20	1,151.50	3.08%	26.60%
2005	4,796.70	1,234.00	7.16%	25.73%
2006	4,609.60	1,138.20	-7.76%	24.69%
2007	4,913.40	888.50	-21.94%	18.08%
2008	5,212.10	1,199.40	34.99%	23.01%
2009	5,663.60	1,393.10	16.15%	24.60%
2010	6,122.30	1,354.90	-2.74%	22.13%
2011	6,882.30	1,326.00	-2.13%	19.27%
2012	7,314.80	1,578.10	19.01%	21.57%
2013	7,477.00	1,644.00	4.18%	21.99%
2014	7,463.40	1,415.30	-13.91%	18.96%
2015	7,719.30	1,549.10	9.45%	20.07%
2016	8,037.00	1,585.80	2.37%	19.73%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، ٢٠١٦م)

ونتيجة للعدوان الإسرائيلي والحصار على الأراضي الفلسطينية الذي أدى لعدم وجود مناخ سياسي واقتصادي ملائم لعملية الاستثمار التي شهدته الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢م)، الذي سجل انخفاضاً حاداً بالمتوسط في معدل النمو في الأراضي الفلسطينية بنسبة ٢٢.١١%، وبلغ

بالمتوسط خلال هذه الفترة ما نسبته ٢٧.٣٧% من إجمالي الناتج المحلي، انخفض مجموع التدفقات الاستثمارية من حوالي ١,٤٥ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٩م إلى حوالي ١٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٢م وهو انخفاض يمثل نسبة ٩٠% (البنك الدولي،٢٠٠٣، ص٢)، وقدرت كذلك الاستثمارات الضائعة بحوالي ٣.٢ مليار دولار (البنك الدولي، ٢٠٠٣م، ص١٢).

وانعكاساً للاستقرار النسبي في الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م) استعاد الاقتصاد الفلسطيني قدرته على النمو فارتفعت عمليات الاستثمار تدريجياً ليبلغ نموه ١٠.٤٦% بين عامي ٢٠٠٣م و٢٠٠٥م.

وفي عامي ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م شهد من جديد تراجعاً حاداً في الاستثمار ليبلغ بالمتوسط نسبة (-١٤.٨٥%)، وما نسبته ٢١.٣٩% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك نتيجة الظروف التي عاشتها الأراضي الفلسطينية التي تم ذكرها سابقاً، وقد انخفض الاستثمار الخاص المتدني أصلاً في العام ٢٠٠٦م ما يزيد عن ١٥% مقارنة مع العام السابق (البنك الدولي، ٢٠٠٧م، ص٦)، مما أدى لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار وبالتالي نزحت بعض المنشآت الاقتصادية إلى البلدان المجاورة ومع استمرار ظاهرة تحول بعض المنشآت الصناعية إلى منشآت تجارية للاستيراد نتيجة اغراق السوق الفلسطينية بالسلع الآسيوية الرخيصة (ماس،٢٠٠٧م، ص٢).

وبرغم العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عامي ٢٠٠٨م و٢٠١٢م فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣م) تعافياً ونمواً جزئياً حيث بالمتوسط بلغ الاستثمار١,٤١٥.٩٢ مليون دولار بمعدل نمو ١١.٥٨%، وما نسبته ٢٢.٠٩% من إجمالي الناتج المحلي لهذه الفترة نتيجة انخفاض حدة الحصار والتجارة مع جمهورية مصر العربية.

في عام ٢٠١٤م ونظراً لشدة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واستهداف البنية التحتية والمنشآت بشكل كبير، مما أدى ذلك إلى انخفاض في نمو الاستثمار والذي بلغ (-١٣.٩١%)، وتراجع نسبته من إجمالي الناتج المحلي (٣%) مقارنة مع العام الماضي .

وفي العام ٢٠١٥م شهد الاقتصاد الفلسطيني نمواً وتعافياً جزئياً، حيث ارتفع الاستثمار ليبلغ بالمتوسط ١,٥٦٧.٤٥مليون دولار مسجلاً نسبة نمو٧.٦٠% ونسبة نمو ٢١.٥١% مقارنة مع عام ٢٠١٤م، وبلغ الاستثمار ما نسبته ١٩.٩٠% من إجمالي الناتج المحلي في هذه الفترة .

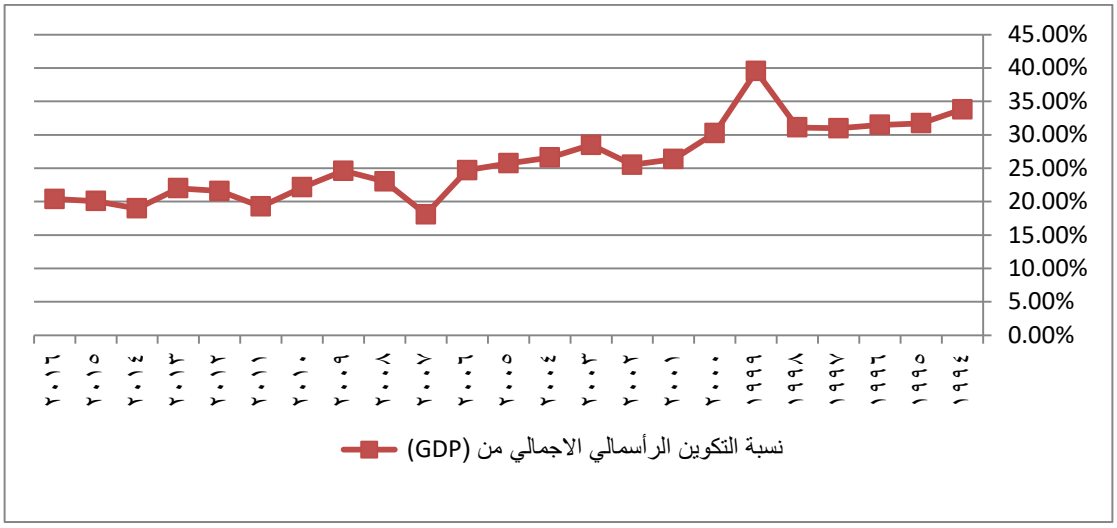

شكل (٣.٣) نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي من (GDP) في فلسطين للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٣.٣).

وحسب البيانات الإحصائية فإن نسبة التكوين الرأسمالي الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت في العام ٢٠١٦م حوالي ١٩.٧٣% ومقارنة مع الدول المجاورة حيث بلغ لكل من الأردن ولبنان ومصر ٢٢.٠٩% ، ٢٧.٧١% ، ١٥.٠٥% على التوالي لنفس العام، حيث من الملاحظ أن النسبة في فلسطين تفوقت على جمهورية مصر (البوابة العربية للتنمية، ٢٠١٦م).

٣.٣.٣ الإنفاق الحكومي :

يتكون الإنفاق الحكومي من الإنفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري، ونتحدث هنا عن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بالشرح والتفصيل، وأما بالنسبة للإنفاق الاستثماري الحكومي تم ادراجه ضمن التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثماري) والذي يشمل استثمار القطاع الخاص واستثمار القطاع العام، حيث يعتبر الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من أهم مكونات الإنفاق الاستهلاكي الكلي ويسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وحيث يبرز الدور الحكومي في عملية الإنفاق وأداء الحكومة، وجدير بالذكر أن السلطة الفلسطينية واجهت عدة صعوبات للحصول على مصادر لتمويل انفاقها الاستهلاكي منذ نشأتها، مما جعلها تعتمد بشكل كبير على المنح والمساعدات الدولية، وبسبب استخدام هذه المنح والمساعدات كورقة ضغط على السلطة الفلسطينية لجأت للاقتراض سواء الاقتراض الخارجي أو الاقتراض المحلي لتمويل

عملية إنفاقها، والجدول (٤.٣) يوضح تطور حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ونسبته من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦):

جدول (٤.٣): تطور حجم الإنفاق الحكومي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الإنفاق الحكومي	معدل نمو الإنفاق الحكومي	نسبة الإنفاق الحكومي من GDP
1994	3,080.70	538.8	.	17.49%
1995	3,300.00	605.8	12.44%	18.36%
1996	3,340.10	723.3	19.40%	21.66%
1997	3,830.00	817.2	12.98%	21.34%
1998	4,379.00	911.2	11.50%	20.81%
1999	4,741.60	999.6	9.70%	21.08%
2000	4,335.90	1,068.4	6.88%	24.64%
2001	3,932.20	1,079.4	1.03%	27.45%
2002	3,441.10	914.5	-15.28%	26.58%
2003	3,923.40	911.9	-0.28%	23.24%
2004	4,329.20	1,227.0	34.55%	28.34%
2005	4,796.70	1,364.7	11.22%	28.45%
2006	4,609.60	1,444.5	5.85%	31.34%
2007	4,913.40	1,461.4	1.17%	29.74%
2008	5,212.10	1,570.7	7.48%	30.14%
2009	5,663.60	1,700.0	8.23%	30.02%
2010	6,122.30	1,793.4	5.49%	29.29%
2011	6,882.30	1,925.6	7.37%	27.98%
2012	7,314.80	1,989.9	3.34%	27.20%
2013	7,477.00	1,957.6	-1.62%	26.18%
2014	7,463.40	2,030.7	3.73%	27.21%
2015	7,719.30	2,149.3	5.84%	27.84%
2016	8,037.00	2,152.4	0.14%	26.78%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، ٢٠١٦م)

تقود دراسة الجدول (٤.٣) إلى مجموعة من الملاحظات :

شهدت الفترة (١٩٩٤-١٩٩٥م) نمواً في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بمعدل ١٢.٤٤% وبلغ ما نسبته ١٨.٣٦% في العام ١٩٩٥م من الناتج المحلي الإجمالي الذي سجل نمواً بحوالي ٧.١٢% .

وبرغم أحداث النفق في الضفة الغربية في العام ١٩٩٦م والإجراءات الإسرائيلية العقابية، فقد نما الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بمعدل ١٩.٤٠%، وسجل نمو الناتج المحلي بحوالي ١.٢٢%.

وفي الفترة (١٩٩٧-١٩٩٩م) التي شهدت استقراراً نسبياً بلغ بالمتوسط الإنفاق الاستهلاكي الحكومي٩٠٩.٣٣ مليون دولار مسجلاً نمواً بمعدل ٢٥.٧٢% عن العام ١٩٩٦م، وما نسبته ٢١.١% من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ بالمتوسط ٤,٣١٦.٨٧ مليون دولار بنسبة نمو ٢٩.٢٤% مقارنة مع نفس العام.

شهدت الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢م) ارتفاعاً في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي حيث بلغ بالمتوسط ١,٠٢٠.٨ مليون دولار مسجلاً نمواً بحوالي ٤١.١٣% مقارنة مع العام ١٩٩٩م، وما نسبته ٢٦.١٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لقيام الحكومة الفلسطينية بتقديم التعويضات والمساعدات للجهات المتضررة والمحتاجة، جراء العدوان الإسرائيلي الذي خلف دماراً واسعاً في البنية التحتية مما أثر على مناحي الحياة، برغم أن العام ٢٠٠٢م شهد أقل نسبة نمو للإنفاق الاستهلاكي الحكومي بمعدل (-١٥.٢٨%) .

شهدت الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م) مرة أخرى استقراراً نسبياً مما أدى لارتفاع الناتج المحلي مسجلاً بالمتوسط ٤,٣٤٩.٧٧ مليون دولار بمعدل نمو ١١.٤٤% عن الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢م)، متأثراً بنمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بحوالي ٢٧.٧١% والذي بلغ بالمتوسط ١,١٦٧.٨٧ مليون دولار مقارنة مع عام ٢٠٠٢م.

وفي العام ٢٠٠٦م نتيجة لنتائج الانتخابات التشريعية سجل تراجعاً في نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الأسري والمؤسسات غير الربحية على التوالي (-٣.٩٠%)، (-٥.٤٣%)، مما زاد العبء على الحكومة الفلسطينية فزاد انفاقها الاستهلاكي الحكومي بمعدل ٥.٨٥%، وذلك بسبب الحصار المالي والسياسي الذي فرض من قبل المجتمع الدولي، وحجب المنح والمساعدات الخارجية عن السلطة الفلسطينية .

بعد تشكيل حكومة د. سلام فياض في الضفة الغربية واستئناف تقديم المنح والمساعدات الدولية وفك الحصار الدولي عن الضفة الغربية، سجل ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي في

العام ٢٠٠٧م فحقق نسبة نمو ٦.٥٩%، وذلك نتيجة نمو الاستهلاك النهائي الكلي والبالغ ٧.٥١% مقارنة مع العام الماضي، برغم النمو الخجول للإنفاق الاستهلاكي الحكومي بمعدل ١.١٧% ويرجع ذلك نتيجة تخفيف بعض الأعباء عن الحكومة الفلسطينية بعد رفع الحصار الدولي.

سجل تراجعاً في الإنفاق الاستهلاكي الكلي في قطاع غزة، نتيجة العدوان الإسرائيلي على القطاع أواخر عام ٢٠٠٨م وبالتالي أثر على معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الفلسطيني الكلي ليصل إلى (-٠.٥٣%)، وحقق الإنفاق الاستهلاكي الحكومي نمواً بحوالي ٧.٤٨% نظراً للعملية الإغاثية التي قامت بها الحكومة الفلسطينية جراء العدوان الإسرائيلي.

بلغ نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ١,٧٤٦.٧٠ مليون دولار بالمتوسط محققاً نمواً بمعدل ١١.٢١% في الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٠م)، والجدير بالذكر وجود انخفاضاً حاداً في الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح بمعدل ٣١.٩٨% في الضفة الغربية .

سجل عام ٢٠١٢م مقارنة مع العام ٢٠١١م نمواً في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنسبة ٣.٣٤% وقد انخفضت نسبة النمو عن الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٠م) بسبب قلة الجباية الحكومية من القطاع، حيث أنه خلال هذه الفترة عاش قطاع غزة انتعاشاً نسبياً نتيجة توجهه لتجارة الأنفاق مع الحدود المصرية.

بلغت نسبة نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في العامين ٢٠١٣م و٢٠١٤م حوالي ٣.٧٣% ، ونمواً بالسالب في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (-٠.١٨%) وشهدت هذه الفترة عدواناً شديداً على قطاع غزة، مما سبب ضرراً كبيراً في البنى التحتية في القطاع.

وسجل نمو متوسط كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي على التوالي ٤.١٢%، ٠.١٤% في عامي٢٠١٥م و٢٠١٦م، وذلك بسبب الإنفاق الدولي والإغاثي لأهالي قطاع غزة على أثر العدوان الإسرائيلي في صيف ٢٠١٤م، وشهد الربع الأول لعام ٢٠١٥م زيادة الإنفاق الاستهلاكي النهائي عن إجمالي الناتج المحلي بحوالي ٢٤% (ماس ، ٢٠١٥م ، ص٣) .

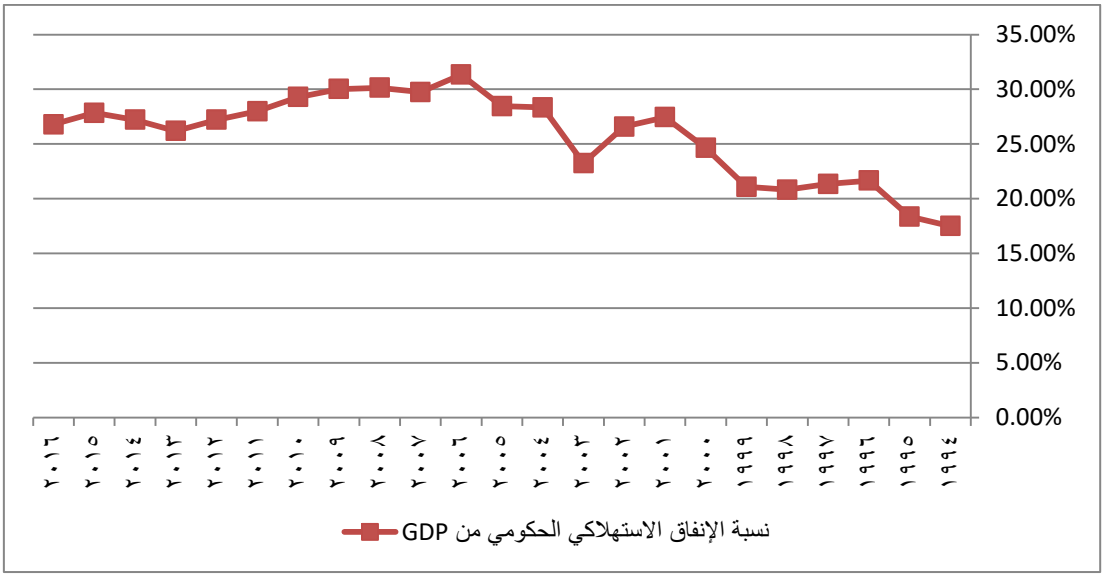

شكل (٤.٣) نسبة الإنفاق الحكومي من (GDP) في فلسطين للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٤.٣).

وبسبب ممارسات وعدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل والتي انعكست بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني، ويظهر ذلك جلياً من خلال تذبذب نسبة نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي حيث لم تتمكن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة من رسم سياسات الإنفاق نظراً للبيئة الغير مستقرة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية.

٤.٣.٣ صافي التجارة الخارجية (الميزان التجاري) :

تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم المقومات الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الميزان التجاري حركة الواردات والصادرات بين كل دولة وبقية دول العالم، كما يعكس الميزان التجاري النشاط التجاري بين الدول لتصريف سلعها وخدماتها أو الحصول عليها حسب احتياجاتها، ويعتبر أهم مصدر لجلب العملات الأجنبي للدولة، كما أنه أكبر مكونات ميزان المدفوعات.

وعملت السلطة الفلسطينية على عقد عدة اتفاقيات وتفاهمات تجارية بينها وبين دول العالم للمساهمة في انعاش الاقتصاد الفلسطيني، ولكون التجارة الخارجية الفلسطينية تؤثر بشكل رئيسي على الاقتصاد الفلسطيني وأدائه باعتبارها مكون من مكونات إجمالي ناتجه المحلي، ولكن للأسف يعاني الميزان التجاري الفلسطيني من خلل هيكلي مزمن، حيث تفوق وارداته صادراته وبالتالي عجز في الميزان التجاري، والناجم عن المعيقات والقيود المفروضة على

الاقتصاد الفلسطيني وخاصةً قطاع التجارة، والتي تسبب في بقاء الميزان التجاري الفلسطيني على مر السنوات في المنطقة السالبة (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٦م، ص٣٨)، وجدير بالذكر أن التجارة الخارجية الفلسطينية ترتبط بالاقتصاد الإسرائيلي بدرجة كبيرة، حيث تستورد الأراضي الفلسطينية ما يزيد على ٨٢% من وارداتها الإجمالية من إسرائيل وتصدر ما يزيد عن ٨٦% من إجمالي صادراتها إلى الاقتصاد الإسرائيلي (ماس، ٢٠٠٠م، ص٦)، وتعتبر الصادرات الفلسطينية احدى أدنى النسب في العالم وتهيمن اسرائيل على ٨٥% منها وعلى ٧٣% من الواردات في العام ٢٠١١م وخاصة أن الصادرات الفلسطينية تتسم بالسلع والخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة (البنك الدولي، ٢٠١٣م، ص٤٦)، ويتم تغطية العجز في الميزان التجاري الفلسطيني من خلال التحويلات الجارية المتمثلة في المنح والمساعدات، وصافي الدخل المحول من الخارج كتعويضات العاملين وعوائد الاستثمار، كما أوصت دراسة النتشة بضرورة سماح الجانب الإسرائيلي بتواجد التخليص الجمركي الفلسطيني على الموانئ للتسهيل من عملية التجارة الخارجية الفلسطينية (النتشة،٢٠١٣)، وفيما يلي جدول (٤.٣) يوضح تطور الميزان التجاري في فلسطين خلال فترة الدراسة :

تقود دراسة الجدول (٥.٣) إلى مجموعة من الملاحظات:

نلاحظ من خلال الجدول (٤.٣) في العام ١٩٩٤م بلغ إجمالي التجارة الخارجية حوالي ٢,٥٢٤.٤٠ مليون دولار بنسبة ٨١.٩٤% من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ عجز الميزان التجاري إلى كل من إجمالي التجارة الخارجية و إجمالي الناتج المحلي على التوالي ٦٧.٣٦% و(-٥٥.٢٠%)، ويظهر هذا الفارق الكبير للقدرة المحدودة للصادرات على تغطية الواردات بنسبة ١٩.٥٠% فقط .

وقد انخفض معدل نمو العجز في عام ١٩٩٦م ليبلغ حوالي (-١.٣٤%) مقارنة بالعام ١٩٩٥م، ويعود ذلك لتراجع إجمالي التجارة الخارجية حيث سجلت نمواً سلبياً بنسبة (-٢.٣٠%) نتيجة الاجراءات العقابية لدولة الاحتلال جراء أحداث النفق .

عاد معدل نمو العجز إلى الارتفاع ليبلغ ١٤.٢٢% بالمتوسط في الفترة (١٩٩٧-١٩٩٩م) اثر حالة شبه الاستقرار في الأراضي الفلسطينية.

جدول (٥.٣): تطور التجارة الخارجية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار

السنة	الصادرات	الواردات	عجز الميزان التجاري	نسبة الصادرات للناتج المحلي	نسبة الواردات للناتج المحلي	نسبة العجز للناتج المحلي
1994	412.00	2,112.40	-1,700.40	13.37%	68.57%	-55.20%
1995	522.30	2,306.20	-1,783.90	15.83%	69.88%	-54.06%
1996	501.60	2,261.60	-1,760.00	15.02%	67.71%	-52.69%
1997	606.40	2,531.90	-1,925.50	15.83%	66.11%	-50.27%
1998	710.40	2,761.10	-2,050.70	16.22%	63.05%	-46.83%
1999	750.90	3,350.80	-2,599.90	15.84%	70.67%	-54.83%
2000	879.20	3,028.30	-2,149.10	20.28%	69.84%	-49.57%
2001	589.60	2,678.70	-2,089.10	14.99%	68.12%	-53.13%
2002	480.90	2,328.40	-1,847.50	13.98%	67.66%	-53.69%
2003	540.60	2,671.20	-2,130.60	13.78%	68.08%	-54.30%
2004	596.80	3,137.40	-2,540.60	13.79%	72.47%	-58.69%
2005	704.40	3,496.40	-2,792.00	14.69%	72.89%	-58.21%
2006	683.40	3,371.00	-2,687.60	14.83%	73.13%	-58.30%
2007	811.50	3,304.80	-2,493.30	16.52%	67.26%	-50.74%
2008	951.40	3,496.40	-2,545.00	18.25%	67.08%	-48.83%
2009	1,015.10	3,807.70	-2,792.60	17.92%	67.23%	-49.31%
2010	1,031.60	3,554.60	-2,523.00	16.85%	58.06%	-41.21%
2011	1,298.30	3,828.80	-2,530.50	18.86%	55.63%	-36.77%
2012	1,290.40	4,375.30	-3,084.90	17.64%	59.81%	-42.17%
2013	1,333.40	4,059.20	-2,725.80	17.83%	54.29%	-36.46%
2014	1,461.10	4,226.10	-2,765.00	19.58%	56.62%	-37.05%
2015	1,499.80	4,626.50	-3,126.70	19.43%	59.93%	-40.50%
2016	1,582.80	4,710.00	-3,127.20	19.69%	58.60%	-38.91%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، ٢٠١٦م)

ومن خلال الجدول (٥.٣) شهدت الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٢م) تراجعاً في الصادرات والواردات، حيث تعاني التجارة الخارجية من سوء الرصد والتسجيل في الضفة الغربية لعدم وجود محطات جمركية خلافاً للتجارة بين قطاع غزة واسرائيل (البنك الدولي، ٢٠٠٣م، ص١٣)، فسجل انخفاضاً في معدل نمو العجز للأعوام ٢٠٠٠م و٢٠٠١م و٢٠٠٢م على التوالي

(-١٧.٣٤%)، (-٢.٧٩%)، (-١١.٥٦%) ، وبلغت نسبة نمو العجز بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط (-٥٢.١٣%)، كما سجلت عام ٢٠٠٠م أعلى نسبة تغطية الصادرات للواردات من الفترات السابقة بحوالي ٢٩.٠٣% ، وبلغت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط حوالي ٩٠.١٢% وهي الأعلى خلال فترة الدراسة، وسجل انخفاضاً كبيراً في حجم التجارة عام ٢٠٠٢م بنسبة ٦٨.٤٩% مقارنة مع عام ١٩٩٩م، وخلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠٠م إلى ديسمبر ٢٠٠٢م تقلصت الصادرات والواردات الفلسطينية كلاهما بمقدار ثلث حجمهما تقريباً (البنك الدولي، ٢٠٠٣م، ص٢).

وقد بلغ حجم التجارة الخارجية بالمتوسط ٣,٧١٥.٦٠ مليون دولار بما نسبته ٨٥.٢٣% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م)، وقد شكل حجم التجارة الخارجية عام ٢٠٠٤م بما يعادل ٩١% بما كان عليه عام ١٩٩٩م، وبلغ إجمالي التجارة الخارجية ما يعادل ٨٣% من إجمالي الدخل القومي ويدل ذلك على انفتاح الاقتصاد الفلسطيني وحساسيته الشديدة لأي قيود (البنك الدولي، ٢٠٠٦م، ص٤).

وفي الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٧م) ونتيجة للأوضاع المذكورة سابقاً بلغ متوسط إجمالي التجارة الخارجية ٤,٠٨٥.٣٥ مليون دولار مسجلاً انخفاضاً في معدل النمو بلغ تقريباً ١% وتراجع نمو العجز ليصل إلى ٥.٥% لنفس هذه الفترة .

وسجل تراجعاً في حجم التجارة الخارجية للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م والتي بلغت (-٥%)، وانخفض معدل نمو العجز بمقدار(-٩.٦٥%) وذلك لارتفاع في قدرة تغطية الصادرات للواردات لتصل إلى ٢٩% نتيجة لازدهار تجارة الأنفاق مع الحدود المصرية.

وعام ٢٠١٣ شهد تراجعاً في حجم التجارة الخارجية فبلغ ٥,٣٩٢.٦٠ مليون دولار مسجلاً تراجعاً بنسبة (-٤.٨٢%) بما نسبته ٧٢.١٢% من إجمالي الناتج المحلي، وتجدر الإشارة كذلك لتراجع نمو العجز بنسبة (-١١.٦٤%)، نتيجة لارتفاع معدل تغطية الصادرات للواردات بنسبة ٣٢.٨٥% .

سجلت الفترة الممتدة من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٦م بالمتوسط لكل من معدل نمو العجز ونسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي ٤.٨٤%، (-٣٨.٨٢%)، ففي الربع الأول لكل من الأعوام (٢٠١٤-٢٠١٥م) شهدت حصة الصادرات ارتفاعاً بنحو ٢١% (ماس، ٢٠١٥م ، ص١) .

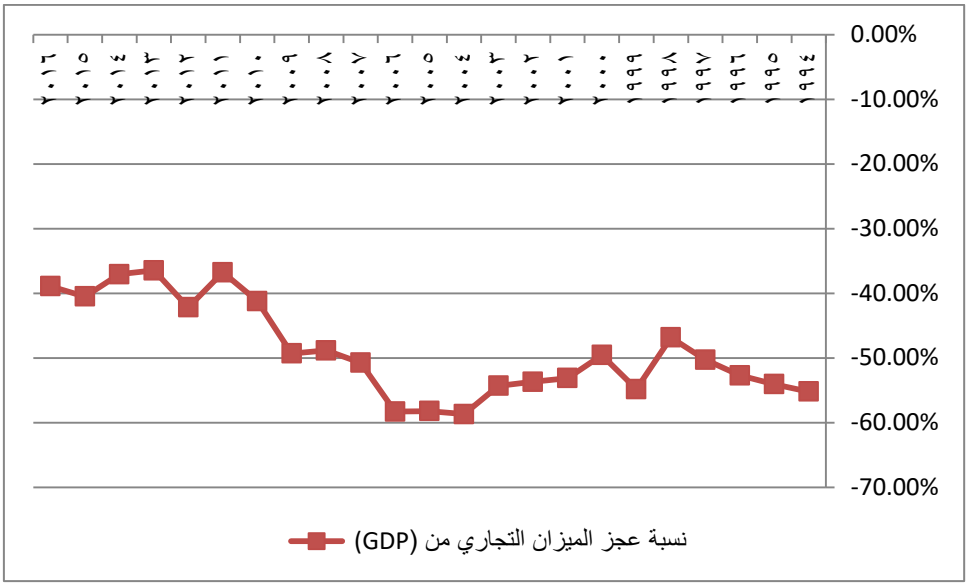

شكل (٥.٣): نسبة عجز الميزان التجاري من (GDP) في فلسطين للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٥.٣).

بلغت نسبة الصادرات الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت في العام ٢٠١٦م حوالي ١٩.٦٩% فكانت أفضل حالاً من جمهورية مصر والتي بلغت نسبة صادراتها من إجمالي ناتجها المحلي ١٠.٣٥%، بينما بلغت في كل من لبنان والأردن على التوالي٥٤.٤٩%،٣٥.١٢%، بينما بلغت نسبة الواردات الفلسطينية من ناتجها المحلي٥٨.٦٠% الأعلى مقارنة مع كل من مصر والأردن (البوابة العربية للتنمية، ٢٠١٧م).

٤.٣ أهم عوائق الاقتصاد الفلسطيني

يعيش الاقتصاد الفلسطيني أوضاعاً صعبةً بسبب المتغيرات الدولية والمحلية المعقدة، وسلسلة من الأزمات المتتالية على الصعيد المالي والسياسي والأمني، ومن أهم أسبابها الاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، والتي تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الأوضاع المعيشية في فلسطين، حيث تعمل هذه العوائق والقيود على الحد من بناء اقتصاد نموذجي ومتعافي يستطيع الاعتماد على نفسه وقادر على النمو بشكل متوازن، ومن وجهة نظر الباحث سيتم ذكر أهم العوائق الخارجية والداخلية للاقتصاد الفلسطيني.

١.٤.٣ العوائق الخارجية

أولاً: الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على الاقتصاد الفلسطيني

تظهر تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل جليةً حيث ان الاقتصاد الفلسطيني لا يمتلك السيادة على موارده مما يجعله غير قادر على توظيف هذه الموارد بشكل مستقل تحقيقاً للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتتجلى مظاهر التبعية في سياسات التجارة الخارجية والتي منها القيود المفروضة على الصادرات والواردات من خلال إغلاق المعابر التجارية التي تربط فلسطين بالعالم الخارجي، وفي جعل السوق الفلسطيني سوقاً استهلاكياً للمنتج الإسرائيلي الذي لا يجد له سوقاً في دول أوروبية، حيث يتم إغراق الأسواق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية، واعتماد الصناعة الفلسطينية على المواد الخام الواردة من إسرائيل، ويعتمد الفلسطينيون بنسبة ٩٠% على الاحتلال في توفير وسائل العيش المختلفة (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥م)، وتجدر الاشارة إلى أن السوق الفلسطينية تستورد ما لا يقل عن ٤ مليارات دولار سنوياً من منتجات إسرائيل، منها التزود بالكهرباء والوقود والمياه بحسب التقارير والإحصائيات الفلسطينية، فقد أعدت وزارة الاقتصاد الوطني في الضفة الغربية دراسة حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال والتبعية له قدرت عام ٢٠١٠م بحوالي ٦.٨ مليار دولار (ماس، ٢٠١١م)، ناهيك عن فصل القدس الشرقية عن باقي الأراضي الفلسطينية وما له من تبعات اقتصادية ضارة على الاقتصاد الفلسطيني، ولكنه من الممكن أن يشهد الاقتصاد الفلسطيني نمواً يفوق الثلث ما إذا رفع الاحتلال قيوده عن ٦٠% من أراضي الضفة الغربية (المنطقة جـ) ومنطقة الأغوار (البنك الدولي، ٢٠١٤م).

ثانياً: الدور السياسي للمساعدات الخارجية

حيث يشكل التمويل المقدم من الجهات المانحة مصدراً رئيسياً للإيرادات الفلسطينية لتعزيز النشاط الاقتصادي، بمعنى أن الدول والمؤسسات الدولية المانحة تتدخل في السياسات الاقتصادية، فالاقتصاد الفلسطيني يعاني من استمرارية اعتماده على المنح والمساعدات الدولية والغير مستقرة ، والتي وصفت أحياناً بالمال السياسي ، فقد شهد عام ٢٠١٦م تراجعاً في حجم المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية بنسبة ٥.٩% مقارنة مع العام السابق (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٦م)، حيث تعتبر المنح والمساعدات من أهم مصادر الإنفاق الحكومي لتمويل دفع فاتورة رواتب الموظفين وتقديم الخدمات الاساسية لنصف الشعب تقريباً، حيث أن هذا التمويل لا يتم استخدامه بشكل منتج وفعال، فبدلاً من استغلاله في بناء القدرة الإنتاجية للاقتصاد يتم توجيهه نحو استخدامات استهلاكية وغير منتجة مما يؤدي إلى ارتفاع المديونية

دون الاستفادة الفعلية من التمويل الخارجي، وأكدت الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على ضرورة استمرار دعم المانحين للسلطة الوطنية الفلسطينية والعمل على رفع الحواجز والحصار عن الأراضي الفلسطينية ليتاح للاقتصاد الفلسطيني التعافي والسير نحو التنمية (الانكتاد، ٢٠١٥م).

٢.٤.٣ العوائق الداخلية

أولاً: ضعف صياغة السياسات الاقتصادية

حيث لا يوجد سياسة استراتيجية مجمع عليها مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وكذلك ان مؤتمر باريس الاقتصادي الثاني الذي تم فيه وعد الفلسطينيين بمليارات الدولارات افتقر إلى البعد التنموي والتوازن الحقيقي، فوصفت جهود السلطة الفلسطينية في مجال البناء المؤسسي وصياغة السياسات الاقتصادية بالسياسات قصيرة الأجل (الانكتاد،٢٠٠١م، ص٢)، وذلك بسبب الفترة الانتقالية والأوضاع غير المستقرة وعدم وجود البيئة المثلى للتخطيط طويل الأجل.

ثانياً: عجز الميزان التجاري

قد سجل قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني طوال فترة الدراسة الممتدة من (١٩٩٩٤-٢٠١٦م) عجزاً مستمراً في الميزان التجاري، حيث بلغ في عام ٢٠١٦م حوالي (-٣,١٢٧.٢٠) مليون دولار وما نسبته٣٨.٩١% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لنمو كل من الصادرات والواردات بنسب متفاوتة، حيث لا تغطي الصادرات سوى ٣٣.٦% فقط من الواردات، فإن العجز التجاري يعتبر عجزاً هيكلياً ومرتبطاً بشكل مباشر بتآكل قاعدة الإنتاج مما يسبب ضعف القدرة التنافسية (العجلة، ٢٠١٣م، ص٣٠)، وذلك بسبب سوء تخصيص عوامل الإنتاج بين القطاعات أو الشركات مما أثر على الأنماط الطبيعية للتجارة والتراكم، ولم تعد الميزة النسبية هي التي تحدد أنماط التجارة، بل القيود التي يفرضها الاحتلال (الانكتاد، ٢٠١٢م، ص٥٠).

ثالثاً: عجز الموازنة

تعاني السلطة الفلسطينية من اختلال وعدم استقرار في الوضع المالي مما أدى إلى عجز موازنتها الذي يتمثل في قصور إيراداتها عن تغطية نفقاتها المتزايدة وبرغم انخفاض نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي من ٢٧.٣% عام ٢٠٠٨م إلى ١٠% في عام ٢٠١٢م إلا أن ذلك جاء نتيجة إجراءات تقشفية في النفقات وزيادة في بعض الايرادات ولم يكن نتيجة إصلاح جذري للمشكلة، مما يبقي عجز الموازنة كأزمة مزمنة للوضع المالي للسلطة الفلسطينية (العجلة، ٢٠١٣م، ص٣٢) .

رابعاً: ضعف البنية التحتية

لقد عمدت إسرائيل إلى اهمال البنية التحتية للأراضي الفلسطينية، فعملت على تقويض مساعي السلطة الفلسطينية نحو بناء اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة، فاستخدمت اتفاقية باريس الاقتصادية التي لا تعطي السلطة الفلسطينية الصلاحيات الكافية لرسم وصياغة سياساتها الاقتصادية نحو البناء المؤسسي والهيكلي لاقتصادها، ناهيك عن السياسات التدميرية والتخريبية الممنهجة للاحتلال والتي تستهدف كل مقومات الحياة، ومحلياً لم يتم الاستغلال الأمثل لإدارة وتوجيه المشاريع التنموية ومن أبرزها مشاريع تطوير البنية التحتية للأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى عجز السلطة الفلسطينية عن اصلاح هذه البنية وإعادة هيكلتها بما يضمن فعاليتها (العودة، واحمد، ٢٠٠٨م).

خامساً: ضعف القطاع الحكومي وسوء استخدام المال العام

إن السلطة الفلسطينية لا تملتك قطاع حكومي فعال وكفؤ لتقديم الخدمات العامة للجمهور بشكل كافي، وذلك بسبب حداثة تأسيس السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤م، بالإضافة إلى أن عملية البناء المؤسسي لم تتم وفق معايير سليمة، كما ويعاني القطاع الحكومي من فقدان الشفافية والافصاح وذلك يرجع إلى الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي تحيط به، فظهرت حالات من الفساد المالي وإهدار المال العام الفلسطيني، الذي هو في الأساس يجب استخدامه في رفع كفاءة وأداء الاقتصادي الفلسطيني، فتقدم صندوق النقد الدولي بطلب رسمي إلى السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٠م لزيادة مستوى الشفافية والافصاح، والعمل على توحيد ايرادات السلطة في حساب واحد وتنظيم سياسات التوظيف الحكومي (أبومد لله ، ٢٠٠٨م، ص ٢٨٦).

سادساً: عدم امتلاك عملة وطنية فلسطينية

يتم التعامل داخل الأراضي الفلسطينية بثلاث عملات وهي الشيكل الإسرائيلي والدولار الأمريكي والدينار الأردني، مما يجعل السياسة النقدية الفلسطينية عرضة لأي تقلبات تحدث لدول هذه العملات، فانخفاض قيمة أحد هذه العملات يؤثر بطبيعة الحال على الرواتب المستلمة بهذه العملة وبالتالي ينعكس على القوة الشرائية في فلسطين، بالإضافة للتأثير السلبي لانخفاض عملة الدولار على الصادرات الفلسطينية والمنح والمساعدات الخارجية التي معظمها تكون بهذه العملة، فعدم وجود الجنيه الفلسطيني كعملة محلية منح اسرائيل فرصة للضغط على الاقتصاد الفلسطيني والحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي (المحاريق، ٢٠١٥م) .

سابعاً: محدودية الموارد الطبيعية

تعتبر الأراضي الفلسطينية محدودة الموارد الطبيعية ، بالإضافة لعملية النهب المستمرة لدولة الاحتلال، حيث عمل الاحتلال الإسرائيلي على مصادرة الأراضي الفلسطينية بالإضافة لبناء المستوطنات وسرقة المياه الجوفية، مما عطل قدرة الفلسطينيين على استغلال هذه الموارد، فالمنطقة (ج) التي تقع في الضفة الغربية وتخضع لسيطرة الاحتلال عليها بشكل كامل تعتبر مفتاح التنمية للاقتصاد الفلسطيني، لما تحتويه على غالبية الموارد الطبيعية بالضفة الغربية (البنك الدولي، ٢٠١٣م)، هذا إلى جانب استنزاف هذه الموارد من قبل اسرائيل، وعلاوةً على ذلك منع الصيادين في غزة من الصيد إلا لمسافة ٦ أميال من مجموع ٢٠ ميلاً بحرياً كما نصت عليه اتفاقية باريس الاقتصادية (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥م).

ثامناً: معدلات الفقر والبطالة مرتفعة

وهي من أهم المشاكل الاقتصادية ذات الانعكاس المجتمعي والسياسي المباشر، إذ أن سياسات الإغلاق والحصار المتبعة من الجانب الإسرائيلي إضافةً إلى التحكم بالمعابر والحدود واستهداف القطاعات الإنتاجية الاستثمارية الفلسطينية يترك أثراً سلبياً بدرجة كبيرة من ناحية توظيف العمالة الفلسطينية، حيث أن ذلك أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها السلطة للتخفيف والحد من هذه الظاهرة عن طريق برامج الحماية الاجتماعية إلا أن هذا العبء كبير في ظل وجود وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث زادت البطالة في عام ٢٠١٦م بنسبة ٢٦.٩% مقارنة مع العام الماضي (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٦م، ص١١)، وما يزال التفاوت كبيراً في معدلات البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ في قطاع غزة ٤١.٧%، مقابل ١٨.٢% في الضفة الغربية (مركز الإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦م، ص٢٦).

تاسعاً: ضعف مشاركة المرأة في حقول النشاط الاقتصادي

إن موضوع مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية يعتبر هدف من أهداف التنمية الاقتصادية، فإقصاء المرأة له أثر سلبي على العملية التنموية وبالتالي يزيد من الفقر والجوع، فالتمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية يعاني من عدة معيقات فلازال يقتصر عملها على القطاع الخدماتي والزراعي فقط، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن مشاركة المرأة في القوى العاملة في البلدان النامية تساهم في رفع الأداء الاقتصادي، حيث لا تزال مشاركة المرأة في الاقتصاد الفلسطيني ضعيفة، فالفجوة في المشاركة في القوى العاملة بين الذكور والاناث مازالت متسعة فبلغت نسبة ٧١.٦% للذكور مقابل ١٩.٣% للإناث (مركز الإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦م،

ص٢٥)، وتعتبر نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة هي الأدنى عربياً ودولياً، حيث بلغت عربياً ٢٨% ودولياً ٦٩% (العجلة، ٢٠١٢م)، فيجب العمل على اتاحة المجال للمرأة الفلسطينية لمشاركة أوسع في سوق العمل ويتطلب ذلك وضع سياسات حكومية لدعم هذا التوجه.

عاشراً: غياب البيئة القانونية والاستثمارية الملائمة

ويعزى ذلك إلى الممارسات الإسرائيلية وعدم استقرار الظروف الأمنية، إضافة إلى بعض السياسات الخاطئة وبعض الإجراءات المعرقلة وغير الداعمة للاستثمار، وعدم تبني سياسات كفيلة بدعم المنتج المحلي وغياب سياسات واجراءات الحماية، الأمر الذي أدى إلى خلق بيئة استثمارية ضعيفة غير قادرة على جذب الاستثمارات الخارجية بل ومنفرة لرؤوس الأموال من الداخل للخارج .

حادي عشر: الانقسام بين شطري الوطن

ان الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني له نتائج كارثية على الواقع الاقتصادي الفلسطيني لا تقل عن داعيات الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، حيث تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائراً في جميع القطاعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة، مما أدى لتراجع نمو الاقتصاد الفلسطيني بشكل واضح مما انعكس على انخفاض متوسط دخل الفرد بنسبة ١٥% عن عام ١٩٩٩م حسب ما صرح به الخبير الاقتصادي وممثل الغرفة التجارية في قطاع غزة ماهر الطباع بأن كلفة الانقسام تجاوزت ١٥ مليار دولار (paltoday, ٢٠١٧)، مما سبب ضيق في السوق الفلسطيني وعدم القدرة على التوسع.

٥.٣ خلاصة الفصل

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كأهم مؤشر لقياس مستوى النشاط الاقتصادي، ويعطي الصورة الحقيقية لمسار اقتصاد الدولة، وبالتالي يساعد أصحاب الاختصاص والقرار على اتخاذ الاجراءات والسياسات المناسبة حسب ما تظهره المؤشرات الاقتصادية الخاصة بهذا الاقتصاد، ولا يخفى على الجميع الظرف الاستثنائي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية من تدهور سياسي وأمني، والتعرض لعدة حروب وعدوان من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يتوانى في الحاق الضرر في البنية التحتية الفلسطينية والعمل جاهداً على ابقاء الاقتصاد الفلسطيني مشوهاً وتابعاً له من خلال اجراءات وسياسات عديدة قد تم ذكرها مسبقاً، والذي انعكس بصورة مباشرة على تدهور أداء النشاط الاقتصادي وبالتالي تدهور المستوى المعيشي لسكان الأراضي الفلسطينية، فقد عمل الباحث على تسليط الضوء على وضع النشاط الاقتصادي الفلسطيني من خلال دراسة وتحليل تطور مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، وتم ذكر أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني سواءً كانت مشكلات داخلية أو خارجية.

وقد تبين أنه برغم النمو الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦م والمقدر ٤.١٢% مقارنة مع العام السابق، إلا أنه يعاني من خلل مزمن ويتضح ذلك من خلال نموه المضطرب خلال فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م)، حيث سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي عدة تراجعات وكانت أشدها النمو السلبي والذي وصل عام ٢٠٠٢ بمعدل (-١٢.٤٩%)، وبلغ نمو بنسبة ١٤.٣٣% عام ١٩٩٨م وتعد أعلى نسبة نمو يحققها خلال فترة الدراسة والتي لم يبلغها بعد ذلك، وتجدر الاشارة إلى وجود هوة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي بين مناطق الأراضي الفلسطينية حيث بلغ نموه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ٣.٠٣%، ٧.٦٦% على التوالي، وبالإضافة إلى تفوق حصة الاستهلاك النهائي على الناتج المحلي الإجمالي في كل سنوات الدراسة، فبلغ الاستهلاك النهائي ما نسبته ١١٩.٦٩% من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية عام ٢٠١٦م، في حين بلغ التكوين الرأسمالي الإجمالي لنفس العام ما نسبته ١٩.٧٣% من الناتج المحلي الإجمالي ومسجلاً نمواً متذبذباً وغير مستقراً، ومسجلاً عجزاً مستمراً في الميزان التجاري حيث بلغت ما نسبته (-٣٨.٩١%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦م وعام ٢٠٠٤م شهد أعلى نسبة (-٥٨.٦٩%)، وتبين جميع الأرقام المذكورة مدى هشاشة وتدهور الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من مشكلات ومعضلات داخلية و خارجية تم ذكر أهمها.

الفصل الرابع
الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية

الفصل الرابع
الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية

١.٤ مقدمة

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من الانفصام بين الاستهلاك والإنتاج والعرض والطلب في سوق الخدمات والسلع والعجز المستمر في الميزان التجاري والموازنة العامة وكل من البطالة والفقر، وبالتالي سوء الأوضاع والأحوال المعيشية والتشوه البالغ الذي أصاب الاقتصاد الفلسطيني جعل المجتمع الفلسطيني غير قادر على تلبية الطلب المحلي على كل من السلع والخدمات، بمعنى عدم قدرة الناتج المحلي الإجمالي على تغطية الاستهلاك الذي يسبب زيادة فجوة الموارد المحلية، وسجلت زيادة في نسبة الاستهلاك النهائي عن الناتج المحلي الإجمالي والذي يشكل أكبر فئة استخدام والتي بلغت حوالي ٢٢.٠٢% خلال فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م)، وأن هذا الفارق يتم تغطيته بالمعونات والمساعدات الخارجية والتحويلات من الخارج، والجدير بالذكر أن الدخل القومي الفلسطيني المتاح موجه جله إلى الاستهلاك وليس للادخار والاستثمار مما يفاقم من أزمة الاقتصاد الفلسطيني والتي يلعب الاحتلال الإسرائيلي دوراً كبيراً فيها، وكذلك زيادة العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية يترتب عليه التحول في الإنفاق نحو الاستهلاك وبعيداً عن الاستثمار وأن الفلسطينيين مجبرون على أن يكونوا أقل إنتاجاً وأكثر اعتماداً على الواردات (الانكتاد، ٢٠٠٦م، ص١٠)، وقد تطرق الباحث إلى إلقاء الضوء على تطور حجم الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية بصورة تحليلية لمعدلات نموه خلال فترة الدراسة، والتعرف على مفهوم كل من مكونات الاستهلاك النهائي بالإضافة لتحليل تطور هذه المكونات (الاستهلاك الأسري، الاستهلاك الحكومي، استهلاك المؤسسات غير الربحية)، وكذلك دراسة وتحليل تطور كل من محددات الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية .

٢.٤ تطور حجم الاستهلاك

يعد الاستهلاك المكون الرئيس في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تبلغ حصته عادةً إلى ما يزيد عن٧٠% من الناتج المحلي للدول، ويمثل الإنفاق الاستهلاكي جزءاً هاماً من الدخل القومي (Altunc,2014,p29) ، أما في الحالة الفلسطينية ونظراً للظروف التي ذكرت مسبقاً فقد أصبح الاستثناء عادةً حيث تجاوز الاستهلاك النهائي الناتج المحلي الإجمالي في كل سنوات الدراسة وقد سجل ما نسبته ١١٩.٦٩% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٦م، وتطور حجم الاستهلاك النهائي للأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م)

ليبلغ بالمتوسط ٦,٣٠٥.١٩ مليون دولار، حيث بلغت نسبة نموه ١٦٠.٦٢% خلال هذه الفترة، كما بلغ متوسط الاستهلاك النهائي للضفة الغربية بحوالي ٤,٣٧٨.٢٠ مليون دولار بنسبة نمو بالمتوسط ٥.٢٣% ويشكل ما نسبته ٦٩.٤٤% من الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية، وكذلك سجل متوسط الاستهلاك النهائي لقطاع غزة ١,٩٢٧.٠٠ مليون دولار بنسبة نمو بالمتوسط ٣.٠٧%، وتجدر الاشارة إلى أن قطاع غزة أقل نمواً من الضفة الغربية بحوالي ٢.١٦%، مما يدل على وجود فجوة بين مناطق الأراضي الفلسطينية التي يرجع بعض أسبابها لخصوصية الأوضاع والظروف السائدة في كل منطقة، وتجدر الاشارة إلى أن الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية كان دائماً متزايداً عدا الفترة الممتدة بين ٢٠٠٠م و٢٠٠٢م التي تخللت الانتفاضة وإعادة احتلال الضفة وتدمير البنية التحتية، وكذلك فترة الخلاف السياسي الفلسطيني الداخلي عام ٢٠٠٦م، وأيضاً عام ٢٠١٣م الذي تلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠١٢م، وفي مثل هذه الحالة يتطلب من الحكومات وضع السياسات اللازمة لتحسين دخل الأسر والقضاء على الفقر وانخفاض الدخل (Alice,2013,p103)، وسيوضح تطور الاستهلاك النهائي ونصيب الفرد منه من خلال الجدول (١.٤) .

تقود دراسة الجدول (١.٤) إلى مجموعة من الملاحظات :

في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٤م و١٩٩٥م بلغ متوسط الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية حوالي ٣,٨٤٥.٧٥ مليون دولار بنسبة نمو بمعدل ٨.٣٩%، وسجل معدل نمو لكل من الضفة وقطاع غزة على التوالي ١٢.٥٩%، ١.٣٧%، كما بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي بحوالي١.٢٢% وقد سادت هذه الفترة مرحلة من الانتعاش والاستقرار بينما يعزى الفارق الكبير في معدلات النمو بين الضفة الغربية وغزة نسبة الانفتاح الكبيرة التي عاشتها مناطق الضفة الغربية.

ومن تبعات الاجراءات الإسرائيلية كما ذكرنا مسبقاً على الاقتصاد الفلسطيني والمواطنين، فقد سجل تراجعاً في معدل نمو الدخل القومي المتاح عام ١٩٩٦م الذي انعكس بدوره على معدل نمو الاستهلاك النهائي لينخفض إلى ١.٢٩% يرافقه نمواً سلبياً في نصيب الفرد منه بمعدل (-٤.٤٩%) مقارنة مع الفترة السابقة، وذلك نتيجة النمو السلبي للاستهلاك النهائي في الضفة الغربية بحوالي (-٠.٢٧%) بينما سجل ارتفاع في معدلات نموه في قطاع غزة بنسبة ٤.١٨%.

جدول (١.٤) تطور الاستهلاك النهائي ونصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة(١٩٩٤-٢٠١٦م)

السنة	الاستهلاك النهائي (بالمليون دولار أمريكي)	نصيب الفرد منه (بالدولار الأمريكي)	معدل النمو	
			الاستهلاك النهائي	نصيب الفرد منه
1994	3,691	1,593.69	.	.
1995	4,000.5	1,613.10	8.39%	1.22%
1996	4,052	1,540.68	1.29%	-4.49%
1997	4,570.6	1,644.10	12.80%	6.71%
1998	5,050.7	1,759.82	10.50%	7.04%
1999	5,403.8	1,825.60	6.99%	3.74%
2000	5,116.5	1,677.54	-5.32%	-8.11%
2001	4,932.3	1,575.81	-3.60%	-6.06%
2002	4,416.9	1,371.70	-10.45%	-12.95%
2003	4,937.6	1,491.72	11.79%	8.75%
2004	5,672.2	1,668.29	14.88%	11.84%
2005	6,340.2	1,811.48	11.78%	8.58%
2006	6,149.8	1,703.54	-3.00%	-5.96%
2007	6,520.2	1,757.46	6.02%	3.17%
2008	6,602.8	1,728.48	1.27%	-1.65%
2009	7,059.5	1,796.31	6.92%	3.92%
2010	7,320.5	1,812.00	3.70%	0.87%
2011	8,045.8	1,934.08	9.91%	6.74%
2012	8,822.2	2,056.45	9.65%	6.33%
2013	8,516.4	1,926.78	-3.47%	-6.31%
2014	8,819.6	1,938.37	3.56%	0.60%
2015	9,359	1,999.78	6.12%	3.17%
2016	9,619.3	1,999.85	2.78%	0.003%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، ٢٠١٦م)

وأما في الفترة (١٩٩٧-١٩٩٩م) قد زاد الاستهلاك النهائي بسبب عودة الأمور إلى الاستقرار نسبياً نتيجة تخفيف الاحتلال بعض القيود عن الاقتصاد الفلسطيني، فتشير البيانات إلى نمو كل من الاستهلاك النهائي ونصيب الفرد منه على التوالي ١٨.٢٣%، ١١.٠٤%، وبلغ كذلك معدل نمو الاستهلاك النهائي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي

١١.٥٩%،٧.٣٨%، وتجدر الاشارة إلى أن نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي سجل ارتفاعاً بحوالي ١٤.٥٥% بين العامين (١٩٩٤-١٩٩٩م) .

ونتيجة التدهور السياسي والأمني والاقتصادي التي سادت الأراضي الفلسطينية وزيادة عدم الشعور بالأمان في القترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢م)، وهذه الظروف بمجملها أدت إلى تراجع معدلات النمو وتباطؤ في الأداء الكلي، مما نتج عن ذلك تدني متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٣٩٠ دولار في عام ٢٠٠٢م مقارنة بنحو ٤٢٢ دولار في عام ٢٠٠١م ونحو ١٦٠٦ دولار في عام ١٩٩٩م (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٢م، ص٢)، وهو ما انعكس بدوره على بلوغ نمو الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية بالسالب بمعدل (-١٣.٦٧%)، كما سجل تراجعاً في نموه لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي (-١٥.٦١%)، (-٩.٧٣%)، وتجدر الاشارة إلى أن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية وصل في العام ٢٠٠٢م إلى ٣١.٢%.

والفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م) سجلت عودة ارتفاع في معدلات نمو الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالمتوسط على التوالي ١٢.٨١%، ١٣.١٦%، ١٢.٢٨%، بسبب الهدوء النسبي الذي ساد الأراضي الفلسطينية.

ونتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية بسبب الخلاف السياسي الفلسطيني-الفلسطيني وحصار المجتمع الدولي، حيث بلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية ٢٣.٧% عام ٢٠٠٦م وبالتالي تراجع الاستهلاك النهائي من ٦,٣٤٠.٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥م إلى ٦,١٤٩.٨٠ مليون دولار بمعدل (-٣%) و(-٥.٩٦%) لنصيب الفرد منه، وتجدر الاشارة إلى أنه في العام ٢٠٠٦م سجل ارتفاعاً في نمو الاستهلاك النهائي الحكومي في الضفة الغربية بمعدل ٢٩.٦٨% وبالمقابل سجل انكماشاً في قطاع غزة بمقدار (-٣٦.٩٢%).

وبلغ متوسط الاستهلاك النهائي ٧,٣٩٥.١٧ مليون دولار بنسبة نمو ٦.٢٤% للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢م)، ونسبة نمو بحوالي ٢٠.٢٥% مقارنة مع عام ٢٠٠٦م، وتجدر الاشارة إلى أن هذه الفترة شهدت أدنى معدل نمو للاستهلاك النهائي في العام ٢٠٠٨م، والذي بلغ ١.٢٧% اثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة حيث بلغت نسبة نمو الاستهلاك النهائي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي٥.٨٣%، (-٩.٦٧%)، وارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية لتبلغ بالمتوسط للعامين ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م حوالي ٢٥.٥٥%، وأيضاً سجل عام ٢٠١٠م تباطؤاً في الاستهلاك النهائي حيث بلغ معدل نموه ٣.٧٠% مقارنة مع عام ٢٠٠٩م الذي بلغ آنذاك ٦.٩٢%، وجدير بالذكر إلى أن الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٠م) شهدت نمواً سلبياً

لكل من الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية والتي تخدم الأسر في الضفة الغربية والاستهلاك النهائي العائلي في قطاع غزة على التوالي (-٣١.٩٨%)، (-٢.٩٦%)، وحسب صندوق النقد العربي فقد شهد عام ٢٠١٠م زيادة في القوة العاملة بنسبة ٢.٤٨% وتراجعاً في معدلات البطالة بسبب العمال في قطاع البناء وقطاع الخدمات، وتراجعت نسبة الاستهلاك النهائي للناتج المحلي الإجمالي من ١٣٢% عام ٢٠٠٩م إلى ١٢٨% في عام ٢٠١٠م، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني لازال عاجزاً عن توفير ادخار محلي يسهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية ويبقى معتمداً على المساعدات الدولية خاصة في غياب المؤسسات التمويلية للتنمية الوطنية (صندوق النقد العربي، ٢٠١٠م، ص٢٤٨).

تراجعت المؤشرات الكلية بشكل عام نتيجة لتبعات الحرب على قطاع غزة عام ٢٠١٢م فبلغ معدل نمو الدخل القومي المتاح الإجمالي بحوالي (-٠.٩٨%) والناجم عن تراجع كبير في التحويلات من الخارج بنسبة (-٣٤.٢٠%) عام ٢٠١٣م، مما أدى إلى النمو السلبي لكل من الاستهلاك النهائي ونصيب الفرد منه لعام ٢٠١٣م على التوالي (-٣.٤٧%)، (-٦.٣١%) مقارنة مع العام السابق، وبلغت نسبة النمو السلبي للاستهلاك النهائي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي (-١.٦١%)، (-٨.٠٦%)، وسجل انكمشاً للاستهلاك النهائي لكل من الأسري والحكومي على التوالي (-٤.٤٢%)، (-١.٦٢%) مقارنة مع العام ٢٠١٢م.

في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦م) بلغ متوسط الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية حوالي٩,٢٦٥.٩٧ مليون دولار بمتوسط نسبة نمو ٤.١٥%، حيث بلغ نمو الاستهلاك النهائي عام ٢٠١٥م حوالي ٦.١٢% مقارنة مع العام السابق والذي شهد عدواناً مدمراً على قطاع غزة، ونتيجة لهذا العدوان تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية مسجلاً نمواً سلبياً بمعدل (-٠.١٨%) خلال عام ٢٠١٤م، ونظراً لتردي الحالة المعيشية بلغ معدل البطالة ٢٦.٩% لنفس العام والذي شهد زيادة في التحويلات من الخارج بمعدل ١٤.٩٧% وبالتالي زيادة الدخل القومي المتاح الإجمالي بمعدل ٢.٢١%، مما أدى إلى نمو الاستهلاك النهائي ونصيب الفرد منه في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٣م) على التوالي ٣.٥٦%، ٠.٦٠% فزاد كل من الاستهلاك الحكومي واستهلاك المؤسسات غير الهادفة للربح بسبب عملية الإعمار وأعمال الاغاثة وعلاج الجرحى على التوالي ٣.٧٣%،٤.٥٢%، ثم سجل تباطؤ لنمو كل منهما عام ٢٠١٦م على التوالي٠.١٤%، (-٣.٤٦%) مما أثر على نمو الاستهلاك النهائي ونصيب الفرد منه في الأراضي الفلسطينية على التوالي ٢.٧٨%، ٠.٠٠٣% .

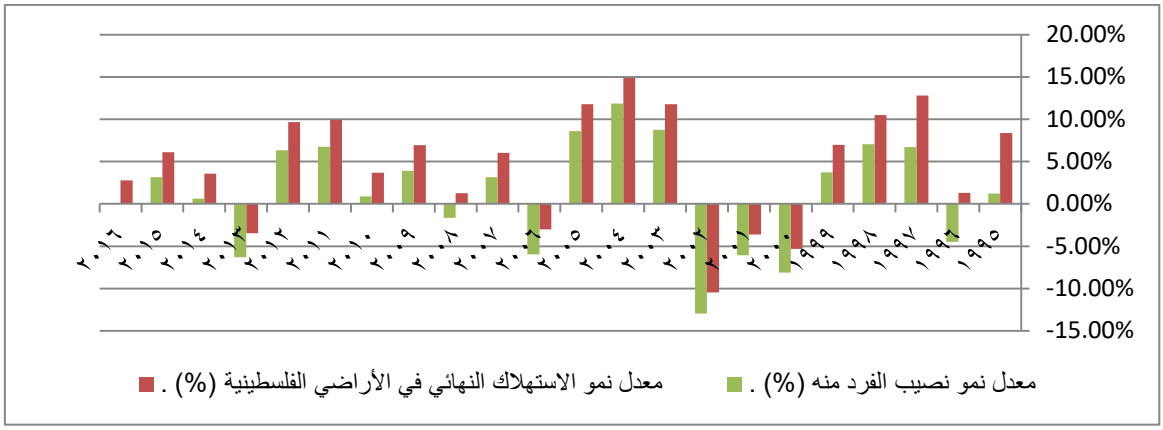

شكل (١.٤): معدل نمو الاستهلاك النهائي ونصيب الفرد منه في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (١.٤).

٣.٤ مكونات الاستهلاك

يتكون الاستهلاك النهائي من ثلاثة مكونات (الاستهلاك الأسري، الاستهلاك الحكومي، استهلاك المؤسسات غير الهادفة للربح)، ويشكل الاستهلاك النهائي الأسري الحصة الأكبر من إجمالي الاستهلاك النهائي فبلغ بالمتوسط خلال فترة الدراسة ما نسبته ٧٤.٥٤% منه.

١.٣.٤ الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية

يتكون الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية مما تنفقه الأسر المقيمة، بما في ذلك النفقات التي يجب تقدير قيمتها بشكل غير مباشر على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية بما فيها السلع والخدمات التي تباع بأسعار ليست ذات دلالة اقتصادية والسلع والخدمات الاستهلاكية المكتسبة بالخارج (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧م، ص٣٧).

٢.٣.٤ الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح

يتكون الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح مما تنفقه المؤسسات المقيمة غير الهادفة إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية وتتضمن النفقات التي لا بد من تقدير قيمتها بشكل غير مباشر، بما في ذلك الإنفاق المحتسب على الخدمات والسلع الاستهلاكية الفردية وقد يكون على الخدمات الاستهلاكية الجماعية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧م، ص٣٧).

٣.٣.٤ الاستهلاك النهائي الحكومي

يعبر الاستهلاك النهائي الحكومي عن الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري، والمتمثلة في الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة، بالإضافة إلى ما تشتريه الحكومة من قطاع الأعمال وبقية أنحاء العالم من سلع وخدمات مطروحاً ما تبيعه منها إلى قطاع الاعمال والقطاع العائلي (صندوق النقد العربي، ٢٠١٦م، ٣٨٥).

٤.٣.٤ تحليل تطور مكونات الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية

يوصف الاقتصاد الفلسطيني بأنه اقتصاد استهلاكي وذلك نتيجة التشوهات الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، ومن أهم أسباب هذه التشوهات اجراءات وسياسة الاحتلال الإسرائيلي المقصودة لإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي وبقائه يعاني من ضعف وتشوه مستمر، حيث ربطت دورتي الدخل والناتج في الاقتصاد الفلسطيني بالإنفاق الاستهلاكي دون الإنفاق الاستثماري، وخاصةً أن تمويل هذا الإنفاق يعتمد بشكل رئيسي على المنح والمساعدات الخارجية وتحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج، حيث قد تزايد الاستهلاك النهائي للعامين ١٩٩٤م و٢٠١٦م بمقدار ١٦٠.٦٢% مما يدل على وجود هوة بين الاستهلاك والإنتاج المحلي.

وقد بلغ نمو كل من مكونات الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية للعامين ١٩٩٤م و٢٠١٦م والمتمثلة في الاستهلاك الأسري والاستهلاك الحكومي واستهلاك المؤسسات غير الربحية ١٤٢.٣٩%، ٢٩٩.٤٨%، ٦٣.٨٧% على التوالي، وبلغت حصة كل منهم من إجمالي الاستهلاك خلال فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م) على التوالي ٧٤.٥٤%، ٢١.٦١%، ٣.٨٥%، وقد اتسمت هذه المكونات بمعدل نمو مضطرب خلال فترة الدراسة وسيتم توضيح تطور هذه المكونات وفق الجدول (٢.٤) التالي:

بلغ متوسط الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٥م) حوالي ٣,٨٤٥.٧٥ مليون دولار وسجل نمواً بمعدل ٨.٣٩%، وجاء هذا النمو نتيجة الأثر الإيجابي لارتفاع نمو كل من الاستهلاك الأسري والاستهلاك الحكومي واستهلاك المؤسسات غير الربحية على التوالي ٨.١٩% ، ١٢.٤٤% ، ١.١٧% ، كما وبلغ معدل نمو الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية ١٢.٥٩% بما نسبته ٦٤.٩٤% من الاستهلاك النهائي في فلسطين وكذلك سجل قطاع غزة نمواً في الاستهلاك النهائي بمقدار ١.٣٧%.

جدول (٢.٤): مكونات الاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار

السنة	مكونات الاستهلاك النهائي			معدل النمو (%)		
	الأسري	الحكومي	المؤسسات غير الربحية	الاستهلاك الأسري	الاستهلاك الحكومي	استهلاك المؤسسات غير الربحية
1994	2,930.80	538.80	221.4	.	.	.
1995	3,170.70	605.80	224	8.19%	12.44%	1.17%
1996	3,103.90	723.30	224.8	-2.11%	19.40%	0.36%
1997	3,568.20	817.20	185.2	14.96%	12.98%	-17.62%
1998	3,953.70	911.20	185.8	10.80%	11.50%	0.32%
1999	4,208.40	999.60	195.8	6.44%	9.70%	5.38%
2000	3,881.10	1,068.40	167	-7.78%	6.88%	-14.71%
2001	3,674.60	1,079.40	178.3	-5.32%	1.03%	6.77%
2002	3,309.90	914.50	192.5	-9.92%	-15.28%	7.96%
2003	3,822.70	911.9	203	15.49%	-0.28%	5.45%
2004	4,270.30	1,227.00	174.9	11.71%	34.55%	-13.84%
2005	4,781.30	1,364.70	194.2	11.97%	11.22%	11.03%
2006	4,497.80	1,444.50	207.5	-5.93%	5.85%	6.85%
2007	4,869.70	1,461.40	189.1	8.27%	1.17%	-8.87%
2008	4,777.30	1,570.70	254.8	-1.90%	7.48%	34.74%
2009	5,044.80	1,700.00	314.7	5.60%	8.23%	23.51%
2010	5,237.20	1,793.40	289.9	3.81%	5.49%	-7.88%
2011	5,810.60	1,925.60	309.6	10.95%	7.37%	6.80%
2012	6,535.40	1,989.90	296.9	12.47%	3.34%	-4.10%
2013	6,246.70	1,957.60	312.10	-4.42%	-1.62%	5.12%
2014	6,462.70	2,030.70	326.20	3.46%	3.73%	4.52%
2015	6,833.90	2,149.30	375.80	5.74%	5.84%	15.21%
2016	7,104.10	2,152.40	362.80	3.95%	0.14%	-3.46%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية،٢٠١٧م)

وفي العام ١٩٩٦م توزع الاستهلاك النهائي بين٧٦.٦٠% للاستهلاك الأسري و ١٧.٨٥% للاستهلاك الحكومي في حين ذهب الباقي ٥.٥٥% لاستهلاك المؤسسات غير

الربحية، ونتيجة الأوضاع التي شهدها هذا العام وتم ذكرها مسبقاً سجل الاستهلاك الأسري نمواً سلبياً بحوالي (-٢.١١%) حيث بلغ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي (-٢.٠٣%)، (-٢.٢٧%)، بالإضافة إلى التراجع في نمو استهلاك المؤسسات غير الربحية والذي بلغ ٠.٣٦%، وبرغم نمو الاستهلاك الحكومي بمقدار ١٩.٤٠% الذي يشكل ١٧.٨٥% من الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية ، والذي سجل نمواً ملحوظاً في قطاع غزة بحوالي ٣٠.٨٤% الذي يرجع بصورة رئيسية إلى التعيينات الحكومية (الانكتاد، ٢٠٠١م، ص١٠)، كما بلغ نمو الاستهلاك الحكومي في الضفة الغربية ١١.٠٥%، ونتيجة لهذه التقلبات في معدلات نمو مكونات الاستهلاك النهائي التي سببت تراجعاً في معدل نموه ليصل إلى ١.٢٩%.

وأما في الفترة (١٩٩٧-١٩٩٩م) التي تعتبر مستقرة نسبياً بلغ متوسط الاستهلاك النهائي حوالي ٥,٠٠٨.٣٧ مليون دولار بنسبة نمو١٠.١٠%، وذلك لنمو كل من الاستهلاك النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة بالمتوسط على التوالي ١١.٥٩%، ٧.٣٨%، كما سجل تزايداً في الإنفاق العام في هذه الفترة الذي انعكس على نمو الاستهلاك الحكومي بحوالي ١١.٤٠%، وتجدر الاشارة إلى انعكاس فترة الاستقرار على الحالة المعيشية في الأراضي الفلسطينية آنذاك أدى لتسجيل نمواً سلبياً لاستهلاك المؤسسات غير الربحية في الأراضي الفلسطينية بمعدل (-٣.٩٧%)، وذلك نتيجة للأثر السلبي الناجم عن تراجعه في قطاع غزة والذي بلغ نموه (-١٤.٩١%) مقارنة مع نسبة نمو بمقدار ٥.٧٨% في الضفة الغربية.

سجل تراجعاً عاماً في النشاط الاقتصادي بسبب الاجراءات والاعتداء الهمجي الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية في الفترة الممتدة بين الأعوام ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م، حيث بلغ النمو السلبي في الأراضي الفلسطينية لكل من الاستهلاك الأسري والاستهلاك الحكومي بالمتوسط على التوالي (-٧.٦٧%)، (-٢.٤٥%) واللذان يشكلان ما نسبته ٩٦.٢٨% من الاستهلاك النهائي، والذي تراجع بدوره ليبلغ متوسط نموه في هذه الفترة (-٦.٤٦%)، وتجدر الاشارة إلى أن تراجع الاستهلاك النهائي لقطاع غزة وصل بالمتوسط إلى (-٥.٤٢%) نتيجة للنمو السلبي لكل من الاستهلاك الأسري والاستهلاك الحكومي بالمتوسط على التوالي (-٥.٧٢%)، (-٤.٢٥%) برغم الأثر الايجابي للنمو الملحوظ في استهلاك المؤسسات غير الربحية والذي بلغ ١٦.١٥% والذي يشكل فقط ما نسبته ٥.٥٤% من الاستهلاك النهائي في القطاع، وسجلت بالمتوسط معدلات النمو السلبية في الضفة الغربية لكل من الاستهلاك الأسري والاستهلاك الحكومي واستهلاك المؤسسات غير الربحية على التوالي(-٧.٨٩%)، (٠.٥٧%)،

(-١٠.٧٨%) وبالتالي بلغ متوسط الاستهلاك النهائي للضفة (-٦.٨٣%)، فحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن التكاليف التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني بسبب عمليات الإغلاق هي تكاليف كبيرة ويقدر أن الاقتصاد قد خسر في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) عدداً من الوظائف أكبر من مجموع العدد الذي كان يستطيع أن ينتجه فعلاً عام ٢٠٠٥م (الانكتاد، ٢٠٠٩م، ص٥) .

توقف التدهور والتراجع الذي أصاب نشاط الاقتصادي الفلسطيني في نهاية العام ٢٠٠٣م وسجل عام ٢٠٠٥م معدلاً موجباً للنمو، حيث في هذه الفترة عاد الاستهلاك النهائي ليرتفع فبلغ بالمتوسط ٥,٦٥٠.٠٠ مليون دولار بمعدل نمو١٢.٨١% مقارنة مع الفترة السابقة، وتجدر الاشارة إلى أن الاستهلاك النهائي لهذه الفترة تغلب على الدخل المتاح الإجمالي، مما أدى إلى وجود ادخار سالب بلغ بالمتوسط (-١٩١.١) مليون دولار حيث يتم اللجوء إلى المدخرات السابقة والقروض، وسجل ارتفاع في متوسط نمو مكونات الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية ليتوزع لكل من الضفة الغربية وغزة على التوالي ١٣.١٦%، ١٢.٢٨%، وتجدر الاشارة لانخفاض معدل البطالة إلى ٢٥.٥% في عام ٢٠٠٣م مقارنة مع عام ٢٠٠٢م والذي سجل معدل بطالة ٣١.٢%، وكذلك ارتفع معدل نصيب الفرد من الدخل الإجمالي بالمتوسط ليبلغ٥.٨١% في هذه الفترة عن الفترة السابقة، بالإضافة لتزايد العمالة داخل الخط الأخضر عام ٢٠٠٥م والتي بلغت ٦٣ ألف عامل (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٥م، ص٢١٦) بنسبة نمو ٢٦% عن عام ٢٠٠٤م، مما أثر بشكل ايجابي لارتفاع متوسط معدل الاستهلاك الأسري إلى ١٣.٠٦%، واتصفت هذه الفترة بتوسع أكبر في سياسة السلطة الفلسطينية المالية ما أدى لارتفاع الاستهلاك الحكومي (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٥م، ص١٩١)، والذي بلغ بالمتوسط خلال هذه الفترة ١,١٦٧.٨٧ مليون دولار بمقدار نمو١٥.١٦%.

تراجعت قيمة الاستهلاك النهائي من٦,٣٤٠.٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥م إلى ٦,١٤٩.٨٠ مليون دولار ليسجل معدل نمو سلبي (-٣%) في العام ٢٠٠٦م، كما وارتفعت نسبته بمقدار١٣٣.٤١% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة الحصار المالي من قبل المجتمع الدولي والاجراءات التعسفية الإسرائيلية، حيث عانت ٣٠.٨% من الأسر الفلسطينية من الفقر والذي أدى إلى نمو سلبي لنصيب الفرد لكل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي على التوالي (-٦.٨٠%)، (-٥.٣٥%) ، (-٣.٤٤%)، حيث بلغ معدل الاستهلاك الأسري (-٥.٩٣%)، وتراجع الإنفاق العام بين

عامي٢٠٠٥م و٢٠٠٦م بانخفاض نسبته ١٠.٢% (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦م، ص٢٥٤) ما أدى لتراجع في الاستهلاك الحكومي ليصل إلى ٥.٨٥% في نفس الفترة برغم سياسة التوظيف الحكومي التي اتبعتها الحكومة للحد من البطالة والفقر ، حيث نمت بنسبة ٦٠% عام ٢٠٠٦م مقارنة مع العام ١٩٩٩م (البنك الدولي، ٢٠٠٧م، ص٥)، وترافق ذلك مع تراجع استهلاك المؤسسات غير الربحية ليبلغ نموه ٦.٨٥% مقارنة مع عام ٢٠٠٥م والذي كان قد بلغ ١١.٠٣%.

شهدت الأراضي الفلسطينية تبعات الانقسام الفلسطيني–الفلسطيني عام ٢٠٠٧م والتي أبقت على الحصار السياسي والمالي لقطاع غزة ، حيث استمر النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي للقطاع ووصل في هذا العام إلى (–٦.٤٥%)، وبلغت نسبة الفقر في قطاع غزة نحو ٨٠% ، وبلغ معدل البطالة ٢٣.٧% مقارنة مع عام ٢٠٠٦م، و بلغت ٢٠٠٧م أدنى ايرادات الجباية المحلية ١١% فقط من إجمالي الايرادات والمنح الخارجية (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ٢٠١٥،ص١٨) ، مما سبب نمواً سلبياً لقطاع غزة في إجمالي استهلاكه النهائي نتيجة معدل نمو الاستهلاك الأسري والذي بلغ (–٩.٥١%)، ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هناك أكثر من ٧٠ % من الأسر في غزة و٥٦ % في الضفة الغربية تعيش تحت خط الفقر منذ منتصف ٢٠٠٧م بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم في كل من غزة (١٦%) والضفة الغربية (٩%)، الأمر الذي يرجح أن يكون انعكاساً على الاستهلاك (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨م، ص٤) ، وكذلك سجل معدل نمو كل من الاستهلاك الحكومي واستهلاك المؤسسات غير الربحية في قطاع غزة على التوالي (–١.٥٩%)، (–٥.٩٩%)، وبطبيعة الحال انخفض الاستهلاك النهائي في القطاع إلى (–٨.١٧%) والذي حصته تشكل ٢٩.٤١% من إجمالي الاستهلاك النهائي الفلسطيني، ونتيجة رفع الحصار الدولي عن الضفة الغربية والتخفيف نسبياً من اجراءات الاحتلال الإسرائيلي مما حسن مستوى المعيشة مقارنة مع قطاع غزة المحاصر، فتغلب الأثر الايجابي لنمو الاستهلاك في الضفة الغربية على نظيره في قطاع غزة ، فبلغ ١٣.٣٢% وحيث يشكل ٧٠.٥٩% من الاستهلاك الإجمالي للأراضي الفلسطينية والذي بلغ نموه بمقدار ٦.٠٢% في العام ٢٠٠٧م مقارنة مع العام ٢٠٠٦م.

وكما ذكر مسبقاً قد شهد عام ٢٠٠٨م تدهوراً في الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية اثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ، فتواصل الدعم الدولي للاقتصاد الفلسطيني الذي أسهم بشكل كبير في الحد من الكارثة الاقتصادية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية، حيث تباطأ الاستهلاك النهائي للأراضي الفلسطينية فبلغ ٦,٦٠٢.٨٠ مليون دولار بمعدل نمو

١.٢٧% وبلغ لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة ٥.٨٣%، (-٩.٦٧%) مقارنة مع العام السابق، حيث أثر معدل النمو السلبي للاستهلاك النهائي في قطاع غزة على إجمالي الاستهلاك النهائي الفلسطيني والذي كان بسبب تراجع الاستهلاك الأسري لأهالي القطاع بمقدار(-١٩.٩٠%) والتي بلغت حصته ٧٠.٣٨% من إجمالي الاستهلاك النهائي للقطاع، مما جعل تأثيره بالغ على معدل نمو الاستهلاك النهائي، وبرغم نمو كل من الاستهلاك الحكومي واستهلاك المؤسسات غير الربحية في القطاع بمقدار٢٧.٦٥%، ٣٦.٢٩% على التوالي والتي بلغت حصتهما ٢٩.٦% من إجمالي الاستهلاك النهائي لقطاع غزة، وتجدر الاشارة إلى أن الاستهلاك النهائي لأسر الضفة الغربية سجل نمواً سلبياً كذلك (-١.٩٠%) وبالمقابل نما كل من الاستهلاك الحكومي واستهلاك المؤسسات غير الربحية ٧.٤٨%، ٣٤.٧٤% على التوالي في الضفة الغربية.

حقق النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية نمواً بمقدار ٨.١٠% وتراجعت معدلات البطالة للعام ٢٠٠٩م إلى ٢٤.٥% بعد أن كانت قد بلغت ٢٦.٦% في العام ٢٠٠٨م، وضخ المساعدات الخارجية والذي انعكس بالمجمل على الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية فبلغ ٧,٠٥٩.٥٠ مليون دولار محققاً نسبة نمو بمقدار٦.٩٢% ناجمة عن نمو كل من الاستهلاك الأسري والحكومي واستهلاك المؤسسات غير الربحية ٥.٦٠%، ٨.٢٣%، ٢٣.٥١% على التوالي.

في العام ٢٠١٠م تراجع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية فبلغ حوالي ٧,٣٢٠.٥٠ مليون دولار بمعدل نمو٣.٧٠%، وذلك نتيجة التراجع العام في كل من الاستهلاك الأسري والاستهلاك الحكومي واستهلاك المؤسسات غير الربحية ٣.٨١%، ٥.٤٩%، (-٧.٨٨%) وتجدر الاشارة إلى أن استهلاك المؤسسات غير الربحية في الضفة الغربية نما سلبياً بمعدل (-٣١.٩٨%) مقابل تحقيق نمو بمقدار ٢٦.٢٧% في القطاع، وكذلك سجل الاستهلاك الأسري لكل من قطاع غزة والضفة الغربية (-١.٢٣%)، ٧.٩٤% على التوالي.

وشهدت الفترة (٢٠١١-٢٠١٢م) ارتفاعاً في إجمالي الاستهلاك النهائي لتبلغ بالمتوسط ٨,٤٣٤.٠٠ مليون دولار وهو ما يمثل نمواً قدره ١٥.٢١% مقارنة مع العام ٢٠١٠م، وسجلت هذه الفترة متوسط نمو للاستهلاك الأسري بحوالي ١١.٧١% وارتفاع حصته من إجمالي الاستهلاك بنسبة٧٣.١٥%، وتغير طفيف في متوسط معدل نمو الاستهلاك الحكومي ٥.٣٦% الذي انخفضت حصته من إجمالي الاستهلاك إلى ٢٣.٢٤% والتي كانت قد بلغت في العام ٢٠١٠م بحوالي٢٤.٥٠%، ونظراً لتذبذب نمو استهلاك المؤسسات غير الربحية لهذه الفترة

فسجلت نمواً ١.٣٥%، وتجدر الإشارة إلى إعلان السلطة الفلسطينية في منتصف عام ٢٠١٢م عن تجميد التعيينات الجديدة والترقيات في القطاع العام خلال الفترة المتبقية من العام، وصرح خبراء صندوق النقد الدولي بأن السلطة الفلسطينية قادرة على إدارة السياسات الاقتصادية السليمة المتوقعة من دولة فلسطينية مستقبلية، وذلك بالنظر إلى سجلها القوي من الإصلاحات وبناء المؤسسات (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٢م، ص٣-٤).

ونتيجة العدوان الإسرائيلي في صيف ٢٠١٢م على قطاع غزة وارتفاع معدل البطالة وبرغم زيادة مساعدات المانحين فقد استمر تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤م، ص٢) والذي أدى لتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣م ليصل إلى معدل نمو ٢.٢٢% مقارنة مع العام السابق، حيث بلغ الاستهلاك النهائي للأراضي الفلسطينية في هذا العام ٨,٥١٦.٤٠ مليون دولار مسجلاً نمواً سلبياً بمعدل (-٣.٤٧%) مقارنة مع العام ٢٠١٢م، حيث شكل الاستهلاك الأسري ما قيمته ٦,٢٤٦.٧٠ مليون دولار، أي ما نسبته ٧٣.٣٥% من إجمالي الاستهلاك النهائي، مسجلاً نمواً سلبياً قدره (-٤.٤٢%) عن العام ٢٠١٢م، وكذلك تراجع نمو الاستهلاك الحكومي ليبلغ معدله (-١.٦٢%) مقارنة مع العام السابق، وعلى النقيض من هذه التراجعات نما الاستهلاك للمؤسسات غير الربحية بمقدار ٥.١٢% عن العام ٢٠١٢م والذي حصته ٣.٦٦% من إجمالي الاستهلاك.

وأما في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٥م) تزايد نمو الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية بالمتوسط ٩,٠٨٩.٣٠ مليون دولار بنسبة نمو ٤.٨٤% مقارنة مع العام ٢٠١٣م، وذلك نتيجة تسجيل النمو في كل من الاستهلاك الأسري والحكومي واستهلاك المؤسسات غير الربحية على التوالي٤.٦٠%، ٤.٧٩%، ٩.٨٦%، وتجدر الاشارة إلى أن الاستهلاك الأسري لقطاع غزة في العام ٢٠١٥م بلغ (-١.٣٣%) مقارنة مع العام السابق، وذلك نتيجة تبعات الآثار المأساوية والمدمرة التي خلفتها الحرب على القطاع في صيف ٢٠١٤م، وبلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية حوالي ٢٥.٨% عام ٢٠١٥م، مقارنة بعام ٢٠١٤م والتي بلغت معدل٢٧%، وبلغت نسبة البطالة لكل من قطاع غزة والضفة على التوالي ٣٨.٤%، ١٨.٧%، بينما في العام ٢٠١٤م بلغت نسبة البطالة ٤٣.٩% في القطاع مقابل ١٧.٧% في الضفة.

وبلغ الاستهلاك النهائي في العام ٢٠١٦م حوالي ٩,٦١٩.٣٠ مليون دولار بمعدل نمو ٢.٧٨% وما نسبته ١١٩.٧% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع العام ٢٠١٥م، كما وسجل الاستهلاك الحكومي نمواً بمقدار ٠.١٤%، وبسبب تراجع المنح والمساعدات فسجل النمو السلبي لاستهلاك المؤسسات غير الربحية بمقدار (-٣.٤٦%) مقارنة مع العام السابق،

حيث بلغ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (-١٥.٥٣%)، ٣.٥٨%، وكان الاستهلاك الأسري في الضفة نما بمقدار ٥.٣٨% وبالمقابل سجل تراجعاً في قطاع غزة بمعدل (-١.١٤%)، ونجم عن ذلك معدل النمو الذي بلغه الاستهلاك الأسري بمقدار ٣.٩٥% نتيجة الانخفاض الطفيف في تكلفة الواردات بسبب انخفاض أسعار السلع في الأسواق العالمية (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٦م، ص١٣)، وسجل الاستهلاك الحكومي نمواً ضئيلاً بمقدار ٠.١٤% حيث بلغ في الضفة الغربية (-٠.٨٩%) وبالمقابل كان ١.٧٥% في قطاع غزة .

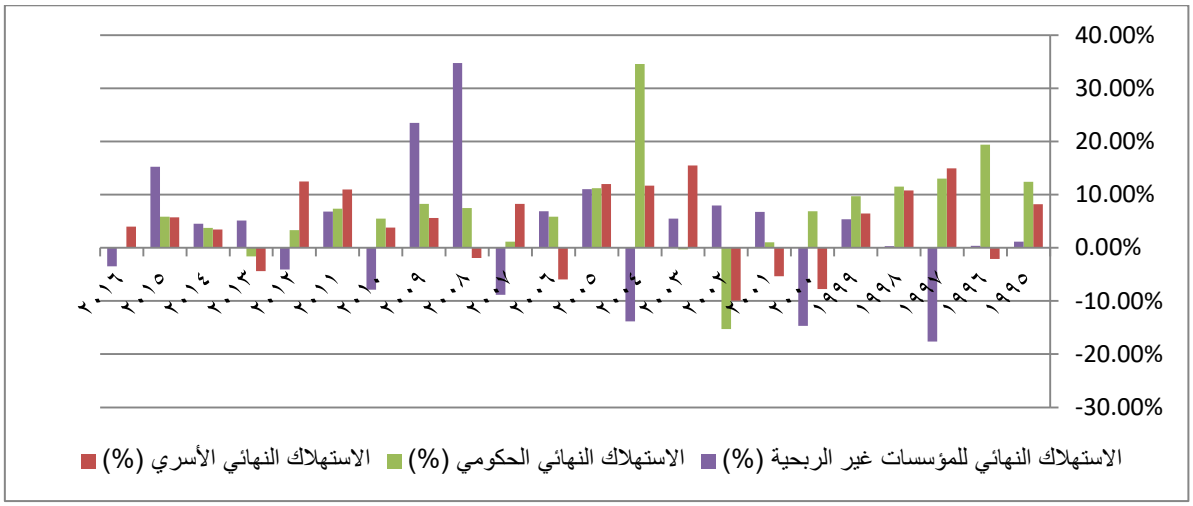

شكل (٢.٤) معدل نمو مكونات الاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٤-٢).

ونتيجة الأعباء العديدة الملقاة على كاهل الحكومات الفلسطينية فقد بلغت نسبة الاستهلاك الحكومي من إجمالي الناتج المحلي ما يقارب ٢٦.٣٥% في العام ٢٠١٦م وكانت النسبة الأعلى مقارنة مع الدول المجاورة حيث بلغت في نفس العام لكل من الأردن ولبنان ومصر ١٩.٩٤%، ١٤.٥٥%، ١١.٤٣% على التوالي، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لنسبة الاستهلاك الأسري من إجمالي الناتج المحلي في فلسطين والتي بلغت عام ٢٠١٦م حوالي ٩١.٠٥% والأعلى مقارنة مع هذه الدول والتي لكل من الأردن ولبنان ومصر على التوالي حوالي ٧٨.٧٩%، ٦٩.٧٢%، ٨٢.٧٧% وهذا يدل على أن فلسطين تتسم باستهلاك عالي من بين دولها المجاورة (البوابة العربية للتنمية، ٢٠١٧م).

٤.٤ محددات الاستهلاك

بناءً على اطلاع الباحث على نظريات الاستهلاك والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع ، فقد أجمعت كلها على وجود علاقة أساسية بين كل من الاستهلاك والدخل، حيث يتوزع الدخل إلى الاستهلاك والادخار، فالاستهلاك هو الجزء الرئيسي في الإنفاق الإجمالي، وكما أن الادخار هو الجزء الذي لم يستهلك من الدخل، وبالتالي فإن الادخار لن يزداد إلا بانخفاض الاستهلاك، وبالتالي يهدف الباحث لدراسة تأثير كل من الدخل والادخار على الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى حجم السكان حيث أن الزيادة السكانية بشكل عام تعني زيادة الإقبال على الاستهلاك، كما أن الدين العام (الحكومي) يوجه عادةً في الدول النامية إلى النفقات الحكومية الجارية، والتي من أهم بنودها الرواتب والأجور والتي تعتبر دخولاً للأفراد وتوجه نحو الإنفاق على السلع والخدمات، وباعتبار المجتمع الفلسطيني استهلاكياً بدرجة كبيرة سيعمل الباحث على دراسة علاقة الدين العام بالاستهلاك في المجتمع الفلسطيني، وبطبيعة الحال يتأثر النشاط الاقتصادي بالبيئة التي يوجد بها، فمن المنطقي كلما وجدت بيئة مستقرة انعكست على الأداء الاقتصادي لذا سيدرس الباحث مدى تأثير الاستقرار السياسي على الاستهلاك باعتباره كمؤشر من مؤشرات الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية.

١.٤.٤ الدخل القومي المتاح الإجمالي

يعتبر الدخل القومي المتاح الإجمالي المحدد الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي ، مما يجعل دراسته بالغة الأهمية لمعرفة مدى تأثيره على الاستهلاك وبالتالي تأثيره على الأداء الاقتصادي ككل، ويوجه الدخل القومي المتاح الإجمالي للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية أو للادخار، فعلى سبيل المثال العائلات ذات الدخل المرتفع نسبياً يكون ادخارها أكبر من ادخار العائلات ذات الدخول الصغيرة، كما يمكن قياس الدخل القومي المتاح الإجمالي بشكل مبسط من خلال إضافة صافي التحويلات من غير المقيمين إلى الدخل القومي الإجمالي، وتجدر الاشارة إلى أن ارتفاع الدخل القومي المتاح الإجمالي لا يعني بالضرورة تطوراً ايجابياً ونمواً في الاقتصاد بل من الممكن أن يعزى هذا الارتفاع على سبيل المثال بسبب الدعم الخارجي وتبقى مثلاً مستويات البطالة مرتفعة، ويشتق الدخل القومي المتاح الإجمالي من الدخل القومي الإجمالي والصافي وذلك بأن تضاف اليه كل التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي تتلقاها الوحدات المؤسسية المقيمة من الوحدات غير المقيمة، وبأن تطرح كل التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي قدمتها الوحدات المؤسسية المقيمة إلى الوحدات غير المقيمة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧م، ص٤٤) ، والفرق بين الدخل القومي المتاح والاستهلاك النهائي

هو إجمالي الادخار فيكون الادخار سالباً اذا كان الاستهلاك النهائي أكبر من الدخل المتاح، كما عرف الدخل المتاح بكونه الدخل الذي يمكن التصرف فيه من خلال انفاقه على كل من الاستهلاك والادخار، حيث تعمل الحكومات على فرض الضرائب على دخول الأفراد، وعند خصم هذه الضرائب من الدخل الشخصي نحصل على الدخل المتاح (بخاري، ٢٠١٠م، ص١١) .

تحليل تطور الدخل القومي المتاح الإجمالي في الأراضي الفلسطينية

نما الدخل القومي المتاح الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بمعدل ١٥٤.٤% طوال فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م) وبلغ بالمتوسط ٦,٦٣٨.١٨ مليون دولار بمعدل نمو تقريباً ٤.٥%، حيث اتسم الدخل القومي المتاح الإجمالي بمعدل نمو متذبذب خلال هذه الفترة، وسجل بالمتوسط الاستهلاك النهائي ما نسبته ٩٥.١٩% من الدخل القومي المتاح الإجمالي، بمعنى أن الادخار حاز فقط على نسبة ٤.٨١%، وبطبيعة الحال نجد أنه في معظم الدول النامية يزيد الدخل القومي المتاح الإجمالي على كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي، حيث أن الاستهلاك النهائي يتم تمويله من الدخل القومي المتاح الإجمالي، والذي يتضمن الدخل القومي الإجمالي مضافاً إليه صافي التحويلات التي تزيد من حجم الدخل القومي المتاح الإجمالي بشكل كبير بسبب زيادة حجمها في الأراضي الفلسطينية، ومن ثم فإن معظم الزيادة في الدخل القومي المتاح انما تذهب لتمويل الاستهلاك النهائي الأمر الذي يفسر زيادة الاستهلاك عن الناتج المحلي الإجمالي في كل سنوات الدراسة، وتعود هذه الزيادة للمساعدات والتحويلات الجارية المقدمة من المجتمع الدولي وتحويلات الفلسطينيين في الخارج إلى أسرهم في الأراضي الفلسطينية، وفيما يلي جدول (٣.٤) يوضح تطور الدخل القومي المتاح الإجمالي وتطور نسبة الاستهلاك النهائي منه في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة :

فخلال العام ١٩٩٥م بلغ الدخل القومي المتاح الإجمالي ٤,١٧١.٣ مليون دولار بمعدل نمو٥.٢٠% ومعدل نمو(-١.٧٦%) لنصيب الفرد منه، كما وسجل نمو الاستهلاك النهائي بنسبة ٨.٣٩%، وبلغت نسبته ٩٥.٩١% من الدخل القومي المتاح الإجمالي، والجدير بالذكر فقد بلغت صافي التحويلات من الخارج في عام ١٩٩٥ حوالي ٣٩٦.٧ مليون دولار بمعدل نمو سلبي (-١٥.٣٤%) .

جدول (٣.٤): تطور الدخل القومي المتاح الإجمالي ونصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)

السنة	الدخل المتاح الإجمالي	نصيب الفرد منه	معدل النمو (%)	
			الدخل المتاح الإجمالي	نصيب الفرد منه
1994	3,965.30	1,712.13	.	.
1995	4,171.30	1,681.98	5.20%	-1.76%
1996	4,234.20	1,609.96	1.51%	-4.28%
1997	4,751.60	1,709.21	12.22%	6.16%
1998	5,461.90	1,903.10	14.95%	11.34%
1999	5,906.00	1,995.27	8.13%	4.84%
2000	5,479.20	1,796.46	-7.23%	-9.96%
2001	5,235.90	1,672.81	-4.44%	-6.88%
2002	4,839.90	1,503.07	-7.56%	-10.15%
2003	4,869.20	1,471.06	0.61%	-2.13%
2004	5,281.90	1,553.50	8.48%	5.60%
2005	6,225.70	1,778.77	17.87%	14.50%
2006	6,198.50	1,717.04	-0.44%	-3.47%
2007	7,427.90	2,002.13	19.83%	16.60%
2008	8,686.90	2,274.06	16.95%	13.58%
2009	8,113.20	2,064.43	-6.60%	-9.22%
2010	7,776.30	1,924.83	-4.15%	-6.76%
2011	7,969.50	1,915.75	2.48%	-0.47%
2012	8,853.50	2,063.75	11.09%	7.73%
2013	8,767.09	1,983.50	-0.98%	-3.89%
2014	8,943.00	1,965.49	2.01%	-0.91%
2015	9,414.60	2,011.67	5.27%	2.35%
2016	1,0087.70	2,097.23	7.15%	4.25%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الحسابات القومية الفلسطينية،٢٠١٦م)

وفي عام ١٩٩٦م قد تراجع نمو كل من الدخل القومي المتاح الإجمالي والاستهلاك النهائي على التوالي ١.٥١%،١.٢٩%، وبرغم انخفاض نمو الاستهلاك النهائي إلا أنه بلغ كذلك ما نسبته ٩٥.٧٠% من إجمالي الدخل القومي المتاح، كما وبلغ نصيب الفرد من الدخل

المتاح الإجمالي (-٤.٢٨%) وارتفعت صافي التحويلات من الخارج في هذا العام مسجلة نمواً بنسبة ١١.٩٢% مقارنة مع العام السابق بسبب حالة عدم الاستقرار التي سادت هذا العام، فقد شهد هذا العام تكثيفاً لسياسة الحصار الإسرائيلي التي أغلقت مناطق السلطة الفلسطينية لمدة تزيد عن ١٣٠يوماً (ماس،٢٠٠١م، ص٣٣).

أما خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٩٩م) التي شهدت استقراراً وتحسناً نسبياً في الأوضاع المعيشية والأمنية في الأراضي الفلسطينية، حيث انخفضت نسبة البطالة عام ١٩٩٩م إلى ١٣% مقارنة مع ٢٥% خلال عام ١٩٩٨م (صندوق النقد العربي، ١٩٩٩م، ص١٩٩)، فبلغ متوسط الدخل القومي المتاح الإجمالي ٥٣٧٣.١٦ مليون دولار وارتفاع معدل نموه بالمتوسط ١١.٧٧% صاحبه كذلك نمو الاستهلاك النهائي بالمتوسط ١٠.١٠%، وسجلت صافي التحويلات نمواً سلبياً بمعدل (-٣.٨١%) وارتفاع نصيب الفرد من الدخل المتاح الإجمالي ليبلغ ٤.٨٤% للعام ١٩٩٩م، وكان النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح في الضفة الغربية ٣٠.٩% أكبر منه في قطاع غزة ١٨.٢% (ماس،٢٠٠١م، ص٣٩).

وفي الفترة الممتدة بين (٢٠٠٠-٢٠٠٢م) نلاحظ تدهوراً وتراجعاً على المستوى العام للنشاط الاقتصادي والمعيشي في الأراضي الفلسطينية، ويتجه المجتمع الفلسطيني بشكل سريع إلى حالة الفقر والحرمان حيث تقل حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن عام ١٩٩٩م بحوالي ٤٦% (البنك الدولي، ٢٠٠٣م، ص١٢)، فسجل بالمتوسط نمواً سلبياً لكل من اجمالي الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي والاستهلاك النهائي على التوالي (-١٠.١٢%)، (-١٢.٤٥%)، (-٦.٤١%)، (-٦.٤٦%)، بينما نمت بالمتوسط صافي التحويلات نمواً ملحوظاً بلغ ٤٤.٢٤% ، وتراجعاً للادخار حيث سجل نمواً سلبياً بالمتوسط (-١.٥٨%)، وتجدر الاشارة إلى أنه كان من المتوقع أن يبلغ الدخل القومي المتاح في عام ٢٠٠١م نحو ٧٣٧٧ مليون دولار لولا الحصار الإسرائيلي (الاسكوا، ٢٠٠٠م).

وتجدر الاشارة إلى أن متوسط نسبة الاستهلاك النهائي زادت عن متوسط الدخل القومي المتاح الإجمالي في فترة شبه الاستقرار (٢٠٠٣-٢٠٠٥م) بحوالي ٣.٥٤%، برغم أن متوسط الدخل القومي المتاح الإجمالي بلغ نموه ٨.٩٨% والممول بصافي التحويلات التي كذلك سجلت تراجعاً وبلغ متوسط نموها بمعدل٥.٩١%، مما ولد ادخاراً سلبياً في الأراضي الفلسطينية والذي بلغ بالمتوسط (-١٩١.٠٦٦) مليون دولار، حيث أن الفرق في الاستهلاك تم تمويله من مدخرات سابقة أو سواءً من القروض الداخلية أو الخارجية، فخلال الفترة الممتدة (١٩٩٩-٢٠٠٤م) انكمش الاقتصاد الفلسطيني وانخفض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة

١٥% وأثر ذلك على رفاه السكان ومعيشتهم (الانكتاد،٢٠٠٦ م، ص٧). وحسب التقديرات الدولية فإن دخل الفرد في الضفة انخفض من ٢٠٠٠ دولار سنة ١٩٩٩م إلى ٨٠٠ دولار عام ٢٠٠٣م وكذلك انخفض دخل الفرد في غزة من ١٨٠٠ دولار عام ١٩٩٩م إلى ٦٠٠ دولار عام ٢٠٠٣م ، ففي الوقت ذاته بلغ دخل الفرد الإسرائيلي نحو ١٩ الف دولار سنوياً عام ٢٠٠٣م مما يعكس الاختلال الاقتصادي بين الاقتصاديين، وتجدر الاشارة أن الاحتلال عام ٢٠٠٥م قيد وأنهي العمالة الفلسطينية في اسرائيل والتي تشكل ٧% من إجمالي الناتج المحلي وكذلك بلغت المعونات والمساهمات الدولية ما يقارب ٢٢% من إجمالي الناتج المحلي (البنك الدولي، ٢٠٠٦م، ص٤).

تراجع الدخل القومي المتاح الإجمالي فسجل نمواً سلبياً بمعدل (-٠.٤٤%) وكذلك نمواً سلبياً في الاستهلاك النهائي بمعدل (-٣%) في العام ٢٠٠٦م نتيجة حصار المجتمع الدولي للأراضي الفلسطينية السياسي والاقتصادي، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٤٠% عن مستواه عام ١٩٩٩م (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧م، ص٢) كما سجل ارتفاعاً في معدل صافي التحويلات بلغ ٨.٧٤%، وضرورة تحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي بمعدل ١٠% لخفض معدلات البطالة بسرعة (البنك الدولي، ٢٠٠٦م، ص٢٢).

وبرغم حالة الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني والعدوان الإسرائيلي التي شهدته الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٨م) إلا أن الدخل القومي المتاح الإجمالي سجل تعافياً وبلغ نمو ١٦.٩٥% مقارنة مع العام السابق وكانت نسبة النمو للاستهلاك النهائي بمعدل ١.٢٧%، حيث تجدر الاشارة إلى أنه بلغ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي ٥.٨٣%، (-٩.٦٧%) وذلك بسبب التدهور الملحوظ الذي أصاب قطاع غزة اثر العدوان الإسرائيلي أواخر عام ٢٠٠٨م، حيث لا يزال قطاع غزة يرضخ تحت مستويات البطالة والفقر المرتفعة والتي بلغت ٣٠% مقارنة مع الضفة الغربية ١٨% (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨م، ص٤)، كما سجل في الأراضي الفلسطينية نسبة الاستهلاك النهائي من الناتج القومي المتاح الإجمالي وهي الأدنى خلال فترة الدراسة بنسبة ٧٦.٠١%.

عاد الدخل القومي المتاح الإجمالي ليسجل تدهوراً وبلغ متوسط نسبة نمو سلبي (-٥.٣٨%) بسبب تراجع صافي التحويلات بمتوسط معدل نموه (-٣٣.٤٧%) للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٠م)، وبالمقابل زاد متوسط الاستهلاك النهائي ٥.٣١% مما جعلنا أمام ادخار سالب بلغ متوسط نموه (-٥٣.٠٩%) وذلك لنتائج الحرب على قطاع غزة التي انعكست على النشاط الاقتصادي، حيث أن نسبة البطالة في قطاع غزة ٣٦% تزيد على ضعف النسبة في

الضفة الغربية ١٥.٩% بسبب الحصار الخانق للاحتلال الإسرائيلي (ماس، ٢٠٠٩م، ص٤)، وسجل دخل الفرد في غزة انخفاضاً بنسبة ٣١% مقارنة بالعام ١٩٩٤م (ماس، ٢٠١٥م، ص١٥)، وتدهور الأوضاع الاقتصادية انعكس على تدني مستوى الدخل لشريحة عريضة من المجتمع واستمرار حالة الفقر مما استلزم استمرار الأعمال الاغاثية لنحو ٨٠% من مجموع سكان غزة (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠م، ص٣٨١).

في العام ٢٠١٦م بلغ نمو كل من الدخل القومي المتاح الإجمالي والاستهلاك النهائي وصافي التحويلات على التوالي ٢٦.٥٧%، ١٩.٥٥%، ١٠٣.٢٩% مقارنة مع عام ٢٠١١م برغم الوضع الذي ساد قطاع غزة تلك الفترة، حيث أدت برامج إعادة الاعمار وزيادة في صافي التحويلات والمعونات إلى تعافي نسبي للاقتصاد الفلسطيني، وتجدر الاشارة كذلك إلى أنه بالرغم من بطء الدخل الإجمالي الفلسطيني عام ٢٠١٥م الذي يعكس الناتج المحلي ونصيب الفرد منه وهناك فروق كبيرة في نصيب الفرد بين الضفة وغزة فبلغت ٢٢٦٥.٧ دولار، ١٠٠٢.٨ دولار على التوالي التي تعكس سوء توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية، وبالإضافة لذلك ففي تقرير لصندوق البنك الدولي بافتراض عدم حدوث اختراق في عملية السلام، وأن الضغوط السياسية والأمنية لا تزال قائمة ولكنها لا تتصاعد، فمن المتوقع أن يتراوح النمو بين ٣.٣% و٣.٤% على المدى المتوسط (بما نسبته ٢.٧% في الضفة الغربية ٥% في غزة)، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى ركود في دخل الفرد وارتفاع في معدلات البطالة (IMF,2017,p1).

وتجدر الإشارة إلى أن نصيب الفرد الفلسطيني من الدخل القومي والبالغ عام ٢٠١٦م حوالي ١٩٩٩.٨٥ دولار أمريكي كان الأدنى مقارنة مع الدول المجاورة حيث بلغ في كل من الأردن ولبنان ومصر ٣٢٣٣.٠٢ دولار، ٦٩٠٤.٥٦ دولار، ٢٧١٩.١٢ على التوالي، وهذا يدل على تدني مستوى المعيشة للمجتمع الفلسطيني مقارنة مع أقرانه (البوابة العربية للتنمية، ٢٠١٧م).

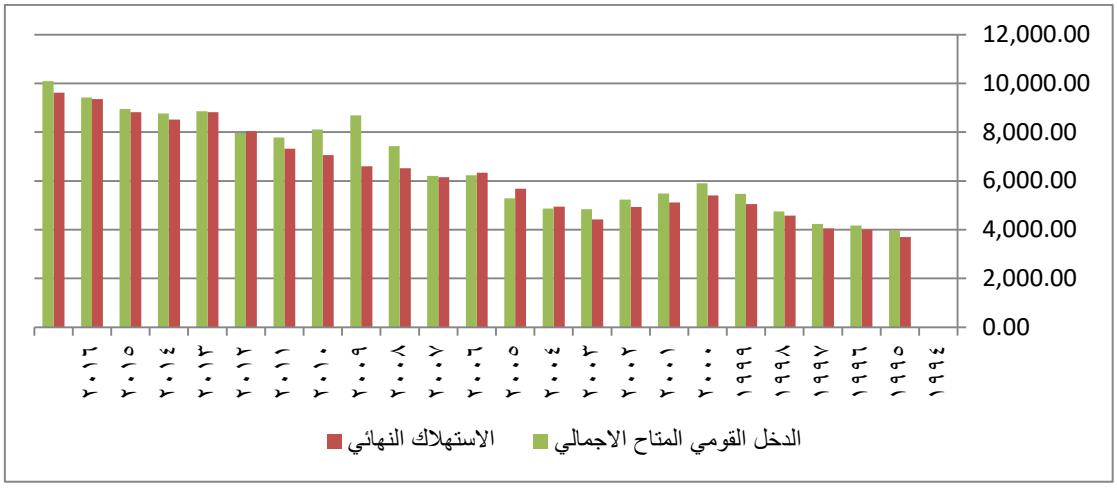

شكل (٣.٤): تطور الدخل القومي المتاح الإجمالي والاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٣.٤).

قد زاد كل من الدخل المتاح والاستهلاك النهائي طوال فترة الدراسة بنسبة ١٢٦%، ١٣٩% لكل منهما على التوالي، وتشير احصاءات الجدول إلى الاتجاه العام للعلاقة بينهما في أغلب السنوات طردية، ورغم أن الدراسة القياسية ستحسم طبيعة واتجاه هذه العلاقة فإن بيانات الجدول تفصح عن وجودها بشكل متسلسل، ولا غرابة في ذلك إذ أن الدخل المتاح هو الذي يمول الاستهلاك النهائي في ظل زيادة الأخير عن مستوى الناتج المحلي طوال سنوات فترة الدراسة كما أشرنا مسبقاً .

٢.٤.٤ الادخار القومي الإجمالي

قد استحوذ موضوع الادخار على جل اهتمام المفكرين الاقتصاديين، حيث انه ظاهرة اقتصادية اساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، ويعتبر مرحلة تجميع الفوائض المالية، فهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على استهلاك السلع والخدمات الاستهلاكية، ويرى سميث أن كل ازدهار اقتصادي مشروط بتكوين رأسمالي سابق ولكي يتحقق هذا التكوين لابد أن يسبقه الادخار، وكذلك يرى ريكاردو أنه من الضروري للتقدم الاقتصادي زيادة الإنتاج لأقصى حد ممكن وأن يؤلف الجزء الأكبر من هذا الحد الأقصى فائضاً يمتلكه المنظم الذي يعيد استثماره، ويعرف كذلك ذلك بالجزء من الدخل المتاح الذي لم يتم استهلاكه (نمر، ٢٠١٥م، ص٣٩)، وتظهر الأهمية الاقتصادية للادخار كمتغير اقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي، وارتباطه الوثيق بالدخل والاستهلاك ومستوى التشغيل

ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية، ويعتقد الكلاسيك بأن الزيادة في الادخار يقابلها زيادة في الاستثمارات، كما ترى النظرية الحديثة بأن الادخار أكثر يعني الاستهلاك أقل وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات، كما أن الفروق في معدلات الادخار تعكس أيضاً الفوارق في عدة عوامل كالسن والتعليم والدخل الدائم وعدد الأطفال (Bauer,2005,p2)، ويحدد الادخار الكلي التوازن بين فرص الاستهلاك الحالية والمستقبلية المتاحة للاقتصاد، ولهذا السبب يمكن اعتبار خيار الاستهلاك أو الادخار إلى جانب اختيار العمل أو الترفيه، أحد الخيارات الرئيسية للاقتصاد الكلي، ويشمل التوفير الكلي الادخار من قبل الأسر المعيشية والشركات والقطاع الحكومي، لأن جميع القطاعات تخدم الأسر في نهاية المطاف اليوم ومستقبلاً (Martin,2009,p1) .

تحليل تطور الادخار القومي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية

فقد نما الادخار الكلي في الأراضي الفلسطينية بمعدل ٧٠.٧٦% بين عامي ١٩٩٤م و٢٠١٦م ، حيث بلغ بالمتوسط ٣٣٣ مليون دولار، ومن الملاحظ تبايناً كبيراً في معدلات نمو الادخار الكلي في الأراضي الفلسطينية، فبلغ أدنى قيمة بمقدار (-١١٤.٥) مليون دولار عام ٢٠٠٥م، بينما وصل في عام ٢٠٠٨م كأعلى قيمة له بحوالي ٢٠٨٤.١ مليون دولار، واجمالاً فقد حاز الادخار الكلي في الأراضي الفلسطينية على ما نسبته بالمتوسط خلال فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م) من إجمالي الدخل المتاح ٥.٠٢%، حيث يعتبر المجتمع الفلسطيني من المجتمعات ذات الاستهلاك العالي وخاصة بما يخص السلع الاستهلاكية، فمعظم الدخل القومي المتاح في الأراضي الفلسطينية انما يذهب لتمويل الاستهلاك النهائي، وهذا ما يفسر زيادة الاستهلاك عن الناتج المحلي الإجمالي في كل سنوات الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م)، وبرغم سعي الاقتصاد الفلسطيني على تعزيز موارده المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية وزيادة التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على زيادة الادخار الكلي للاقتصاد الفلسطيني، إلا أنه لا يزال عاجزاً على توفير المدخرات المحلية، كما أن استهلاك المدخرات الإجمالية له تأثيراً قوياً على الاقتصاد في الأمد الطويل مما يؤثر على القدرة الإنتاجية ويسبب تقلبات في الاقتصاد الكلى (Zafar ,2014,p10) وفيما يلي جدول (٤.٤) يوضح تطور معدلات الادخار الكلي في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة:

شهدت الفترة (١٩٩٤-١٩٩٩م) إجمالاً تزايداً في الادخار الكلي فبلغ بالمتوسط ٢٨٦.٩٥ مليون دولار بمعدل نمو ١٩.٦٠%، حيث ساد هذه الفترة استقراراً أمنياً وسياسياً نسبياً مما انعكس ايجاباً على النشاط الاقتصادي ومؤشراته، فقد تحسن إجمالي الدخل المتاح وبلغ

بالمتوسط ٤,٧٤٨.٤ مليون دولار بمعدل نمو بالمتوسط ٧% في هذه الفترة، كما بلغ الادخار الكلي ما نسبته ٦.٠٤% من إجمالي الدخل المتاح في الأراضي الفلسطينية ويقابلها نمواً في حجم الاستهلاك النهائي الكلي بمقدار ٦.٦٦% .

جدول (٤.٤): تطور معدلات الادخار الكلي ونصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)

السنة	الادخار الكلي (بالمليون دولار أمريكي)	نصيب الفرد منه (بالدولار الأمريكي)	معدل النمو(%)	
			الادخار الكلي	نصيب الفرد
1994	274.3	118.44	.	.
1995	170.8	68.87	-37.73%	-41.85%
1996	182.2	69.28	6.67%	0.59%
1997	181	65.11	-0.66%	-6.02%
1998	411.2	143.28	127.18%	120.06%
1999	502.2	169.66	22.13%	18.42%
2000	362.7	118.92	-27.78%	-29.91%
2001	303.6	97.00	-16.29%	-18.43%
2002	423	131.37	39.33%	35.43%
2003	-68.4	-20.66	-116.17%	-115.73%
2004	-390.3	-114.79	470.61%	455.51%
2005	-114.5	-32.71	-70.66%	-71.50%
2006	48.7	13.49	-142.53%	-141.24%
2007	907.7	244.66	1763.86%	1713.62%
2008	2,084.1	545.58	129.60%	122.99%
2009	1,053.7	268.12	-49.44%	-50.86%
2010	455.8	112.82	-56.74%	-57.92%
2011	-76.3	-18.34	-116.74%	-116.26%
2012	31.4	7.32	-141.15%	-139.91%
2013	250.7	56.72	698.41%	674.93%
2014	141.3	31.05	-43.64%	-45.25%
2015	55.6	11.88	-60.65%	-61.74%
2016	468.4	97.38	742.45%	719.68%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، ٢٠١٦م)

وبسبب الأوضاع الأمنية والسياسية التي تم ذكرها سابقاً والتي كانت في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢م) وتدهور النشاط الاقتصادي الفلسطيني، حيث ارتفعت معدلات البطالة وتراجعت معدلات الاستهلاك النهائي الكلي مسجلةً بالمتوسط -٦.٤٦%، وسجلت كذلك تراجعاً في معدلات نمو كل من الادخار الكلي ونصيب الفرد منه بمعدل (-١٥.٧٧%)، (-٢٢.٥٧%) على التوالي في عام ٢٠٠٢م مقارنة مع العام ١٩٩٩م، وقد اعتمد الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة على المدخرات السابقة وتحويلات العاملين من الخارج (الحرازين، ٢٠١٥م، ص٥٧).

ففي الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٥م) خفف نسبياً الحصار الإسرائيلي عن الأراضي الفلسطينية، فبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي ١١.٧٢% ويقابله ٥,٤٥٨.٩ مليون دولار كمتوسط لإجمالي الدخل المتاح الفلسطيني بمعدل نمو ٨.٩٨% وبالتالي ارتفاع في متوسط معدل نمو الاستهلاك النهائي الكلي والبالغ ١٢.٨١%، وشهدت هذه الفترة بسبب الاستهلاك من المدخرات السابقة تراجعاً كبيراً في حجم الادخار الكلي فبلغ في الأعوام (٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م) على التوالي (-٦٨.٤) مليون دولار، (-٣٩٠.٣) مليون دولار، (-١١٤.٥) مليون دولار.

أما خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦م) والتي شهدت عدة تقلبات واضطرابات سياسية وحالة كبيرة من عدم الاستقرار، وذلك نتيجة حدوث الانقسام الفلسطيني بين شطري الوطن وشن العدوان والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ، فبلغ في هذه الفترة متوسط حجم الادخار الكلي بملغ ٤٩٢.٨٣ مليون دولار بمعدل نمو ٢٤٧.٥٨%، حيث بلغت أدنى قيمة للادخار عام ٢٠١١م بحوالي (-٧٦.٣) مليون دولار، وسجل إجمالي الدخل المتاح تراجعاً بنسبة نمو سلبي (-٠.٤٤%) ونمواً سلبياً في الاستهلاك النهائي بمعدل (-٣%) في عام ٢٠٠٦م نتيجة حصار المجتمع الدولي للأراضي الفلسطينية السياسي والاقتصادي، وتجدر الاشارة هنا أن المنح والمساعدات الدولية قد سجلت زيادة ملحوظة في العام ٢٠٠٨م بعد فك الحصار المالي الدولي عن الحكومة الفلسطينية في الضفة، وتم دفع المتأخرات من رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، فسجلت أعلى قيمة للادخار الكلي في هذا العام بمقدار ٢٠٨٤.١ مليون دولار، وسجل إجمالي الدخل المتاح تعافياً وبلغ نمو ١٦.٩٥% مقارنة مع العام ٢٠٠٧م ، وعاد الادخار الكلي لتسجيل تراجعات كبيرة بداية من عام ٢٠٠٩م، حيث عاد إجمالي الدخل المتاح ليسجل تدهوراً فبلغ بالمتوسط معدل نمو سلبي (-٥.٣٨%) بسبب تراجع صافي التحويلات بمتوسط معدل نمو (-٣٣.٤٧%) للأعوام ٢٠٠٩م و٢٠١٠م (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠م، ص٣٨١)، وبلغت قيمة الادخار في العام ٢٠١١م حوالي (-٧٦.٣)

مليون دولار حيث شهدت هذه الفترة زيادة الحصار على قطاع غزة، فما وشكت معدلات الادخار الكلي في التعافي حتى عادت تتراجع إلى أن بلغ معدل نموه عام ٢٠١٥م بحوالي (-٦٠.٦٥) مقارنة مع العام الماضي وذلك بسبب تباعات الدمار الكبير الذي لحق بقطاع غزة اثر عدوان صيف ٢٠١٤م، إضافة للأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥م، ص٣٦٠).

كما بلغت نسبة الادخار الكلي من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني ٥.٨٢% عام ٢٠١٦م والتي تساوت مع نسبة الادخار الكلي المصري من إجمالي ناتجها المحلي والبالغة ٥.٨%، وبرغم هذه النسبة إلا أن فلسطين كانت أفضل حالاً من الأردن والتي بلغت النسبة حوالي ١.٢٧%، بينما حازت لبنان على النسبة الأعلى من بين دول الجوار والتي بلغت ١٥.٧٣% (البوابة العربية للتنمية، ٢٠١٧م).

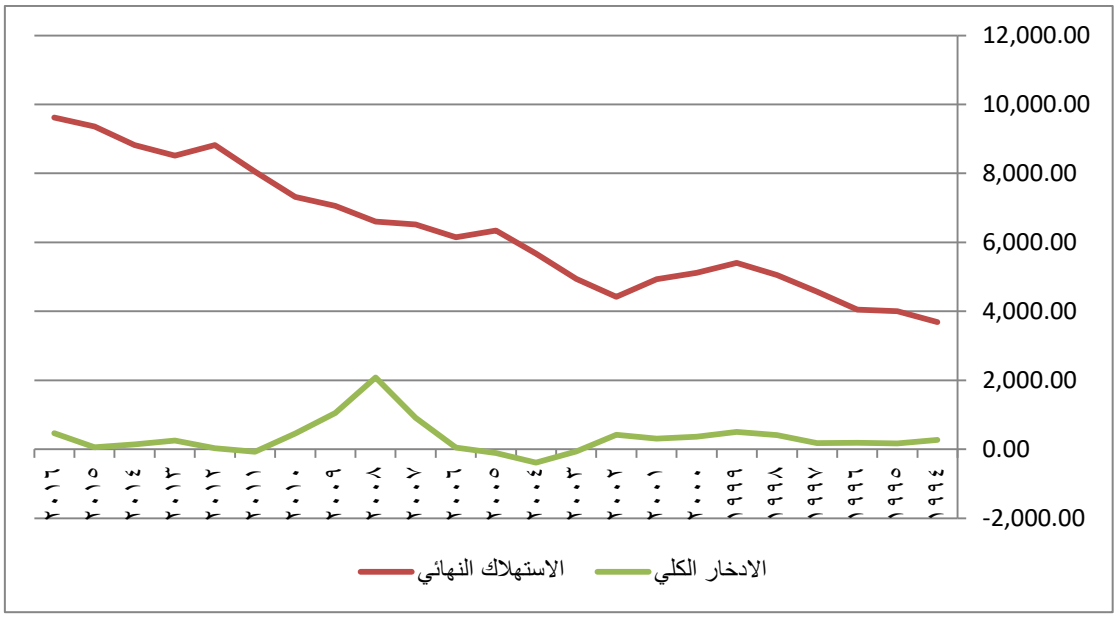

شكل (٤.٤) تطور الادخار الكلي والاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٤.٤).

وتشير إحصاءات الجدول رقم (٤.٤) إلى الاتجاه العام للعلاقة بينهما عكسية، ورغم أن الدراسة القياسية ستحسم طبيعة واتجاه هذه العلاقة فإن بيانات الجدول تفصح عن وجودها، خاصة أن الاستهلاك النهائي يزيد عن مستوى الناتج المحلي طوال سنوات فترة الدراسة .

٣.٤.٤ حجم السكان

يعتبر نمو السكان هو زيادة عدد السكان بسبب انخفاض معدلات الوفيات وارتفاع معدلات المواليد والهجرة الوافدة، ونمو السكان قد يكون بطيئا أو سريعاً أو لا يسير في اتجاه ثابت (Hrdiscussion, 2017)، كما هو متعارف عليه وفق الادبيات الاقتصادية على وجود علاقة بين حجم السكان والاستهلاك، مما أدى إلى اعداد الأبحاث والدراسات العديدة بهدف توفير أفضل السبل لتحسين المستويات المعيشة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، حيث يرتبط تطور ونمو الخدمات في المجتمع بمقدار النمو السكاني ومدى كفاية هذه الخدمات لاحتياجات المجتمع، فالزيادة السكانية تعني زيادة الإقبال علي الاستهلاك، ويعد السكان أحد المحددات الرئيسية للاستهلاك الكلي وفقاً للنظرية الاقتصادية والواقع، ومن ثم كان من الأهمية بمكان ادراجه ضمن محددات دالة الاستهلاك الكلي في فلسطين رغم وجوده في متغيرات الدراسة المستقلة لأننا اعتمدنا نصيب الفرد من هذه المتغيرات فقط انسجاماً مع صياغة نموذج قياسي سليم.

تحليل تطور حجم السكان في الأراضي الفلسطينية

يوصف المجتمع الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية بكونه مجتمع فتي ، حيث تبلغ نسبة الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في منتصف عام ٢٠١٦م حوالي ٣٩.٢% من مجمل السكان بواقع ٣٦.٩% في الضفة الغربية و٤٢.٨% في قطاع غزة، وتبلغ نسبة من هم ٦٥ سنة فما فوق حوالي ٢.٩% في فلسطين، فقد بلغ عدد السكان المقدر في فلسطين منتصف العام ٢٠١٦م حوالي ٤.٨١ مليون نسمة موزعين إلى ٢.٩٣ مليون نسمة في الضفة الغربية و١.٨٨ مليون نسمة في قطاع غزة (مركز الاحصاء، ٢٠١٧م)، كما أن زيادة معدل نمو السكان في الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى السكان الفلسطينيين المغتربين تشكل مخزوناً عظيماً من الموارد الاقتصادية والبشرية التي يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يعتمد عليها مستقبلاً (الانكتاد، ٢٠١٠م، ص٩)، وفيما يلي جدول (٥.٤) يوضح تطور النمو السكاني والاستهلاك النهائي في فلسطين خلال فترة الدراسة :

شهدت الفترة (١٩٩٤-١٩٩٥م) نمواً في حجم السكان بمعدل ٧.١٨% وتفسر هذه النسبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين من الخارج واستقرار الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وتقديم المنح والمساعدات للسلطة الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو، حيث بلغ معدل نمو الاستهلاك في هذه الفترة بمعدل ٨.٣٩% .

جدول (٥.٤): تطور الاستهلاك النهائي وتطور حجم السكان في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)

السنة	الاستهلاك النهائي	حجم السكان	معدل النمو (%)	
			الاستهلاك النهائي	حجم السكان
1994	3,691.00	2,316,816.00	.	.
1995	4,000.50	2,483,227.00	8.39%	7.18%
1996	4,052.00	2,630,777.00	1.29%	5.94%
1997	4,570.60	2,783,084.00	12.80%	5.79%
1998	5,050.70	2,871,568.00	10.50%	3.18%
1999	5,403.80	2,962,226.00	6.99%	3.16%
2000	5,116.50	3,053,335.00	-5.32%	3.08%
2001	4,932.30	3,138,471.00	-3.60%	2.79%
2002	4,416.90	3,225,214.00	-10.45%	2.76%
2003	4,937.60	3,314,509.00	11.79%	2.77%
2004	5,672.20	3,407,417.00	14.88%	2.80%
2005	6,340.20	3,508,126.00	11.78%	2.96%
2006	6,149.80	3,611,998.00	-3.00%	2.96%
2007	6,520.20	3,719,189.00	6.02%	2.97%
2008	6,602.80	3,825,512.00	1.27%	2.86%
2009	7,059.50	3,935,249.00	6.92%	2.87%
2010	7,320.50	4,048,403.00	3.70%	2.88%
2011	8,045.80	4,168,860.00	9.91%	2.98%
2012	8,822.20	4,293,313.00	9.65%	2.99%
2013	8,516.40	4,420,549.00	-3.47%	2.96%
2014	8,819.60	4,550,368.00	3.56%	2.94%
2015	9,359.00	4,682,467.00	6.12%	2.90%
2016	9,619.30	4,816,503.00	2.78%	2.86%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، ٢٠١٧م)

سجل انخفاضاً في معدل النمو السكاني فبلغ عام ١٩٩٦م حوالي ٥.٩٤% مقارنة مع العام ١٩٩٥م، وانخفض الاستهلاك بنسبة ١.٢٩% بسبب أحداث النفق في الضفة الغربية عام ١٩٩٦م .

وبلغ معدل النمو لسكان الأراضي الفلسطينية بالمتوسط ٤.٧١% وبالمقابل سجل ارتفاع في نمو الاستهلاك النهائي١٠.١٠% كمتوسط نتيجة الاستقرار النسبي للفترة الممتدة (١٩٩٧-١٩٩٩م) .

شهدت الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٢م) تراجعاً كبيراً في متوسط الاستهلاك النهائي حيث أصبح سالباً بنسبة (-٦.٤٦%)، وبالمقابل تراجع في معدل نمو السكان والذي بلغ بالمتوسط ٢.٢٢%، وذلك نتيجة اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي خاصة في الضفة الغربية بما يسمى عملية السور الواقي.

ومع عودة الأوضاع مرة اخرى للاستقرار النسبي شهدت الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م) ارتفاعاً في معدل نمو الاستهلاك النهائي بالمتوسط حيث بلغ ١٢.٨٢%، مسجلاً نمواً سكانياً في الأراضي الفلسطينية مقدراً بالمتوسط ٢.٨٤% وتراجعاً عن معدل النمو السكاني الذي سجل عام ١٩٩٦م بمقدار ١.٣٨%.

وفي عام ٢٠٠٦م سجل نسبة نمو في معدل السكان بمقدار ٢.٩٦%، حيث يجد الذكر أن في هذه المرحلة بدأ تسجيل استقراراً نسبياً لمعدلات النمو السكاني في الأراضي الفلسطيني، بينما تراجع الاستهلاك النهائي ليصل بالسالب (-٣%) بسبب نتائج الانتخابات التشريعية وفرض الحصار من قبل المجتمع الدولي .

وبرغم الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني في عام ٢٠٠٧م إلا أن الاستهلاك النهائي عاد ليرتفع فحقق نسبة نمو ٦.٠٢% مقارنة مع العام الماضي، مع بقاء نسبة نمو متوازنة في معدل السكان بلغت ٢.٩٧% وذلك لفك الحصار الدولي عن السلطة الفلسطينية بعد تشكيل حكومة د .سلام فياض في الضفة الغربية .

وشهد قطاع غزة أواخر عام ٢٠٠٨م اعتداءً من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي مما سبب تراجعاً في الاستهلاك النهائي حيث بلغ إلى نسبة ١.٢٧% ، ومعدل نمو سكاني ٢.٨٦% .

وما إن تعافى معدل نمو الاستهلاك النهائي عام ٢٠٠٩م مسجلاً نسبة ٦.٠٢% حتى سجل تراجعاً في الاستهلاك النهائي ليصل معدل نموه ٣.٧٠% في عام ٢٠١٠م، وذلك نتيجة للانخفاض الحاد في استهلاك المؤسسات غير الهادفة للربح بمعدل ٣١.٩٨%، وسجلت الفترة (٢٠١١-٢٠١٢م) نمواً للاستهلاك النهائي بالمتوسط بنسبة ٩.٧٨%، وبقي معدل نمو سكان الأراضي الفلسطينية في الفترة الممتدة (٢٠٠٩-٢٠١٢م) مستقراً نسبياً ليبلغ ٢.٩٣% .

وشهدت الأراضي الفلسطينية هبوطاً وتراجعاً في نمو الاستهلاك ليبلغ بالسالب ما نسبته (-٣.٤٧%) عام ٢٠١٣م، مع بقاء معدل النمو محافظاً على نسبة نمو تقدر بحوالي ٢.٩٦%.

وسجل نمو متوسط كل من النمو السكاني والاستهلاك النهائي على التوالي ٢.٩٢%، ٤.٨٤% في عامي ٢٠١٤م و٢٠١٥م، وذلك بسبب الإنفاق الإغاثي لأهالي قطاع غزة اثر العدوان الإسرائيلي في عام ٢٠١٤م .

بلغ نمو سكان الأراضي الفلسطينية عام ٢٠١٦م ما نسبته ٢.٨٦% مسجلاً تراجعاً في نمو الاستهلاك النهائي ليبلغ ٢.٧٨% بسبب تشديد الحصار الإسرائيلي الخانق .

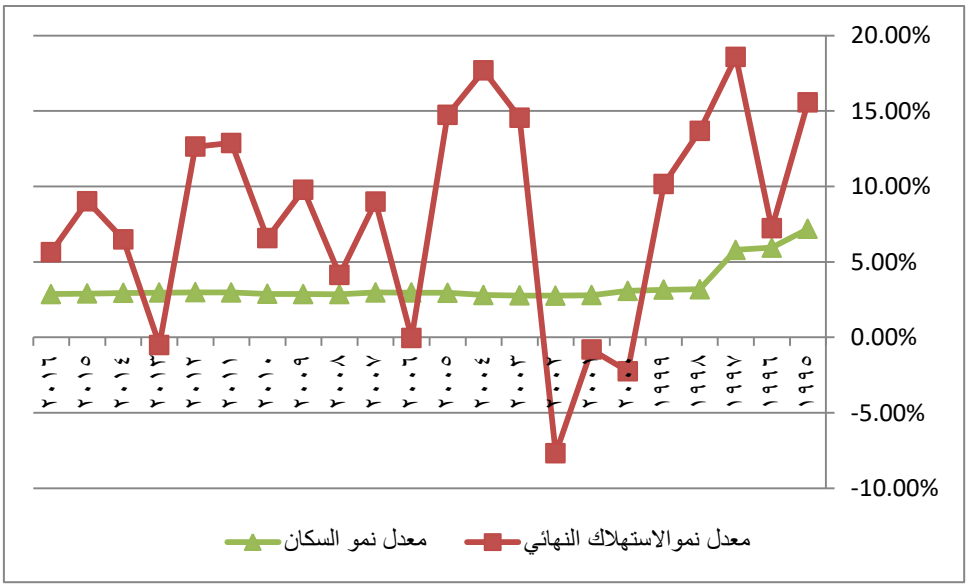

شكل (٥.٤): تطور معدل نمو كل من الاستهلاك النهائي وحجم السكان في الأراضي الفلسطينية في الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٥.٤).

جدول (٦.٤) متوسطات معدلات النمو لكل من حجم السكان وإجمالي الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي العائلي للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)

الفترة	1994-1997	1998-2000	2001-2016
متوسط معدل نمو السكان	4.73%	3.14%	2.89%
متوسط معدل نمو الاستهلاك النهائي	5.62%	4.06%	4.24%
متوسط معدل نمو الاستهلاك العائلي	5.26%	3.16%	4.12%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٥.٤).

وحتى لو استخدم الباحث متوسطات معدلات النمو لكل من الاستهلاك النهائي والسكان فإن النتيجة النهائية لن تختلف كثيراً وفقاً لما يلي :

من خلال الجدول نلاحظ في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧م) ارتفاع في متوسط نمو السكان حيث بلغ نمو السكان ٤.٧٣% وهي النسبة الأعلى لمعدل نمو السكان خلال فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م) كما سجلت كذلك الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧م) متوسط معدل نمو كل من الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي العائلي على التوالي ٥.٦٢%، ٥.٢٦% .

وفي الفترة الممتدة من (١٩٩٨-٢٠٠٠م) بلغ متوسط معدل نمو السكان ٣.١٤% ومتوسط معدل نمو كل من الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي العائلي على التوالي ما نسبته ٤.٠٦%، ٣.١٦%.

كما شهدت الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦م) نمواً متوازناً للسكان بمعدل ٢.٨٩% بالمتوسط وبلغ كذلك متوسط معدل نمو كل من الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي العائلي على التوالي ٤.٢٤%، ٤.١٢% .

والملاحظ أن معدل نمو كلا المتغيرين وفقاً للمراحل الزمنية حسب الجدول (٦.٤) لا تتباعد كثيراً فهي تتراوح بين ٤و٥% في الثلاث مراحل لكل منهما ويشير هذا إلى ترابط العلاقة بين المتغيرين، وقد سجلت فترة الدراسة نمواً في معدل السكان ويرافقه نمو الاستهلاك النهائي، حيث بلغ معدل نمو كل منهما على التوالي ١٠٧.٨٩%، ١٦٠.٦٢% بين عامي ١٩٩٤م و٢٠١٦م، ويظهر من ذلك أن الاتجاه العام لكلا المتغيرين في تزايد فالعلاقة طردية، ولابد من الاشارة إلى أن تذبذب قيم الاستهلاك النهائي وانخفاضها في بعض السنوات قد لا يعني بالضرورة تغيراً في العلاقة مع الزيادة في عدد السكان، فالتغيرات هنا في الاستهلاك النهائي لها علاقة بالاستقرار السياسي وحجم الدخل المتاح والمحددات الأخرى .

٤.٤.٤ الدين الحكومي (العام)

يعتبر الدين العام أحد المصادر الرئيسية للإيرادات العامة للدولة، حيث تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة عند عجزها عن توفير إيرادات كافية، حيث تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الأفراد أو الهيئات المحلية أو الدولية، كما تقتصر بعض تعريفات الدين العام على دين الحكومة من الافراد من خلال بيع السندات الحكومية للأفراد أو للبنك المركزي (العجلة، ٢٠١٢م، ص٧)، وعرف الدين العام كذلك بأنه مجموع الرصيد القائم للالتزامات المالية الحكومية غير المسددة والتي يتوجب على الحكومة دفعها تسديداً لتلك الالتزامات، كما أن الدين العام الداخلي هو كافة الالتزامات المالي التي يجب على الحكومة دفعها تسديداً لما اقترضته من بنوك أو

مؤسسات مالية محلية بموجب سندات حكومية وأخيراً عرف الدين العام الخارجي بجميع التزامات الحكومة المالية التي يجب أن تدفعها تسديداً لما اقترضته من دول ومؤسسات دولية بمقتضى القانون (قانون الدين العام الفلسطيني، المادة الأولى، ٢٠٠٥م)، كما يعرف الدين العام بالرصيد القائم للالتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة والمترتب على الحكومة دفعه لتسديد التزاماتها (ماس، ٢٠٠٥م، ص١)، وقد اجتذبت تراكمات الديون الحكومية الناشئة عن تنفيذ السياسات المالية التوسعية اهتمام الاقتصاديين ومحللي الأسواق المالية وصناع السياسات، ومع ذلك فإن تأثير هذه العوامل على الأداء الاقتصادي لا تزال مثيرة للجدل بين الاقتصاديين وخاصة على الاستثمار والاستهلاك، وهكذا يثير هذا الجدل مسألة ما إذا كان الدعم المالي يمكن أن يدعم الطلب المحلي.

و تعطي بعض الاقتصادات المتقدمة كاليابان التي حاولت تحفيز الاقتصاد من خلال ارتفاع عجز الموازنة، إلا أن الاستهلاك الخاص انخفض ليصل إلى أدنى مستوى له، ومن ناحية أخرى أظهر الاقتصاد في الولايات المتحدة تحسنا بعد تقديم الحوافز المالية، مما أدى إلى سحب البلاد من الركود الاقتصادي (Asmaddy,2015,p46)، كما وتوحي الأدبيات النظرية بأن للاقتراض تأثير إيجابي على الاستثمار والنمو لحد مستوى معين من الديون، فيصبح بعده له تأثيراً معاكساً مما يستوجب استخدام الدين استخداماً أمثلاً (العجلة، ٢٠١٢م، ص٦)، حيث تعتبر فكرة الدين الحكومي حديثة بشكل نسبي لأنها تعود للقرن الثامن عشر نظراً لتطور المجتمعات، وعمل السلطات الموكلة من قبل الشعب بفرض الضرائب والاقتراض عند الضرورة (العضايلة، ٢٠١٥م، ص٥١٦).

- **تحليل تطور حجم الدين العام في الأراضي الفلسطينية**

ويمثل الدين العام أحد مشاكلات الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية حيث تعود نشأته إلى العام ١٩٩٥م بحوالي ٦٨.٣ مليون دولار، وتطور هذا الدين (الداخلي والخارجي) من ٩٦.٣ مليون دولار ليصل إلى ٢,٤٨٣.٧٠ مليون عام ٢٠١٦م بمعدل نمو ٢٤٧٩.١٣%، حيث شكل كل من الدين الخارجي والدين الداخلي عام ٢٠١٦م على التوالي ٥٣.٩٧% ، ٤٦.٠٣% .

وكان قد بلغ الدين العام نحو ٣١.٩% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣م، ولا يرى البعض بأن هذه النسبة مؤشر خطير مقارنة مع الدول العربية المجاورة وبعض الدول الاجنبية، لكن للظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من تشوهات أصلاً يجب الحذر من حجم الدين المتزايد، وخاصة أنه توصلت بعض الدراسات إلى أن الدول

ذات المديونية العالية تؤثر سلبياً على استهلاكها بشكل عام وخاصةً استهلاكها الخاص (Robet,2005)، كما أن أغلب ديون السلطة كانت خارجية غير أن السلطة عملت على الاعتماد على المصادر المحلية كالمصارف وسلطة الطاقة لأن شروطها أفضل (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٥م، ص١٣)، وتقدر السلطة الفلسطينية حاجتها من المساعدات الدولية ١.٦٢ مليار دولار سنوياً لردم الفجوة المالية التي تعاني منها (البنك الدولي، ٢٠٠٧، ص٧)، وفيما يلي جدول (٧.٤) تطور الدين العام بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة:

تقود دراسة الجدول (٧.٤) إلى مجموعة من الملاحظات :

بدأ الدين العام الفلسطيني عام ١٩٩٥م بحوالي ٦٨.٣ مليون دولار ليصل إلى ٢٥٨.٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦م التي تخللتها انتفاضة النفق وظروف الاغلاق التي عانت منها الأراضي الفلسطينية، حيث سجل الدين العام معدل نمو١٦٨.١٢% و ١٥٢.٨٣% لنصيب الفرد منه وهو أعلى معدل نمو سجل خلال فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م)، وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ١٩٩٦م نما الاستهلاك الحكومي بمعدل ١٩.٤٠% .

شهدت الفترة (١٩٩٧-١٩٩٩م) التي سادتها حالة من الاستقرار النسبي كما ذكر مسبقاً نمواً في كل من الاستهلاك النهائي والاستهلاك الحكومي والدين العام بالمتوسط على التوالي ١٠.١٠%،١١.٤٠%، ٣٦.٨١%، وارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢.١% في عام ١٩٩٥م إلى حوالي ١٢.٣% في العام ١٩٩٩م، وتجدر الإشارة إلى أن المساعدات والهبات المقدمة من الدول المانحة لبناء الاقتصاد الفلسطيني تراجعت في عام ١٩٩٩م فبلغت خلال هذا العام حوالي ٢٧٤ مليون دولار مقابل ٤١٦ مليون دولار خلال العام الماضي بنسبة انخفاض بلغت ٣٤%، وقد أدى ذلك إلى اعتماد السلطة الفلسطينية على الدين العام الذي بدأ يتزايد في تراكماته (صندوق النقد العربي، ١٩٩٩م، ص٢٠٥)، وبرغم ذلك يبقى أقل من مستوى الدين العام في بلدان مشابهة (الأردن، مصر، لبنان) (ماس،٢٠٠١م، ص١٥٣) .

والعام ٢٠٠٠م شهد عودة نمو معدل الدين العام حيث بلغ ٨٦٣.٠٠ مليون دولار بنسبة نمو ٣٣.٠٨% مقارنة مع العام السابق لتمويل الاستهلاك الحكومي الذي بلغ نموه ٦.٨٨%، وحيث نما الاستهلاك النهائي سلبياً بمعدل (-٥.٣٢%) نتيجة الوضع المتردي.

جدول (٧.٤): تطور الدين العام بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار

السنة	الدين العام (بالمليون دولار أمريكي)	نصيب الفرد منه (بالدولار الأمريكي)	معدل النمو(%)	
			الدين العام	نصيب الفرد منه
1994	.	.	.	.
1995	96.30	38.83	.	.
1996	258.20	98.17	168.12%	152.83%
1997	403.30	145.07	56.20%	47.77%
1998	548.30	191.05	35.95%	31.69%
1999	648.50	219.09	18.27%	14.68%
2000	863.00	282.95	33.08%	29.15%
2001	872.60	278.79	1.11%	-1.47%
2002	749.10	232.64	-14.15%	-16.55%
2003	849.70	256.71	13.43%	10.35%
2004	1,002.20	294.76	17.95%	14.83%
2005	1,196.90	341.97	19.43%	16.02%
2006	1,092.00	302.49	-8.76%	-11.54%
2007	1,451.40	391.21	32.91%	29.33%
2008	1,557.40	407.70	7.30%	4.21%
2009	1,736.10	441.76	11.47%	8.35%
2010	1,882.80	466.04	8.45%	5.50%
2011	2,212.90	531.95	17.53%	14.14%
2012	2,482.60	578.69	12.19%	8.79%
2013	2,376.30	537.62	-4.28%	-7.10%
2014	2,216.90	487.23	-6.71%	-9.37%
2015	2,537.30	542.16	14.45%	11.27%
2016	2,483.70	516.36	-2.11%	-4.76%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، ٢٠١٧م)

تراجع معدل كل من الدين العام والاستهلاك الحكومي على التوالي ١.١١%، ١.٠٣% في عام ٢٠٠١م مقارنة مع العام السابق، مع نمو سلبي للاستهلاك النهائي بمعدل(-٣.٦٠%)

وأثر الدمار الذي اتصف بالشمول والخسائر التي قدرت بنحو ٧.٥ مليار دولار (صندوق النقد العربي، ٢٠٠١م، ص١٩٥).

بلغ عجز الموازنة العامة عام ٢٠٠٢م نحو ٧٧٠ مليون دولار وقد تم تمويل جزء من هذا العجز من الدعم العربي للموازنة والجزء الآخر من الاقتراض العام (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٢م ، ص٦)، وسجل كذلك في هذا العام تدهوراً في نمو الاستهلاك النهائي الذي بلغ (-١٠.٤٥%) وبطبيعة الحال تدهور نمو الاستهلاك الحكومي الذي هو أحد مكونات الاستهلاك النهائي بمعدل (-١٥.٢٨%) والذي يبلغ نسبته ٢٠.٧٠% من الاستهلاك النهائي، وسجل الدين العام انخفاضاً بمعدل (-١٤.١٥%) وذلك نتيجة انخفاض الديون المحلية (-٥١.٤٧%).

في الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م) ما زالت إسرائيل تتحكم بشكل كبير في الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، حيث دأبت على عدم دفع مستحقات السلطة من إيرادات الجمارك واستمرت في الامتناع عن تحويل مستحقات السلطة من حقوق المقاصة وضريبة القيمة المضافة، إذ تقدر هذه المستحقات بأكثر من نصف مليار دولار واستمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتحكم في التحويلات الفلسطينية الواردة من الخارج بذرائع عدة، فإيرادات المقاصة تشكل ثلثي إجمالي ايرادات السلطة فبلغت ١٣% من إجمالي الناتج المحلي (البنك الدولي، ٢٠٠٦م، ص٤)، وقد أدت هذه الإجراءات والقيود إلى ارتفاع عجز الموازنة الفلسطينية واضطرار السلطة الفلسطينية إلى اللجوء إلى الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية، وقد بلغ عجز الموازنة العامة لعام ٢٠٠٣ بحوالي ٤٨٠ مليون دولار، تم تمويل نحو ٧٥ % منه والذي يقدر بحوالي ٣٦٠ مليون دولار، من الدعم العربي والجزء الباقي من الاقتراض العام (صندوق النقد العربي،٢٠٠٣م، ص٨) ، وبلغت خدمة الدين العام عام ٢٠٠٤م حوالي ٢٢ مليون دولار وشكل ١.٧% من النفقات الجارية ،وشكل عجز الموازنة نسبة ١١.٥ % من الموازنة العامة في العام ٢٠٠٤م مقابل نسبة ١٦.٣% في العام ٢٠٠٣م (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤م، ص٦)، حيث ارتفع بالمتوسط معدل نمو كل من الاستهلاك النهائي والدين العام على التوالي ١٢.٨١%، ١٦.٩٣% في الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م)، ولا يزال الدين الخارجي يشكل النصيب الأكبر من الدين العام بنسبة ٦١.٦٨%، و تلقت السلطة نصف الدعم الدولي المتوقع وتم تغطية الفجوة المالية من الاقتراض (البنك الدولي، ٢٠٠٦م، ص٣٣) .

ونتيجة للتدهور السائد عام ٢٠٠٦م والذي نجم عنه ارتفاع العجز المالي للسلطة الفلسطينية من ٣٦٧.٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٥م إلى ٦٥٤.٨ مليون دولار في العام

٢٠٠٦م، أي بزيادة نسبتها ٧٨.١ %، وتراجعت الإيرادات العامة من ١,٥٥٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٥م إلى ١,٠٧٣ مليون دولار في العام ٢٠٠٦م، أي بنسبة بلغت ٣١.١ %، وتقلصت الإيرادات الجارية من ١,٢٠٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٥م إلى ٣٥٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٦م، وهو ما يمثل تراجع اَ بنسبة ٧٠.٩ %، وجاء ذلك كنتيجة مباشرة لتراجع العوائد الجمركية المستحقة السداد للموازنة من ٨١٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٥م إلى ٦٩ مليون دولار في العام ٢٠٠٦م (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦م، ص٢٥٤)، مما أدى لنمو سلبي في الاستهلاك النهائي بمعدل (-٣%)، وكذلك سجل تراجعاً في معدل كل من الدين الخارجي والداخلي على التوالي ٠.٨١%، (-١٩.٢٠%)، وقد يبلغ عجز الموازنة هذا العام حوالي مليار دولار (البنك الدولي، ٢٠٠٧م، ص٦).

والموازنة المالية الفلسطينية شهدت تطورات إيجابية خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٧م نتيجة قيام إسرائيل بالإفراج عن الجزء الأكبر من العائدات الجمركية المحتجزة لديها، إضافة إلى زيادة وتيرة المساعدات الدولية التي تم تقديمها إلى السلطة الفلسطينية، وهما العاملان اللذان أديا إلى تحقيق فائض في الموازنة الفلسطينية، بينما بلغت قيمة عجز الموازنة الفلسطينية في عام ٢٠٠٨ قبل المنح والمساعدات نحو ١.٣٧ مليار دولار، ولا زالت كشوفات الأجور تتجاوز الايرادات الحكومية (البنك الدولي، ٢٠٠٧م، ص٦)، وتم التمويل من خلال تدفق تمويل خارجي بلغ ١.٧٦ مليار دولار، وبالنتيجة فقد حققت الموازنة الفلسطينية فائضاً بقيمة ٣٩٣ مليون دولار، تم استخدامه لسداد جزء من مديونية السلطة الفلسطينية تجاه مؤسسات القطاع الخاص والجهاز المصرفي الفلسطيني، وبالرغم من تحقيق الموازنة الفلسطينية بعض الانجازات الهامة التي تمثلت في سداد المتأخرات المستحقة منذ سنوات سابقة لموظفي السلطة ولبعض مؤسسات القطاع الخاص (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٨م، ص٢٣٢)، وشهد عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٠م تحسناً في الأداء العام للموازنة الفلسطينية (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٩م، ص٢٧٠)، حيث أجمعت المؤسسات المالية الدولية على الجهود الاصلاحية التي واصلتها السلطة الفلسطينية خلال العامين ٢٠١١م و٢٠١٢م والتأكيد على قيام السلطة الفلسطينية باتخاذ خطوات كبيرة ومهمة خلال العقد الماضي في مجال إدارة المال العام، إلا أن هناك بعض الملاحظات العامة والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي الذي تعاني منه دولة فلسطين (صندوق النقد العربي ،٢٠١٢م ، ص٣٠١)، فقد شهد عام ٢٠١٢م معدل نمو كل من الاستهلاك النهائي والدين العام على التوالي ٣٥.٣١%، ٧١.٠٥% مقارنة مع العام ٢٠٠٧م،

ولأول مرة تصل نسبة الدين الداخلي ٥٥.٧٨% من الدين العام، مما يوحي بتبني السلطة الفلسطينية التركيز أكثر على الاقتراض المحلي .

سجلت الفترة (٢٠١٣-٢٠١٤م) متوسط نمو للاستهلاك النهائي بمعدل ٠.٠٥% وتراجعاً في معدل نمو الدين العام بلغ بالمتوسط (-٥.٤٩%)، وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الدين العام بلغت ما يقارب ٢.٣٨ مليار عام ٢٠١٣م واقترابها من الحد الأقصى المسموح به حسب قانون الدين العام الفلسطيني (٤٠%) (صندوق النقد العربي، ٢٠١٣م، ص٣٠١) .

بلغ الدين العام ٢,٤٨٣.٧٠ مليون دولار في العام ٢٠١٦م مسجلاً انخفاضاً بنحو ٢.١١% مقارنة مع العام السابق وكما بلغ كذلك الاستهلاك النهائي ٩,٦١٩.٣٠ مليون دولار منخفضاً بمعدل ٢.٧٨%، وارتفع نصيب الفرد الفلسطيني من الدين العام الإجمالي ٥٠٢ دولار بزيادة مقدارها ٢.٤% خلال التسع شهور الأولى من العام ٢٠١٥م، فمن الضروري البدء بإجراءات للتقليل من الدين العام والتي تشمل تخفيف النفقات الحكومية والنهوض بالسياسات التنموية وإعادة النظر بآليات منح القروض (ماس، ٢٠١٥م، ص٤)، وتعكس هذه النسب الصعوبات المالية التي تواجهها الحكومة في الحصول على التمويل المطلوب، مما يدفعها إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين وغيرهم (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٦م، ص٣٤)، وعملت السلطة على بذل الجهود من أجل إزالة مخزون المتأخرات للقطاع الخاص وتقديم دفعات إجمالية حوالي ١ مليار شيكل، والعمل على تقليص الميزانية للحد من تراكم المتأخرات (IMF,2017,p7) ومع عدم كفاية مستويات النمو المتوقعة لتحسين مستويات المعيشة من المتوقع أن يرتفع العجز المالي قبل المنح إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (١.٣٥ مليار دولار) في العام ٢٠١٧م، وفي الوقت نفسه قد تنخفض المساعدات الخارجية في هذا العام ٢٠١٧م إلى حوالي ٦٤٠ مليون دولار، مما يترك فجوة تمويلية تتجاوز ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ولن تكون إجراءات السلطة الفلسطينية وحدها كافية لإغلاق الفجوة بشكل كامل، وما لم تتم زيادة المعونة المقدمة من المانحين بشكل كبير (WB,2017,p2).

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني تتضاعف بحيث تصبح حوالي ٣٥% للعام ٢٠١٤م وحوالي٥٣ % للعام ٢٠٠٧م، وبالمقارنة مع الدول المجاورة نجد أن الوضع الفلسطيني (خاصةً في الآونة الأخيرة) أفضل من معظم الدول المحيطة (مصر والأردن والمغرب وتونس واسرائيل) (ماس، ٢٠١٦م، ص٩٨)، وفي العام ٢٠١٥م بلغت نسبة إجمالي الدين العام من إجمالي ناتجها المحلي للدول المجاورة كان أعلى بكثير مقارنة مع الوضع الفلسطيني، فقد بلغت لكل من لبنان والأردن ومصر حوالي

١٣٩.٠٨%، ٩١.٦٨%، ٨٧.٦٦% على التوالي، بينما بلغت نسبة الدين العام الفلسطيني من إجمالي ناتجه القومي ٣١.٥٧%، ومن هذه النسب نلحظ بالإضافة لتردي الوضع الاقتصادي الفلسطيني فإنه الوضع نفسه تعاني منه الدول المجاورة (البوابة العربية للتنمية، ٢٠١٧م).

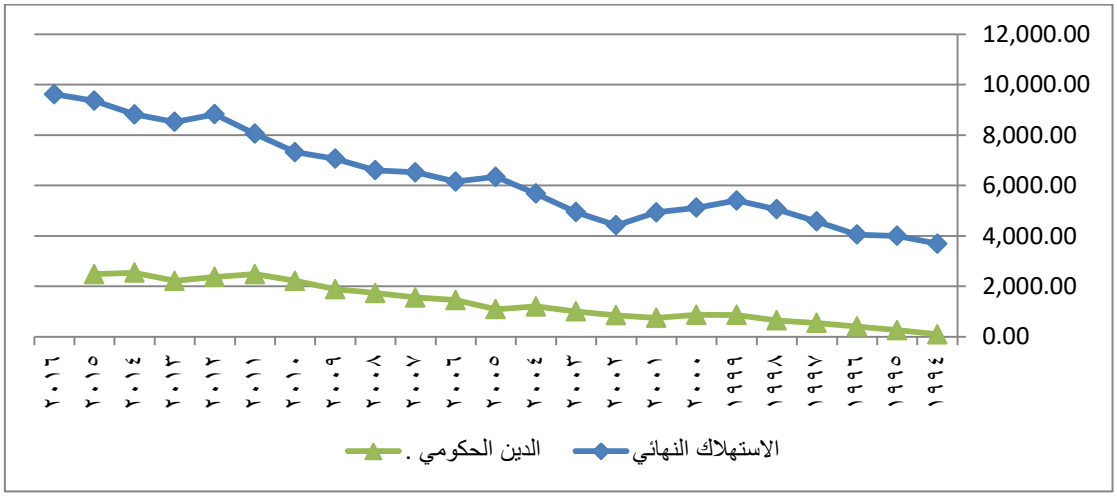

شكل (٦.٤): تطور الدين العام والاستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة في الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمليون دولار

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٧.٤).

وتشير بيانات الجدول رقم (٧.٤) إلى الاتجاه العام لوجود علاقة طردية بين كل من الدين العام والاستهلاك النهائي، حيث سجلت زيادة لكل منهما خلال فترة الدراسة ٢٤٧٩.١٣%، ١٦٠.٦٢% على التوالي، ورغم أن الدراسة القياسية ستحسم طبيعة واتجاه هذه العلاقة فإن الدين العام يؤثر بشكل مباشر على استهلاك الحكومة وبشكل غير مباشر على استهلاك الأسر حيث أنه يستخدم في دفع الرواتب.

٥.٤ خلاصة الفصل

تكمن أهمية الاستهلاك النهائي باعتباره أكبر مكون للناتج المحلي الإجمالي، ونظراً للعلاقة الاستثنائية بينهما نظراً لتجاوز الاستهلاك النهائي الناتج المحلي فزاد عنه عام ٢٠١٦م بحوالي ١٩.٦٩%، فالفارق بينهما يتم تغطيته بالمعونات والمساعدات الخارجية والتحويلات من الخارج، ويدل ذلك على عدم قدرة الأخير على تلبية الطلب المحلي على كل من السلع والخدمات في الأراضي الفلسطينية، لذلك من الأهمية بمكان دراسة وتحليل تطور كل من الاستهلاك النهائي ومكوناته خلال سنوات الدراسة، ومن خلال دراسة تطور معدلات نمو كل منهما وجد الباحث عدم استقرار في معدلات النمو وكانت غالباً تتصف بالاضطراب كما رأينا، وذلك نتيجة الظروف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية والتي بطبيعة الحال تؤثر على الاقتصادي وجعلته اقتصاداً مشوهاً وانعكاس ذلك على المستوى المعيشي.

وزاد طوال فترة الدراسة نمو كل من الدخل المتاح والاستهلاك النهائي بالمتوسط بنسبة ١٢٦%، ١٣٩% لكل منهما على التوالي، مما يظهر إلى أن الاتجاه العام للعلاقة بينهما في كل السنوات طردية، وشهدت كذلك معدلات الادخار القومي في الأراضي الفلسطينية تذبذباً كبيراً، ويظهر ذلك جلياً في العامين ٢٠٠٤م و ٢٠٠٨م حيث بلغ الادخار القومي على التوالي (-٣٩٠.٣) مليون دولار، ٢٠٨٤.١ مليون دولار، ومن خلال تحليل تطور كل من الادخار الفلسطيني والاستهلاك النهائي نجد الاتجاه العام للعلاقة بينهما يوحي بوجود علاقة عكسية، وكذلك تم تسجيل نمواً في معدل السكان و نمو الاستهلاك النهائي حيث بلغ بالمتوسط معدل نمو كل منهما على التوالي ١٠٧.٨٩%، ١٦٠.٦٢% بين عامي ١٩٩٤م و٢٠١٦م، ويظهر من ذلك أن الاتجاه العام لكليهما في تزايد فالعلاقة طرية ، كما سجلت زيادة نمو لكل من الدين العام والاستهلاك النهائي خلال فترة الدراسة ٢٤٧٩.١٣%، ١٦٠.٦٢% على التوالي، فالاتجاه العام وجود علاقة طردية بينهما كذلك، والدراسة القياسية ستحسم طبيعة واتجاه علاقة كل من (الدخل المتاح الإجمالي، الادخار الكلي الإجمالي، الدين العام) والاستهلاك النهائي.

الفصل الخامس

قياس دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني

الفصل الخامس

قياس دالة الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الفلسطيني

١.٥ مقدمة

سيتم في هذا الفصل استعراض منهجية الدراسة والأساليب القياسية التي اعتمدت عليها الدراسة، وكذلك تحديد بيانات الدراسة ومصادرها والمتغيرات المستخدمة في تقدير النماذج، وتحديد النموذج القياسي المناسب لتقدير دالة الاستهلاك الكلي الفلسطيني في الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)، كما سيتم دراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبيان الطرق الإحصائية المستخدمة في التقدير، وتقديم صياغة رياضية للنموذج القياسي المراد تقديره، وتتمثل هذه الأساليب بمعاملات الارتباط ونموذج الانحدار الخطي، واستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية كاختبار السكون لفحص استقرار السلاسل الزمنية، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات، واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في برنامج (EViews9) الإحصائي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

٢.٥ منهجية التحليل وصياغة النموذج القياسي

يتكون النموذج القياسي للدراسة من خمسة متغيرات كالتالي :

أولاً: المتغير التابع

PAC : نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي الكلي الذي هو عبارة عن مجموع الاستهلاك النهائي لكل من الأسر، الحكومة، والمؤسسات غير الربحية .

ثانياً: المتغيرات المستقلة

PYD : نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي (Gross national disposable income) وهو الدخل المتاح لاستهلاك النهائي للسلع والخدمات ، والفرق بين الدخل القومي المتاح والاستهلاك النهائي هو إجمالي الادخار فيكون الادخار سالباً اذا كان الاستهلاك النهائي أكبر من الدخل المتاح (الانكتاد ، ٢٠٠٥م).

PGD : نصيب الفرد من الدين الحكومي (Government debt) ، حيث يعرف الدين الحكومي بالرصيد القائم للالتزامات الحكومية المباشرة وغير المباشرة والمترتب على الحكومة دفعه لتسديد التزاماتها (ماس، ٢٠٠٥م، ص١).

PS : نصيب الفرد من الادخار (Saving) الكلي وهو ذلك الجزء من الدخل الجاري الذي لم يستهلك في فترة ما بهدف استعماله في فترة لاحقة .

Dum : متغير وهمي يعبر عن الاستقرار السياسي (Political stability) في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة، نظراً لأثر الاوضاع السياسية والأمنية على النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي في الأراضي الفلسطينية ، فتم اعطاء فترات الاستقرار السياسي القيمة (٠) بينما أعطيت فترات عدم الاستقرار السياسي القيمة (١) والتي كان يسودها الحصار والعدوان الإسرائيلي بالإضافة للخلاف الفلسطيني– الفلسطيني .

وتجدر الاشارة إلى أن الباحث استبعد السكان كمحدد للاستهلاك من المتغيرات المستقلة، حيث اعتمد على نصيب الفرد لكل من هذه المتغيرات ويتضمن عملياً تأثير السكان ووجوده ضمن المتغيرات جميعاً .

١.٢.٥ نموذج الدراسة

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن المتغيرات المستقلة المؤثرة في الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة (١٩٩٤–٢٠١٦م) كالتالي :

$$PAC_t = f (PYD_t , PS_t , PGD_t , Dum_t) + \varepsilon_t$$

٢.٢.٥ مصادر البيانات المستخدمة في النموذج

تم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية السنوية لمتغيرات الدراسة للفترة (١٩٩٤–٢٠١٦م) للاقتصاد الفلسطيني من المصادر الثانوية، والمتمثلة في التقارير والإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة إلى تقارير وإحصاءات المنظمات والمؤسسات الدولية، وهذه البيانات شكلت سلسلة زمنية على فترة ٢٣ عام .

٣.٢.٥ المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة

اتبع الباحث في هذه الدراسة كل من المنهج الإحصائي الوصفي لوصف المتغيرات، ومنهج الاقتصادي القياسي للقيام بتقدير العلاقة بين المتغيرات للحصول على معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

أولاً: اختبار السكون (Stationary Test)

يعتبر اختبار السكون للسلاسل الزمنية شرطاً ضرورياً في تحليلها بهدف الحصول على نتائج سليمة وغير مزيفة، فهو الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، حيث يتم استخدام اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية عن طريق إجراء أحد الاختبارين التاليين:

- اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller: ADF) .
- اختبار فيليبس بيرون (Phillips Peron, PP) .

وتعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة (Stationary) إذا توفرت فيها الخصائص التالية:(عطية، ٢٠٠٤م، ص٦٤٨)

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن .
- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك (Co-Integration)

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ويشترط لحدوث التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية ساكنة من نفس الدرجة (عطية، ٢٠٠٤م، ص٦٧٠)، ويوجد هناك عديد من اختبارات التكامل المشترك منها:

- اختبار آنجل جرانجر (Granger & Angel)
- اختبار جوهانسون– جسليوس (Johansen & Juselius)

ثالثاً: طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

طريقة المربعات الصغرى العادية هي من أهم الطرق لتقدير معاملات معادلة الانحدار، حيث تستخدم هذه الطريقة في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة المتغير التابع بمتغير أو عدة متغيرات مستقلة، ومن خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية أنها تجعل مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع أقل ما يمكن (عطية،

٢٠٠٤م، ص٢٥٦)، ومن خصائصها كذلك دقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها للحكم على جودة النموذج المقدر والمتمثلة في التالي :

- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Homoscedasticity).
- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation).
- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).
- عدم وجود علاقة بين البواقي والمتغيرات المستقلة .

رابعاً: المقاييس الإحصائية الوصفية

استخدمت المقاييس الاحصائية لوصف بيانات متغيرات الدراسة، حيث تم الوصف الحسابي لكل متغير على حدى واعطاء مؤشرات أولية عنه عبر الزمن باستخدام نتائج كل من الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، والقيمة الصغرى والعظمى .

٣.٥ التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج

١.٣.٥ الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي

يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة لعرض البيانات الاقتصادية واستخلاص المؤشرات الأولية لطبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، والجدول (١.٥) يوضح المؤشرات الأولية لطبيعة متغيرات الدراسة كالتالي :

جدول (١.٥): يوضح أهم المقاييس الاحصائية لمتغيرات الدراسة

المتغير Variable	الوسط الحسابي (Mean)	الوسيط Median	الانحراف المعياري Std.Dev	أقل قيمة Minimum	أكبر قيمة Maximum
PAC	1,756.04	1,758.64	177.63	1,371.70	2,056.45
PYD	1,849.77	1,909.42	213.97	1,471.05	2,274.05
PS	93.90	69.07	134.70	-114.79	545.57
PGD	344.69	322.23	156.20	38.83	578.69

- **التحليل الوصفي لمتغير نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي (PAC) :**

من خلال الجدول (١.٥) فقد قدرت قيمة نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي للأراضي الفلسطينية بحوالي ١٧٥٦.٠٤ دولار كمتوسط حسابي لفترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م)، مسجلاً انحرافاً معيارياً بقيمة ١٧٧.٦٣ دولار وبلغت قيمة الوسيط ١٧٥٨.٦٤ دولار، بينما بلغت أقل قيمة لنصيب الفرد من الاستهلاك النهائي ١٣٧١.٧٠ دولار عام ١٩٩٤م مع بداية نشأة السلطة الفلسطينية ، وقدرت أكبر قيمة لنصيب الفرد من الاستهلاك النهائي ٢٠٥٦.٤٥ دولار للعام ٢٠١٦م بمعدل نمو ٢.٧٦% عن العام السابق، حيث سجل الاستهلاك الأسري نسبة النمو الأعلى بمقدار ٣.٩٥% مقابل تراجع معدل نمو استهلاك المؤسسات غير الربحية (-٣.٤٦%) وبلغ معدل النمو بحوالي ٠.١٤ % بالنسبة للاستهلاك الحكومي.

- **التحليل الوصفي لمتغير نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي (PYD) :**

ويوضح الجدول (١.٥) قيمة المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي للأراضي الفلسطينية ١٨٤٩.٧٧ دولار لفترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م)، مسجلاً انحرافاً معيارياً بقيمة ٢١٣.٩٧ دولار وبلغت قيمة الوسيط ١٩٠٩.٤٢ دولار، حيث سجلت أقل قيمة لنصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي بحوالي ١٤٧١.٠٥ دولار للعام ١٩٩٤م، وسجلت أعلى قيمة له عام ٢٠١٦م بمبلغ ٢٢٧٤.٠٥ دولار نظراً للزيادة في المعونات وخاصة صافي التحويلات من الخارج .

- **التحليل الوصفي لمتغير نصيب الفرد من الادخار الكلي (PS) :**

من خلال الجدول (١.٥) فقد قدرت قيمة نصيب الفرد من الادخار الكلي للأراضي الفلسطينية بحوالي٩٣.٩٠ دولار كمتوسط حسابي لفترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م)، مسجلاً انحرافاً معيارياً بقيمة ١٣٤.٧٠ دولار وبلغت قيمة الوسيط ٦٩.٠٧ دولار، بينما بلغت أقل قيمة لنصيب الفرد من الادخار الكلي -١١٤.٧٩ دولار عام ٢٠٠٤م مسجلاً نمواً سلبياً بمعدل ٤.٧% عن العام ٢٠٠٣م، وذلك نظراً لحالة التدهور التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني بسبب الوضع السياسي غير المستقر، وقدرت أكبر قيمة لنصيب الفرد من لادخار الكلي ٥٤٥.٥٧ دولار للعام ٢٠٠٨م بمعدل نمو ١٢٩.٦% عن العام السابق .

- **التحليل الوصفي لمتغير نصيب الفرد من الدين العام (PGD) :**

وشهد الدين العام في فترة الدراسة (١٩٩٤-٢٠١٦م) متوسطاً حسابياً بحوالي ٣٤٤.٦٩ دولار وبلغ الانحراف المعياري بما قيمته ١٥٦.٢٠ دولار ويقابله الوسيط بحوالي ٣٢٢.٢٣

دولار، كما بلغت أقل قيمة لنصيب الفرد من الدين العام ٣٨.٨٣ دولار والتي كانت عام ١٩٩٥م حيث كانت بداية لجوء الحكومات الفلسطينية للدين العام لتغطية نفقاتها وخاصة الجارية منها، كما بلغت أعلى قيمة لنصيب الفرد من الدين العام بحوالي ٥٧٨.٦٩ دولار في العام ٢٠١٥م واقترابها من الحد الأقصى المسموح به حسب قانون الدين العام الفلسطيني.

ومن الملاحظ أن فترات عدم الاستقرار السياسي والأمني التي سادت الأراضي الفلسطينية بداية بانتفاضة النفق عام ١٩٩٦م وفترة العدوان والحصار على الأراضي الفلسطينية للفترة الممتدة (٢٠٠٠-٢٠٠٢م) بالإضافة للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٦م) والتي شهدت عدواناً كبيراً على قطاع غزة واستمرار الاغلاقات المتكررة للأراضي الفلسطينية وخاصة الحصار المطبق والمستمر على قطاع غزة، مما انعكس كل ذلك سلباً على متغيرات الدراسة والتي تم شرحها وتحليلها بشكل تفصيلي في الفصل الثالث .

٢.٣.٥ التقدير القياسي لنموذج الدراسة

سيوضح الباحث الأساليب الاحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة ومستعرضاً لنتائجها، واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج وفحص صلاحيته ومدى جودته، ونموذج الدراسة كالتالي:

$$PAC_t = f (PYD_t , PS_t , PGD_t , Dum_t) + \varepsilon_t$$

وبالتالي فإن الصيغة الرياضية لنموذج الدراسة والإشارات المتوقعة للمعاملات:

$$PAC_t = \beta_0 + \beta_1 PYDN_t + \beta_2 PS_t + \beta_3 PGD_t + \beta_4 Dum_t + \varepsilon_t$$

$$\beta_1 < 0 \quad , \quad \beta_2 < 0 \quad , \quad \beta_3 > 0 \quad , \quad \beta_4 < 0$$

حيث أن :

- الحد الثابت : β_0
- معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة : β_1 , β_2 , β_3 , β_4
- الخطأ العشوائي : ε_t

أولاً: الرسم البياني لكل من المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة

يتضح من خلال الرسم البياني شكل (١.٥) بأن العلاقة بين المتغير التابع (PAC) ومتغير نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح (PYD) تمثل بمنحنى فيلبس :

$$PAC = a + b\,(1/PYD) + \varepsilon t$$

فحسب علاقة التحويل لمقلوب (عطية،٢٠٠٥،ص٢٤٢-٢٤٣):

فإذا كانت $a > 0$ ، $b < 0$ فإن العلاقة بين PAC ، PYD تكون علاقة طردية، فمع زيادة PYD بوحدة واحدة تزداد PAC بمعدل متناقص حتى تصل لحد أقصى وهي a، وذلك عندما تصل PYD إلى ما لانهاية . ومن ناحية أخرى عندما PAC = صفر ، فإن ($PYD = -b/a$) ويعبر الشكل (١.٥) عن العلاقة بين PAC ، PYD في هذه الحالة :

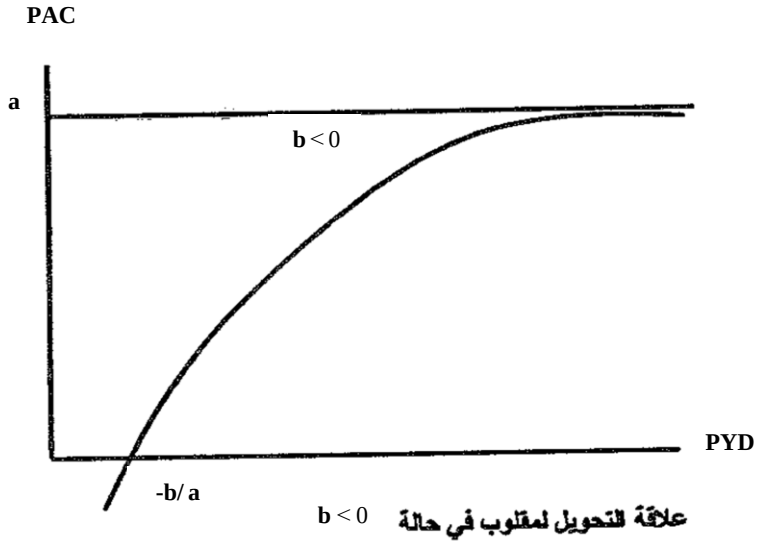

شكل (١.٥): منحنى فيلبس للعلاقة بين PAC ، PYD

ومن الأمثلة الاقتصادية لهذه الصيغة العلاقة بين استهلاك بعض أنواع الغذاء والدخل، حيث لا يأخذ المتغير التابع قيماً موجبةً قبل أن يصل المتغير المستقل لحد أدنى معين = **-b/ a** ، وبناءً على ذلك سيتم تعريف متغيراً جديداً على النحو التالي :

(PYDN = 1/PYD).

ويتبين كذلك من خلال الرسم البياني شكل (٢.٥) وجود علاقة خطية بين كل من المتغير التابع **(PAC)** والمتغيرات المستقلة **(PS)**، **(PGD)**.

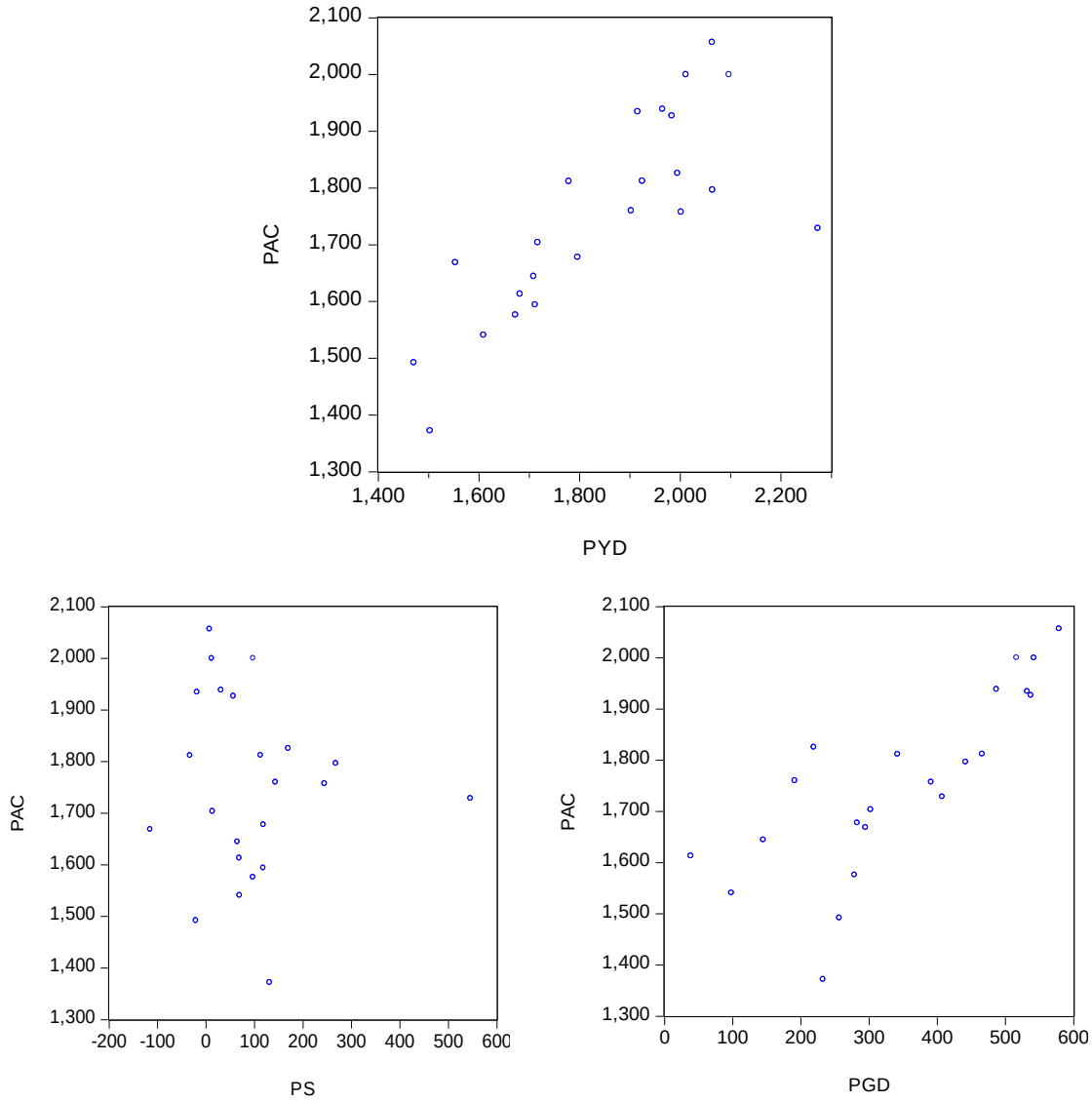

شكل (٢.٥): العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

ثانياً: نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

أجرى الباحث تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على معادلة انحدار، ومن ثم الحصول على بواقي معادلة الانحدار المقدرة، ثم تم اجراء اختبار السكون (Phillips–perron) لفحص سكون البواقي كما هو موضح في الملحق رقم (١) .

جدول (٢.٥): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للبواقي

Phillips-perron		
	المستوى (Level)	P-values
البواقي (U)	-3.932696	0.0073*

*رفض الفرضية الصفرية عند مستوى 0.05.

وحسب الجدول (٢.٥) يتبين ان القيمة الاحتمالية (0.0073) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدة في البواقي (البواقي ليست ساكنة)، وبالتالي توجد أدلة كافية من بيانات العينة لدعم الفرضية البديلة التي تنص أن البواقي ساكنة، وبالتالي يمكن القول بأن بيانات متغيرات الدراسة ساكنة، وبناءً على ذلك فإن سكون البواقي يكون متحقق.

ثالثاً: نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration)

بعد تحقق سكون البواقي عند المستوى باستخدام اختبار(Phillips–perron) ، وبالتالي نستنتج أن متغيرات النموذج متكاملة من نفس الرتبة ، ونتائج اختبار (Johansen & Juselius) للتكامل المشترك موضحة في الجدول (٣.٥) .

جدول (٣.٥): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (Johansen & Juselius)

Trace static			
Prob	Likelihood Ratio معدل الامكانية	Critical value Sig Level = 0.05	Hypothesized
0.0005	65.25292	47.85613	None *
0.0260	32.19872	29.79707	At most 1*
0.2924	9.580524	15.49471	At most 2
0.0858	2.950661	3.841466	At most 3

*رفض الفرضية الصفرية عند مستوى 0.05.

فإن القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (Likelihood Ratio) البالغة (65.25292) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) والتي بلغت (47.85613) عند مستوى دلالة 0.05، بالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن (r = 0)، وبلغت القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (Likelihood Ratio) البالغة (32.19872) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) والتي بلغت(29.79707) و(القيمة الاحتمالية = 0.0260) عند مستوى دلالة 0.05، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية (r ≤ 1) التي نصت على

وجود متجه واحد للتكامل المشترك على الأكثر في النموذج ونقبل الفرضية البديلة (r > 1) مع العلم بأنه تم عدم رفض الفرضية الصفرية القائلة بأنه يوجد على الأكثر متجهين (القيمة الاحتمالية = 0.2924) وبالتالي يمكن القول بأنه يوجد معادلتي تكامل مشترك على الأقل، الملحق (٢) .

رابعاً: نتائج تقدير النموذج القياسي

بعد نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك تم تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتم أيضاً إدراج المرونات لمتغيرات الدراسة وكما هي موضحة في الجدول (٤.٥)، الملحق (٣)، (٤).

جدول (٤.٥): نتائج تقدير النموذج القياسي المتعدد

Variable	Coefficient	S.E	t-statistics	p-values	Elasticity at Means
C	3306.123	68.56895	48.21603	0.0000*	1.882707
PYDN	-2783752	102089.6	-27.26774	0.0000*	-0.868403
PS	-0.777156	0.040312	-19.27866	0.0000*	-0.041560
PGD	0.187440	0.04462	4.200659	0.0006*	0.036793
DUM	-24.56123	10.51980	-2.334763	0.0321*	-0.009536
(**R^2** = 0.9929), (**Adjusted R^2** = 0.9913), (**DW**=1.82), (**F** =602.630) (**Prob** = 0.0000)					

*المتغير دال احصائياً عند مستوى 0.05.

PAC = 3306.1227 - 2783752.047***PYDN** - 0.777***PS** + 0.187***PGD** - 24.5612***DUM**

(102089.6) (0.040312) (0.04462) (10.51980)

خامساً: تقييم الجودة الإحصائية للنموذج المقدر

- **معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)**

يتبين من خلال الجدول (٤.٥) أن قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت (0.9913)، وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 99.13% من التغير الذي يحدث في نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي الكلي في الأراضي الفلسطينية للفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) والنسبة الباقية (0.87%) تعزى إلى متغيرات مستقلة أخرى لم يشتمل عليها نموذج الانحدار.

- **اختبار (F)**

ويتبين كذلك من الجدول (٥-٤) بأن (F =602.630) باحتمال، (Prob = 0.0000)، مما يعني أنه توجد علاقة بين المتغير التابع (PAC) وأحد المتغيرات المستقلة على الأقل.

سادساً: التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

- **اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)**

للتحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي هناك طريقتين فالطريقة غير الرسمية (الرسم البياني) والطريقة الرسمية (Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test):

فمن خلال رسم دالة الارتباط الذاتي (ACF) ودالة الارتباط الذاتي الجزئية (PACF) تبين أنه لا يوجد ارتباط ذاتي لأن كل معاملات الارتباط غير معنوية، وكذلك من خلال الطريقة الرسمية تبين أن قيمة الاختبار تساوي (0.00736) باحتمال (P-Value = 0.9316)، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج، انظر الملحق (٥)، وبالإضافة لذلك فمن خلال جدول (٥-٤) فإن قيمة (DW=1.82) وهي أكبر من قيمة (du=1.80) والتي تشير كذلك إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)**

تم استخدام اختبار (Jurque-Bera) للتأكد من تحقق شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي، فأثبتت النتائج أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة (J = 1.44196) بمستوى دلالة (P-Value = 0.486275)، وبذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، الملحق (٦).

- **اختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر**

تم استخدام اختبار (T-test) للتأكد من أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر، فدلت النتائج على أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر، حيث بلغت قيمة (T-statistic = 6.65) بمستوى دلالة (P-Value = 1.0000) وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر، الملحق (٧) .

- **اختبار تجانس حدود الخطأ (Homoscedasticity)**

باستخدام اختبار (Breuch–Pangan–Godfrey) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ، فأشارت النتيجة إلى قيمة الاختبار تساوي (2.11982) باحتمال (P–Value = 0.7137)، وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، الملحق (٨) .

- **اختبار عدم التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)**

من خلال اختبار معاملات تضخم التباين (Variance Inflation Factors) يتضح خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة، حيث تبين أن قيمة معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (5)، الملحق (٩) .

- **اختبار عدم وجود علاقة بين البواقي والمتغيرات المستقلة**

تشير النتائج بعدم وجود علاقة بين البواقي وكل متغير مستقل وذلك من خلال قيم (P–Value = 1.000) لمعامل الارتباط بين البواقي وكل من المتغيرات المستقلة وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، الملحق (١٠) .

وبالتالي فان النموذج المقدر قد حقق جميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وبناءً على تقييم الجودة الإحصائية لهذا النموذج المقدر، فإننا نستطيع الحكم على جودة النموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية والاعتماد عليه وتفسير نتائجه حسب الواقع الاقتصادي .

٣.٣.٥ نتائج اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

- **الفرضية الاولى: "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح ونصيب الفرد من الاستهلاك الكلي في الأراضي الفلسطينية"**

من خلال نتائج التحليل القياسي الموضحة في الجدول (٤.٥) توجد علاقة طردية بين نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح ونصيب الفرد من الاستهلاك الكلي في الأراضي الفلسطينية، وبذلك توجد أدلة كافية لدعم الفرضية القائلة بأنه توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح ونصيب الفرد من الاستهلاك النهائي الكلي ، فتبين أن معامل المرونة في المتوسط لمتغير نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح بلغ (0.86–) حيث أن (b سالبة لمقلوب المتغير PYDN) وكانت قيمة

(p-value = 0.000)، فكل زيادة في نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح بنسبة 1% يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي بنسبة (0.86%)، وهذا مطابقاً للنظرية الاقتصادية التي نصت على أنه كلما زاد الدخل المتاح يزداد الاستهلاك، وتتفق هذه النتيجة مع كافة الدراسات السابقة، والتي أجمعت بأن الزيادة في الدخل المتاح يقابلها زيادة في الاستهلاك، ومن الواضح أن النزعة الاستهلاكية في الاقتصاد الفلسطيني والتي تظهر من خلال نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي التي وصلت حوالي ١٢٠% في المتوسط خلال فترة الدراسة، قد أثرت على الاستفادة المثلى من تطور حجم الدخل المتاح، فبرغم نمو الدخل المتاح بمعدل ١٦١% خلال فترة الدراسة وبمعدل أكبر من نمو حجم الاستهلاك الذي نما بنسبة ١٥٤%، إلا أن تأثير الزيادات أو الانخفاضات في الدخل كانت أقوى تأثيراً على الاستهلاك، فعلى سبيل المثال زاد الدخل المتاح عام ٢٠٠٣م بنسبة ٠.٦% بينما زاد الاستهلاك النهائي بنسبة ١١.٨%، وعندما انخفض الدخل المتاح بنسبة ٠.٤% عام ٢٠٠٦م فإن الاستهلاك انخفض بنسبة أكبر وصلت إلى ٣% وهذا حدث في أكثر من عام، بل تأثرت سنوات لا حقة بالتغيرات في فترات الإبطاء، ويشير كل ذلك إلى قوة الاتجاه العام للعلاقة الطردية بين كلا المتغيرين .

- **الفرضية الثانية : "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نصيب الفرد من الادخار الكلي ونصيب الفرد من الاستهلاك الكلي في الأراضي الفلسطينية"**

أما بالنسبة لمتغير نصيب الفرد من الادخار الكلي والذي يشير لوجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الادخار الكلي ونصيب الفرد من الاستهلاك الكلي في الأراضي الفلسطينية بناءً على نتائج التحليل القياسي الموضحة في الجدول (٤.٥)، وبذلك توجد أدلة كافية لدعم الفرضية القائلة بأنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين نصيب الفرد من الادخار الكلي ونصيب الفرد من الاستهلاك الكلي، فتبين أن معامل المرونة في المتوسط لمتغير نصيب الفرد من الادخار الكلي قد بلغ (-0.041) وكانت قيمة (p-value = 0.000)، فكل زيادة في نصيب الفرد من الادخار الكلي بنسبة 1% يقابلها انخفاضاً في نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي بنسبة (0.041%)، وهذا مطابقاً للنظرية الاقتصادية على أنه كلما زاد الاستهلاك انخفض الادخار، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات التالية (غيث، ٢٠١٦م)، (الحرازين، ٢٠١٥م)، (الحسن، ٢٠١٦م)، (محمد، ٢٠١٣م)، وتختلف مع دراسة (علي، ٢٠١٤م) التي استبعدت متغير الادخار لكونه لم يكن دالاً في النموذج، ويرى الباحث أنه بما أن الأراضي الفلسطينية تتسم بمعدلات استهلاك عالية وتكون موجهة إلى السلع الاستهلاكية خاصةً المستوردة، ومن ثم فإن

الادخار الكلي في الاقتصاد الفلسطيني يعاني من انخفاض في مستواه بسبب زيادة الاستهلاك المستمرة، حيث حقق الادخار خلال فترة الدراسة نمواً سلبياً طوال ١٣ سنة متتالية ومتفرقة أحياناً متأثراً بتزايد النزعة الاستهلاكية على حساب الادخار .

- **الفرضية الثالثة : "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نصيب الفرد من الدين الحكومي ونصيب الفرد من الاستهلاك الكلي في الأراضي الفلسطينية"**

من خلال نتائج التحليل القياسي الموضحة في الجدول (٤.٥) تشير لوجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الدين الحكومي ونصيب الفرد من الاستهلاك الكلي في الأراضي الفلسطينية، وبذلك توجد أدلة كافية لدعم الفرضية القائلة بأنه توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين نصيب الفرد من الدين الحكومي ونصيب الفرد من الاستهلاك الكلي، فتبين أن معامل المرونة في المتوسط لمتغير نصيب الفرد من الدين الحكومي قد بلغ (0.036) وكانت قيمة (p-value = 0.000)، فكل زيادة في نصيب الفرد من الدين الحكومي بنسبة 1% يقابلها زيادةً في نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي بنسبة (0.036%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العجلة، أبومدللة،٢٠١٣م) والتي خلصت إلى أن حوالي ثلثي الدين هو دين خارجي لدول ومؤسسات دولية وإقليمية، حيث أن الدين الخارجي ساهم بدور مهم في تطوير البنية التحتية وزيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، مما يؤثر إيجاباً على حجم الاستهلاك الكلي للأراضي الفلسطينية، كما أن الدراسة اتفقت كذلك مع دراسة (Asmaddy, Abubaker, 2015) التي أوضحت وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي والدين الحكومي، كما واختلفت الدراسة مع دراسة (Robert & Teunis,2005) التي وجدت بأن الدول ذات المديونية العالية يكون مستوى الدين ذا تأثير سلبي قوي على الاستهلاك الخاص، وتم اعتماد الحكومة الفلسطينية بشكل كبير جداً على الدين العام، وخاصةً الدين المحلي لتمويل نفقاتها العامة الجارية وبالتالي تعزز تطور الاستهلاك سواء من خلال زيادة الاستهلاك الحكومي أو التأثير الإيجابي بفضل أثر المضاعف على الاستهلاك الأسري .

- **الفرضية الرابعة : "توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي والاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية"**

ومن خلال الجدول (٤.٥) فقد تبين أن متغير الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية يشير إلى وجود علاقة عكسية بينه وبين نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي، وبذلك توجد أدلة كافية لدعم الفرضية القائلة بأنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى

($\alpha \leq 0.05$) بين متغير الاستقرار السياسي ونصيب الفرد من الاستهلاك الكلي، فتبين أن معامل المرونة في المتوسط لمتغير الاستقرار السياسي قد بلغ (0.0095-) وكانت قيمة (p-value = 0.032)، وأنه في حالة عدم وجود الاستقرار السياسي ينخفض نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي الكلي في الأراضي الفلسطينية بنسبة (0.0095%)، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (سمارة، ٢٠١٥م) في كون أن للاستقرار السياسي دور في زيادة الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (عثمان، ٢٠٠٣م) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من متغير الاستقرار السياسي والاستهلاك، فمن خلال التحليل الوصفي لبيانات الدراسة والمؤشرات الاقتصادية تبين التأثير السلبي للأوضاع السياسية المتقلبة والمتردية التي تسببت في التشوه الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني وبالتالي تدهور كبير في النشاط الاقتصادي للأراضي الفلسطينية، فبرغم زيادة التحويلات الجارية في السنوات التي تشهد عدم الاستقرار السياسي، إلا أن الدخل المتاح انخفض في ثمان سنوات بمعدلات نمو سالبة بلغت (٣١.٤-%) وذلك بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي يتأثر بشدة جراء عدم الاستقرار السياسي، وقد تأثر الاستهلاك النهائي بالتبعية نتيجة ذلك محققاً نمواً سالباً خلال خمس سنوات من سنوات الدراسة وبمعدل تراكمي بلغ حوالي (٢٦-%) .

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

١.٦ نتائج الدراسة

١.١.٦ النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية

١- تأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعدم الاستقرار السياسي في فلسطين، حيث سجل تذبذباً في معدلات نموه في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م)، فسجل نمواً سالباً في خمسة أعوام خلال فترة الدراسة، وشهد أعلى معدل نمو في العام ١٩٩٧م بحوالي ١٤.٦٧%، وبالمقابل كان أدنى معدل للنمو للعام ٢٠٠٢م بحوالي (-١٢.٤٩%) .

٢- بلغ متوسط معدل نمو الاستهلاك الكلي للأراضي الفلسطينية حوالي٠.٠٤٥% خلال فترة الدراسة، كما شهد معدلات نمو سالبة في خمسة أعوام في هذه الفترة، وسجل أعلى معدل نمو عام ٢٠٠٤م بحوالي ١٤.٨٨% ، وبلغ في العام ٢٠٠٢م حوالي (-١٠.٤٥%) كأدنى معدل نمو .

٣- وقد شكل الاستهلاك الكلي للأراضي الفلسطينية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م) بالمتوسط ما نسبته ١٢٢.٥٨% من الناتج المحلي الفلسطيني، وما نسبته ٩٥.١٩% من إجمالي الدخل القومي المتاح .

٤- الاستهلاك الكلي الفلسطيني يتأثر بمحددات رئيسية متمثلة في كل من (إجمالي الدخل المتاح، الادخار الكلي، الدين العام) وبشكل أساسي كان لإجمالي الدخل المتاح الأثر الأكبر على الاستهلاك .

٥- شكل استهلاك كل من الأسر والحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح ما نسبته من الاستهلاك النهائي الكلي ٧٤.٥٤%، ٢١.٦١%، ٣.٨٥% على التوالي، وكان قد سجل الاستهلاك الحكومي بالمتوسط خلال فترة الدراسة بحوالي ٦.٥٧% كأعلى معدل نمو من بين مكونات الاستهلاك النهائي.

٦- وتذبذب معدل نمو إجمالي الدخل القومي المتاح والذي بلغ بالمتوسط ٤.٤٥% خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦م).

٧- بلغ متوسط نمو الادخار الكلي خلال فترة الدراسة بحوالي ١٣٥.٦٥%، وما نسبته ٥.٢٨% من الاستهلاك الكلي .

٨- بلغ معدل نمو الدين العام بالمتوسط ١٨.٧٨% خلال هذه الفترة وما نسبته ٢١.٦١% من الاستهلاك الكلي للأراضي الفلسطينية لنفس الفترة .

٩- بلغ التكوين الرأسمالي الإجمالي ما نسبته ٢٥.٩٢% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال هذه الفترة.

١٠- استدامة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني والذي بلغ نموه بالمتوسط حوالي ٣.٢٧%، وبلغ عجز الميزان التجاري بالمتوسط ما نسبته (-٤٨.٧٧%) من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني .

٢.١.٦ النتائج المتعلقة بالدراسة القياسية

١- كل زيادة في نصيب الفرد من إجمالي الدخل المتاح بنسبة ١% يزيد نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي بنسبة ٠.٨٦%.

٢- كل زيادة في نصيب الفرد من الادخار الكلي بنسبة ١% يقابلها انخفاضاً في نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي بنسبة ٠.٠٤١%.

٣- كل زيادة في نصيب الفرد من الدين الحكومي بنسبة ١% يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي بنسبة ٠.٠٣٦%.

٤- في حالة عدم وجود الاستقرار السياسي ينخفض نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي بنسبة ٠.٠٠٩٥% .

٢.٦ التوصيات

١.٢.٦ التوصيات المتعلقة بالحكومة

١- وضع سياسات اقتصادية تعزز من زيادة الإنتاج في النمو على حساب الاستهلاك.

٢- توفير البيئة الاستثمارية المناسبة من خلال تقديم التسهيلات اللازمة التي تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي للقيام بالدور الرئيسي في عملية التنمية وللتخفيف من العجز المزمن في الميزان التجاري.

٣- الاهتمام بثقافة توعية المجتمع الفلسطيني بترشيد الاستهلاك وأهمية الادخار، والحد من الإنفاق على السلع المستوردة وخاصةً الكمالية منها لتكوين فائضاً من الدخل المتاح لتحويله إلى مدخرات قومية.

٤- إعادة هيكلية النفقات العامة لإحداث التوازن بين كل من النفقات الجارية والتطويرية.

٥- العمل على خفض عجز الميزان التجاري من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية الموجهة للتصدير والبحث عن أسواق جديدة.
٦- التأثير على محددات الاستهلاك للمساعدة في الحد من عجز الموازنة والحد من زيادة معدلات نمو الدين العام الفلسطيني.
٧- اقرار سياسات فعالة للحد من هيمنة وتغول الاحتلال الإسرائيلي على مناحي حياة المجتمع الفلسطيني وخاصة الاقتصادية منها، من خلال دفع المجتمع الدولي للضغط على الاحتلال وممارساته .
٨- إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي بما يناسب الوضع الاقتصادي الفلسطيني، ووضع استراتيجيات لإزالة التشوهات الهيكلية لهذا الاقتصاد.
٩- العمل على تحقيق المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية وتغليب المصلحة العامة لتوفير المناخ الاقتصادي المناسب وجلب الاستثمارات الأجنبية نظراً لأهميتها للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني .

٢.٢.٦ التوصيات المتعلقة بالقطاع الخاص

١- ضرورة قيام القطاع الخاص بدوره في عملية التنمية الاقتصادية لتخفيف العبء عن كاهل السلطة الفلسطينية .
٢- تفعيل مؤسسات القطاع الخاص وزيادة مساهمتها في تنسيق جهود المنشآت الاقتصادية وتطويرها.
٣- تحقيق التكامل بين قطاعات الإنتاج والعمل وفق منظومات متكاملة (الاستفادة من الترابطات).
٤- التركيز على تحقيق جودة المنتجات المحلية.
٥- تكريس مبدأ المنافسة بين المنشآت الاقتصادية.

٣.٢.٦ التوصيات المتعلقة بالمؤسسات الأهلية

١- الاهتمام بالمساعدات التنموية وربط المساعدات الإغاثية بعملية التنمية.
٢- الاهتمام بتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة.
٣- التنسيق وتحقيق التكامل بين مكونات المؤسسات الأهلية.
٤- التنسيق والتكامل مع الحكومة والقطاع الخاص.

٤.٢.٦ التوصيات المتعلقة بالدراسات والبحث العلمي

١- انجاز المزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع الاستهلاك للمساعدة في التخطيط ورسم السياسات المستقبلية .

٢- تقديم التسهيلات اللازمة للباحثين والاخصائيين وتوفير قواعد البيانات والمعلومات ذات العلاقة.

٣- اصدار وتحديث النشرات الدورية المتعلقة بموضوع الاستهلاك .

٤- توفير البيانات المتعلقة بكافة أوجه النشاط الاقتصادي الصادرة عن مركز الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع العربية

ابدجمان، مايكل. (١٩٩٩م). *الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة*، (ترجمة محمد ابراهيم منصور). الرياض: دار المريخ للنشر .

النتشة، آمنه. (٢٠١٣م). *سبل زيادة حجم وتنويع مصادر الواردات الفلسطينية المباشرة وتقليص الاعتماد على الواردات المعاد تصديرها من إسرائيل* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، فلسطين.

الاسكوا. (٢٠٠٠م). *مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٢/٢٥م، الموقع: https://www.unescwa.org

الاسكوا. (٢٠١٥م). *مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٢/٢٥م، الموقع: https://www.unescwa.org

الاسكوا. (٢٠١٦م). *مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٢/٢٥م، الموقع: https://www.unescwa.org

الانكتاد. (٢٠٠١م). *الاقتصاد الفلسطيني سيزداد سوء رغم النمو الحالي* ، جنيف: الأمم المتحدة.

الانكتاد. (٢٠٠١م). *انجازات الفترة الحالية ومهام المستقبل*، جنيف: الأمم المتحدة.

الانكتاد. (٢٠٠٦م). *الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب*، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.

الانكتاد. (٢٠٠٦م). *المعونة والدولة وتكوين الدولة*، نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة.

الانكتاد. (٢٠٠٨م). *اقتصاد أراضي السلطة الفلسطينية*، جنيف: الأمم المتحدة.

الانكتاد. (٢٠٠٨م). *انجازات الفترة الانتقالية ومهام المستقبل*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٢/٢٠م، الموقع: http://unctad.org

الانكتاد. (٢٠٠٩م). *سياسة بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة*، بروكسل: الأمم المتحدة.

الانكتاد. (٢٠١٢م). *التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة*، جنيف: الأمم المتحدة.

الانكتاد. (٢٠١٥م). *اقتصاد أراضي السلطة الفلسطينية*، جنيف: الأمم المتحدة.

بخاري، عبلة. (٢٠١٠م). *مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي* . ط١. جدة: جامعة الملك عبدالعزيز.

بشرول، فيصل. (٢٠١١م). *تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر(١٩٧٠-٢٠٠٩م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

البنك الدولي. (٢٠٠٠م). *الفقر في أراضي السلطة الفلسطينية*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١١/٢٢م، الموقع: http://www.worldbank.org

البنك الدولي. (٢٠٠٣م). *أثر الانتفاضة في أراضي السلطة الفلسطينية*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٠/١٥م، الموقع: http://www.worldbank.org

البنك الدولي. (٢٠٠٦م). *أخبار تنموية الضفة الغربية وقطاع غزة*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١١/١٢م، الموقع: http://www.worldbank.org

البنك الدولي. (٢٠٠٧م). *استئناف الانتعاش الاقتصادي الفلسطيني*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٠/١٧م، الموقع: http://www.worldbank.org

البنك الدولي. (٢٠١٢م). *أزمة المالية العامة – افاق اقتصادية*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١١/٢٢م، الموقع: http://www.worldbank.org

البنك الدولي. (٢٠١٢م). *الإنفاق العام والمساءلة المالية – الضفة الغربية وقطاع غزة*. تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٠/٠٥م، الموقع: http://www.worldbank.org

البنك الدولي. (٢٠١٣م). *الإنفاق العام والمساءلة المالية – الضفة الغربية وقطاع غزة*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٩/١٠م، الموقع: http://www.worldbank.org

بولحية، الطيب. (٢٠١٥م). *التحليل الاقتصادي الكلي*. ط١. الجزائر: جامعة محمد الصديق بين يحي.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١٦م). *أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين*، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٨/١٥م، http://www.pcbs.gov.ps..

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١٧م). *كتاب فلسطين الاحصائي السنوي*، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٨/٢٢م، http://www.pcbs.gov.ps.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١٧م). *معجم المصطلحات الإحصائية*، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٨/١٠م، http://www.pcbs.gov.ps.

الحبيب، فايز. (١٩٩٤م). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. ط ٣. الرياض: جامعة الملك سعود.

الحرازين، رهام. (٢٠١٥م). *تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٥-٢٠١٣م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية بغزة.

حسين، مجيد، سعيد، عفاف. (٢٠٠٤م). *مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي*. ط٤. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع .

الخصاونة، صالح. (١٩٩٩م). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. ط٢. عمان: دار النشر ٢٠٠٠.

الديراوي، سلمان. (٢٠١٤م). العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطويرها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية – آفاق مستقبلية، *مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات*، ٦ (١) ٢٨٨- ٢٨٩.

سلطة النقد الفلسطينية. (٢٠١٢م). *التقرير السنوي*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٥/٢٥، الموقع: http://www.pma.ps

سلطة النقد الفلسطينية. (٢٠١٥م). *التقرير السنوي*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٧/١٥، الموقع: http://www.pma.ps

سلطة النقد الفلسطينية. (٢٠١٦م). *التقرير السنوي*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٠/٢٠، الموقع: http://www.pma.ps

شبيب، دريد. (٢٠٠٩م). *الاستثمار والتحليل الاستثماري*. ط١. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

صندوق النقد الدولي. (٢٠٠٧م). *اطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للمدى المتوسط للضفة الغربية وغزة*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٢/٠٥م، الموقع: http://www.imf.org/external/arabic/index.htm

صندوق النقد الدولي. (٢٠٠٨م). *اطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وغزة*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١١/٢٢م، الموقع: http://www.imf.org/external/arabic/index.htm

صندوق النقد الدولي. (٢٠١٢م). *الوضع الراهن وآفاق التطورات الاقتصادية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠١/٠٥م، الموقع: http://www.imf.org/external/arabic/index.htm

صندوق النقد الدولي. (٢٠١٤م). *تطورات الاقتصاد الكلي والآفاق المستقبلية*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١١/١٥م، الموقع: http://www.imf.org/external/arabic/index.htm.

صندوق النقد الدولي. (٢٠١١م). *اطار للاقتصاد الكلي والمالية العمة للضفة الغربية وغزة*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٠/١٢م، الموقع: http://www.imf.org/external/arabic/index.htm

صندوق النقد العربي. (٢٠٠٤م). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١١/٢٠، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي. (٢٠١٥م). *قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٦/١٥، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي. (١٩٩٩). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٨/١٣، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي. (٢٠٠٢م). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، ٢٠٠٢. تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٠/١٢، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي. (٢٠٠٣م). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٠/١٥، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي. (٢٠٠٦م). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٠/٢٢، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي. (٢٠٠٨م). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٩/١٥، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي. (٢٠٠٩م). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٠/١٠، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي. (٢٠١١م). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٩/١٤، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي. (٢٠١٢م). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٠/١٥، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي. (٢٠١٥م). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٧/١٧، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي. (٢٠١٦). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١١/١٥، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي. (٢٠١٦م). *المفاهيم والمصطلحات المستخدمة* تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٢/١٥، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي.(٢٠٠٥م). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١٢/١٢، الموقع: http://www.amf.org.ae.

صندوق النقد العربي. (٢٠١٣م). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/١١/١٢، الموقع: http://www.amf.org.ae.

الطباع، ماهر. (٢٠١٧م). *كلفة الانقسام (ازدواجية القوانين والتشريعات، والرسوم والضرائب)*، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/١٠/٢٠م، الموقع: https://paltoday.ps

العجلة، مازن. (٢٠١٢م). *أزمة الدين العام الفلسطيني*. (د.ط). غزة: مركز التخطيط الفلسطيني.

العجلة، مازن. (٢٠١٣م). *الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية*. (د.ط). غزة: مركز التخطيط الفلسطيني.

العضايلة، راضي. (٢٠١٥م). هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي للفترة (١٩٨٠-٢٠١٢م)، *مجلة العلوم الادارية، الجامعة الاردنية، الاردن. ٢(٤٢)*، ٥١٦-٥١٧.

عطية، عبدالقادر. (٢٠٠٥م). *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. (د.ط). الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر.

عطية، عبدالقادر. (٢٠٠٤م). *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. ط١. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر.

العودة، صلاح، أحمد، رزق. (٢٠٠٨م). *البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني*، فلسطين: غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله.

الفتلاوي، كامل، الزبيدي، حسن. (٢٠٠٩م). *مبادئ علم الاقتصاد*. ط١. عمان : صفاء للنشر والتوزيع.

قانون الدين العام الفلسطيني. (٢٠٠٥م). المادة الأولى. رام الله، فلسطين.

مجيد، ضياء. (٢٠٠٧م). *النظرية الاقتصادية*. ط١. الجزائر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر.

المحاريق، فريد. (٢٠١٥م). *أثر غياب الجنيه الفلسطيني على الاقتصاد الفلسطيني*، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٨/٢٠م، الموقع: http://www.raialyoum.com

أبو مدلله ، سمير. (٢٠٠٨م). *تنمية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء اتفاق باريس الاقتصادي* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (٢٠٠٥م). *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني*، تاريخ الاطلاع: ١٥/٠٧/٢٠١٧م، الموقع: https://www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (٢٠٠٦م). *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني*، تاريخ الاطلاع: ١٥/١٢/٢٠١٧م، الموقع: https://www.alzaytouna.net.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (٢٠١٠م). *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني*، تاريخ الاطلاع: ١٥/٠٩/٢٠١٧م، الموقع: https://www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. (٢٠١٤م). *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني*، تاريخ الاطلاع: ١٥/١٠/٢٠١٧م، الموقع: https://www.alzaytouna.net

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (١٩٩٧م). *الإغلاق، البطالة*، رام الله: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠١٥م). *الدين العام* ، رام الله: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠١٦م). *الدين العام* ، رام الله: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠١٧م). *تشخيص الموارد المحلية الاقتصادية للقدس الشرقية*، ورام الله والقدس: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠٠٠م). *المساعدات الدولية، والاثار الاقتصادية للحصار*، رام الله: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠٠١م). *التطورات في بيئة الاقتصاد المحلي للضفة الغربية وغزة*، رام الله: معه (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠٠١م). *الدين العام*، رام الله: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠٠١م). *المساعدات الدولية* ، رام الله: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠٠١م). *الناتج المحلي والدخل القومي المتاح الإجمالي للأسعار الثابتة*، رام الله: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠٠١م). *نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي*، رام الله: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠٠٥م). *الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي* ، رام الله: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠٠٥م). *التكاليف الاقتصادية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي ومكاسب حل الدولتين*، رام الله: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠٠٥م). *تعريفات ومصطلحات*، رام الله: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠٠٧م). *رؤية المراقب الاقتصادي والاجتماعي*، رام الله: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠١٣م). *كيف ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا بمقدار ٣.٦% في ساعة واحدة*، رام الله: معهد (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني. (٢٠١٥م). قطاع غزة: *دخل الفرد الآن ثلثي مستواه في ١٩٩٤م والمانحون نفذوا ثلث تعهداتهم* ، رام الله: معهد (ماس). .

موقع البوابة العربية للتنمية. (٢٠١٨م). *مؤشرات اقتصادية للدول العربية*، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٨/٠١/٠٥م، الموقع: http://www.arabdevelopmentportal.com

موقع المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية. (٢٠١٧م). *تعريف النمو السكاني*، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/١٠/١٢ ، الموقع: https://hrdiscussion.com

نمر، محمد. (٢٠١٥م). *التحليل الاقتصادي الكلي*. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

نوري، نظام، وآخرون. (٢٠٠٧م). *مدخل في علم الاقتصاد*. ط١. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

الوزني، خالد، الرفاعي، احمد. (٢٠٠٥م). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. ط٧. عمان: دار وائل للنشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Alice. C.(2013). An Estimation of the Consumption Function for Kenya Using Keynes Theory (1992-2011) , *Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences, Moi University,4* (1),103-105

Altunc.O,Aydin.C.(2014). An Estimation of the Consumption Function Under the Permanent Income Hypothesis: The Case of D-8 Countries , *Journal of Economic and Development, Alparslan University , Turkey35* (3), 156-158.

Asmaddy .H,Abubaker.M.(2015). *Federal government debt and private consumption* , Faculty of Economics and Muamalat, University, Sains Islam, Malaysia.

Bauer.T , Sinning.M.(2005). *The Savings Behavior of Temporary and Permanent Migrants in German* , Working Paper , Institute of Labor Economics , (IZA) .

IMF .(2017). *West Bank And Gaza* , Report To The Ad Hoc Liaison Committee , 10 April 2017 . USA.

IMF .(2017). *West Bank And Gaza* , Report To The Ad Hoc Liaison Committee , 31 August 2017. U.S.A.

Martin. W .(2009). *Saving and the National Economy,* NIESR Discussion Paper , prepared for the Department of Work and Pensions, Gaza.

Robert.B, Teunis.B . (2005). *The Impact of Government Debt on Private Consumption in OECD Countries* , Work Paper , Amsterdam: Netherlands.

Tanweer.I,Zafar .Z.(2017). *A Time Series Analysis of Aggregate Consumption Function for Pakistan* , Work Paper , National University of Sciences and Technology , Islamabad, Pakistan.

UNCTAD .(2017). *Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory* , Jinaf: United Nation.

WB .(2017). *Palestine's Economic* , April 2017, USA.

الملاحق

ملحق (١): اختبار سكون البواقي

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.932696	0.0073
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	217.517...
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	161.742...

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(U)
Method: Least Squares
Date: 12/18/17 Time: 01:20
Sample (adjusted): 1996 2016
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
U(-1)	-0.983848	0.244845	-4.018251	0.0007
C	-0.375226	3.395594	-0.110504	0.9132

R-squared	0.459403	Mean dependent var	0.773985
Adjusted R-squared	0.430951	S.D. dependent var	20.55439
S.E. of regression	15.50528	Akaike info criterion	8.410630
Sum squared resid	4567.858	Schwarz criterion	8.510109
Log likelihood	-86.31162	Hannan-Quinn criter.	8.432220
F-statistic	16.14634	Durbin-Watson stat	1.824673
Prob(F-statistic)	0.000735		

ملحق (٢): اختبار التكامل المشترك

Date: 12/17/17 Time: 21:14
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PAC PGD PS PYDN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.808470	65.25292	47.85613	0.0005
At most 1 *	0.672874	32.19872	29.79707	0.0260
At most 2	0.291775	9.850524	15.49471	0.2924
At most 3	0.137166	2.950661	3.841466	0.0858

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (٣): تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: PAC
Method: Least Squares
Date: 12/18/17 Time: 01:16
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3306.123	68.56895	48.21603	0.0000
PGD	0.187440	0.044622	4.200659	0.0006
PS	-0.777156	0.040312	-19.27866	0.0000
PYDN	-2783752.	102089.6	-27.26774	0.0000
DUM	-24.56123	10.51980	-2.334763	0.0321

R-squared	0.992997	Mean dependent var	1756.047
Adjusted R-squared	0.991349	S.D. dependent var	177.6385
S.E. of regression	16.52210	Akaike info criterion	8.643991
Sum squared resid	4640.656	Schwarz criterion	8.891955
Log likelihood	-90.08390	Hannan-Quinn criter.	8.702404
F-statistic	602.6306	Durbin-Watson stat	1.823500
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق (٤): مرونات متغيرات الدراسة

Scaled Coefficients
Date: 12/18/17 Time: 01:26
Sample: 1994 2016
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Standardized Coefficient	Elasticity at Means
C	3306.123	NA	1.882707
PGD	0.187440	0.164823	0.036793
PS	-0.777156	-0.589337	-0.041560
PYDN	-2783752.	-1.029109	-0.868403
DUM	-24.56123	-0.065915	-0.009536

ملحق (٥): اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.005361	Prob. F(1,16)	0.9425
Obs*R-squared	0.007368	Prob. Chi-Square(1)	0.9316

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 12/18/17 Time: 02:47
Sample: 1995 2016
Included observations: 22
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.638878	71.20411	-0.008972	0.9930
PGD	5.76E-05	0.045994	0.001253	0.9990
PS	0.000480	0.042059	0.011409	0.9910
PYDN	887.4186	105909.7	0.008379	0.9934
DUM	0.162937	11.06778	0.014722	0.9884
RESID(-1)	0.020880	0.285176	0.073216	0.9425

R-squared	0.000335	Mean dependent var	2.11E-13
Adjusted R-squared	-0.312060	S.D. dependent var	14.86552
S.E. of regression	17.02774	Akaike info criterion	8.734565
Sum squared resid	4639.102	Schwarz criterion	9.032122
Log likelihood	-90.08022	Hannan-Quinn criter.	8.804661
F-statistic	0.001072	Durbin-Watson stat	1.848301
Prob(F-statistic)	1.000000		

ملحق (٦): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

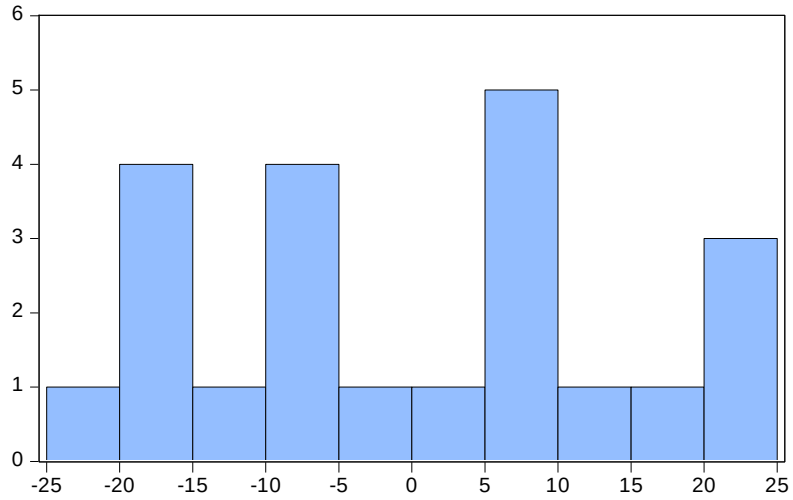

Series: Residuals	
Sample 1995 2016	
Observations 22	
Mean	2.11e-13
Median	-1.152784
Maximum	24.52963
Minimum	-22.99595
Std. Dev.	14.86552
Skewness	0.166256
Kurtosis	1.790667
Jarque-Bera	1.441962
Probability	0.486275

ملحق (٧): اختبار المتوسط الحسابي للبواقي

Hypothesis Testing for U
Date: 12/18/17 Time: 02:53
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 2.11e-13
Sample Std. Dev. = 14.86552

Method	Value	Probability
t-statistic	6.65E-14	1.0000

ملحق (٨): اختبار تجانس حدود الخطأ (Homoscedasticity)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.453178	Prob. F(4,17)	0.7688
Obs*R-squared	2.119826	Prob. Chi-Square(4)	0.7137
Scaled explained SS	0.500399	Prob. Chi-Square(4)	0.9735

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/18/17 Time: 02:58
Sample: 1995 2016
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	352.3379	841.7857	0.418560	0.6808
PGD	-0.075216	0.547797	-0.137306	0.8924
PS	0.013336	0.494886	0.026948	0.9788
PYDN	-353632.5	1253301.	-0.282161	0.7812
DUM	112.9290	129.1461	0.874428	0.3941

R-squared	0.096356	Mean dependent var	210.9389
Adjusted R-squared	-0.116266	S.D. dependent var	191.9797
S.E. of regression	202.8333	Akaike info criterion	13.65936
Sum squared resid	699403.1	Schwarz criterion	13.90733
Log likelihood	-145.2530	Hannan-Quinn criter.	13.71778
F-statistic	0.453178	Durbin-Watson stat	2.589841
Prob(F-statistic)	0.768807		

ملحق (٩): اختبار التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)

Variance Inflation Factors
Date: 12/18/17 Time: 02:59
Sample: 1994 2016
Included observations: 22

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	4701.701	378.9197	NA
PGD	0.001991	22.80287	3.737353
PS	0.001625	3.423442	2.268491
PYDN	1.04E+10	255.5208	3.457706
DUM	110.6661	6.081007	1.934866

ملحق (١٠): اختبار العلاقة بين البواقي والمتغيرات المستقلة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 12/18/17 Time: 03:04
Sample: 1995 2016
Included observations: 22
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation t-Statistic Probability	U	PGD	PS	PYDN
U	1.000000			

PGD	-5.93E-14	1.000000		
	-2.65E-13	-----		
	1.0000	-----		
PS	-1.00E-14	0.005274	1.000000	
	-4.48E-14	0.023585	-----	
	1.0000	0.9814	-----	
PYDN	-4.34E-13	-0.649374	-0.511162	1.000000
	-1.94E-12	-3.818815	-2.659719	-----
	1.0000	0.0011	0.0150	-----